

1211

۱۲۱۷۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب شرح الله

مؤلف محمد بن محمد بن محمد الاسرائیلی

مترجم محمد بن محمد بن محمد بن ابی الفتح الرازی

شماره قفسه ۱۵۲۳۵

شماره ثبت کتاب ۹۰۵۹

جمهوری اسلامی ایران

اول المعتبر ۲۰
 الثاني المعتبر ۱۶۷
 الثالث المعتبر ۱۹۱
 الرابع المعتبر ۱۲۹

موسادیر ۳۸
 انظر (لا) را به (لا) خانه
 بنامه محمد بن محمد بن محمد بن ابی الفتح الرازی
 بنامه محمد بن محمد بن محمد بن ابی الفتح الرازی

شرح التلکاب

۷۱۵

۹۱۹

۲۴۲

۷۱۶

۲۴۲

۷۱۶

۱۴۴

۱۲۹

۱۵۹۷

۱۲۱۷۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب شرح الله

مؤلف محمد بن محمد بن محمد الاسرائیلی

مترجم محمد بن محمد بن محمد بن ابی الفتح الرازی

شماره قفسه ۱۵۲۳۵

شماره ثبت کتاب ۹۰۵۹

جمهوری اسلامی ایران

اول المعتبر ۲۰
 الثاني المعتبر ۱۶۷
 الثالث المعتبر ۱۹۱
 الرابع المعتبر ۱۲۹

موسادیر ۳۸
 انظر (لا) را به (لا) خانه
 بنامه محمد بن محمد بن محمد بن ابی الفتح الرازی
 بنامه محمد بن محمد بن محمد بن ابی الفتح الرازی

شرح التلکاب

۷۱۵

۹۱۹

۲۴۲

۷۱۶

۲۴۲

۷۱۶

۱۴۴

۱۲۹

۱۵۹۷

الأصناف على الشرط

فصل مسائل كتاب

معرب	منع من	معرب مستبد	على
٢٠	٢١	٣١	
نائب عن ملكين	المبتدأ والخبر	خبر باب	١٦
٤٩	٥٧		
المضرب	والمفعول المطلق	المفعول	٩٤
٩٠			
المفعول فيه	المفعول	المأدى	١٠٦
٩١	١٠٢		
المبتدأ	باب الاختصاص	التقدير	١٢٢
١١٤	١٢١		

الأغراء	الأصناف على الشرط	الحال
١٢٢	١٢٣	١٢٤
التمييز	المضرب المثنى	خبر باب
١٣٣	١٤٠	١٥٠
المضرب بلا	خبر ما ولا	منصور الفعل
١٥١	١٥٢	١٥٥
المجرور والصفة	المجرور	التوابع والتاكيد
١٤٢	١٧٣	١٧٧
الصفة	البدل	الظن
١٧٩	١٨١	١٨٣
العامل المحرر في اجاز	النائب	المحذوف
١٩١	٢٠٥	٢٠٦

شرح الباب في النحو

أما المتن فلا سناد لأجل ذلك الفضلاء الذين
 علماء علماء العرب والعجم كشاف عن حجاب الغموض
 تاج اللغة والبيان في الألفاظ والمباني محمد بن عبد الله
 وأما الشرح
 فليس في القوم الفاضلة ومحمد بن سعود بن محمد بن
 أبي الفتح التبراني القاهري

هذا هو المتن
 الذي هو
 في الأصل

الألفاظ الخبيثة	الرافع المذهب
٢١٤	٢١٤
غير العاملة من الحروف	الاسماء العاملة
٢١٤	٢٢٢
اسماء الأفعال	العامل المفعول
٢٣١	٢٣٦
القسم الرابع في المعنى للأفعال	وهو ما ذكره
٢٣٦	
كتاب التمهيد جامع لأصول النحو	
٢٣٦	

[illegible]



لان يدعوا بغير دعوى وحاشا ان يحكى قول العول تسلمه ابتداءه
او لما اللام ولا استكانة في اللام ولا من اسم من شارب اذ هو
باق على اصل معمر لاسان في ذلك ان احسن وقت بغير تاجر
اللام اي ما بعد من واصله من نصرة ارب جلد القول يحكى
عن الزحار ايضا ونقده ابو عاتى بان اللام تكون حكيمة من
صلية من وجبة الموصول لا ينقل عليه فلا بد من تفصيل
وتعريف طامع وحيث ان يكون يدعوا تاكيدا لدعوا المذكور
او لا من قوله يدعوا من دون الله ما لا يضرة وما لا ينفعة ومن
ضرة ارب من نقده ميلا وليس المولى خبره وحيث ان يكون
على بعد لا يدعوا تاكيدا للاول ان يقدب بعد لمن ضرة
ارب من نقده يدعوا للالة يدعوا المذكور عليه تكون خبر
اي بدعوه الكافر ثم ابتداء بقوله ليس المولى وليس العشير
واكن عطف على الموصولات السابقة ومن كل من او جهها كالمشقة
كوالهم خبره والجنز اية كوالهم بانهم اكرم والموصولة نحو ارب
ايهم فام والموصولة كوالها البركة ولا تكون تامة ولا صفة كسرى
وليس من الباب لا موصولة محذوف صدى الصلة كوالهم
اسد فاما الضم معر ليست ان من باب المبتنيات اللازمة في او
لا اذ كانت موصولة كذا صدى صلتها واما اعربت اى اسمها
وسوطية وهو صولة تامة الصلة وانا وجدت فيها على البقاء
تصديق جوف لاسمها م احرى الشرط واحتيا هما لى
لان اى لما كانت لازمة لاضافة وجب لها التمكن وكذا في

يدعوا
مع
الموصولات



حيث ان تكون بغير اللام فالبعد لى الاى تحليبه طلق فاجاب
المصنف من انه لا يشترط للاسناد ان اذ هو من السن يكون ان تكم
اسم اساره الموصولا و هذا صدى او طلق خبره وتحليته طلق
وقد حال اى هذا من حركته نحو لا كذا طلق وقل الرضا قوله
يدعوا هو الضلال البعد على انه بغير اللام منصوب المحل يدعوا
بغير تكون ما بعده تسلمه ابتداءه فيصير اللام ولا احسن ان على
ادله وما بعد يدعوا تسلمه محكمه للكافر يوم القيامة واما بعد
الما خبر من اللام فتعسف اللام في مرآة فيها نوحى نحو لان مفعول
يدعوا يكون مفعولا ولا بد له اللام فذكروا فيه اقوالا اختلفت ما
ذكر الزحار وهو ان ذكر بغير اللام منصوب المحل بالعمل بذكر
وهو يدعوا اى يدعوا الاى هو الضلال البعد وهذا الوجه حكى
من الكتاب على ان اسم لاسان حا بغير الموصول كما ذكره الكوفيين
فقد هذا يكون ما بعد يدعوا وهو قوله من ضرة ارب من نقده
سنة ابتداء بقده فاللام صحيح في موضعه داخل على الجملة لاسان
لا استكانة في لاسان اسم لاسان مع اللام على مذهب الكوفيين
القول السابق وهو لاسان الاى اختاره المصنف ان اسم لاسان وهو
لم يبق على اصله وهو صدى وهو الضلال البعد خبره ثم ذكر ان
بعد يدعوا محكمه للكافر يوم القيامة من ضرة ارب
من نقده ليس المولى واللام داخل على الجملة لاسان
يدعوا وجره الجملة القسمة وهو ليس المولى كما قال
من ضرة ارب من نقده والله انه ليس المولى فاما دخل اللام

لا بد
مع

لغة ابنا فرجعت الى اصل اعدادها واما اذا خذت صدر صلتها
على منبذ لان الموصول والصلة كشي واحد فاذا حلق صدر الصلة
كان كمره جوف واحد من الكلمة فام يسبق لاعداد نحو قوله تعالى
ثم لنفذين من كل شعب اثم اشره فحين فدا ضم ايا واما على فراه
الضام وهو من السواد فهو مفعول لنفذين فقد اعداه على اصله
واما من القراء المسهورة وهو ضم اثم والبعد لنفذين اثم اشره
فاما جدى صدر الصلة عاد منبذ فلو ضم وقول الكلل بار نفاذه
على الجكاه بعد القول صديق فلما يصاب اليد من سجد بعز وال
الكلل في لانهما ليست موصولة بل هى استعمالية مرتفعة على
الالة واشد خبره وتقلب القول يكون الجملة لاسان به محكمه
والبعد لنفذين من يقار فيه اثم اشره يستضعفه المصنف
بقوله فلما يصاب اليد من سجد الكلام بعد ان الجكاه واحتمل القول
على خلاف الاصل ولا يصاب اليد من السجدة اذ لا يجزى ان يقال
لا صدى من الفاسق بعد لاسان من يقار فيه الفاسق كذا في
الموصول وبعض صلتها فطاهر انه من ثمة الضعيف كغيره الخلق
وكذا اخون بوشى بالعلق اذ لا بد من تعليق الموثر من افعالى
بعضه فابنوس اما ضم اثم في مرآة على التعليق كوعلى اثم خور
واما حان التعليق فيه مع انه من خواص افعال العلوب لان الفرج
صا بقى عن التقيير والتقيير سبب العلم فكانه قال الجوز انى التعليق
اثم اسد وربه المصنف بانه لا يعزى تعليق الموثر من افعالى
والمداد الموثر ما ليس افعال العلوب وتسميه الموثرون افعالى

الكلل

من عوامك تعادى فلان من لدا اي تجا عاه وانزوي عنه معار تعادى
من سود الغلب منه عا ج با حده علم الريح في المعرفه والعلم انما اي
لها وحيد الريح اجترار من الخافه من اي وسن ما نكده عده من
المعرفه والعلم لست حيل اي ردا و ردا على الجاه مخلص من ردا
فانه لا يظفر الخافه بلها لفظ لان يقين و اي معرب وانما اعيد المعرفه
بعد اي ولم بعد النكره لان برستهم عن المعرفه اقل لان النكره هي
المحتاجه الى برستهم عنها لا بها ما فزو عن مرخصه في النكره
فلم فيها رجاء للتخفيف مما هو الكفر ومن حكم الموصول ان يزل مع
صظم منزله اسير واحد لان الموصول مع صلفه مع فاعلا ومفعولا ومضافا
اليد وحده كلها احكام المفرد فاعلا صنف ما وصنف مفعولا ولا يولد
منه فعل تام الصمله هذا من لوازم الافراد وكونه منزله اسم واحد فلا
يوصف الموصول قبل تام صلفه ولا يولد منه ايضا فعل تام صلفه وفاعل
ما وصنف منه اخر انما من موصول لا يرفع موضوعا كونه و ما فاعلها
لا يوصفان اصلا وان كان بعد تام الصمله فلا احتياج الى تعيين اسما
وصفه كونه قبل تام الصمله او بعد تام الصمله لا يوصف هو خارج
من المنجذ وانما يمنع الوصف والتاكيد ولا يولد فعل تام الصمله
لان الموصول قبل تام الصمله منزله جز في كلمه كالزاي من ردا وهو
لا يعيل الوصف ولا التاكيد ولا يولد فعل تام الصمله من ردا وهو
لا يولد الموصول فعل تام الصمله كمن مررت بالانرا تعجب
في الارب اد فوكر في الارب صله للذين فعل وقع اجمعين تايلا اقل
تام الصمله وهو متعجب والصار من اجمعين ردا كذا اي لا يجوز

من عوامك
من سود
من عوامك
من سود

لان ردا مجهول صار من هو من تبعه الصمله ولا تقدم اجمعين علمه
وحاد اجمعين اي في المبدا المذكور حان اجمعين بالرفع لان تايلا
للمفرد في صار من وهو ضم اي الذين صاروا هم اجمعون فاجعون
ايضا من اخر الصمله بعد على الخبز بر اخر من الصمله وهو ردا
ومحور بعد مع بعض اخر الصمله على بعضها فان مايت لم
كمن فوكر مررت بالصار من اجمعين ردا على ان تكون اجمعين
تاكيدا لصار من لا للموصول فلف لوجهم احد كما ان
اسم الفاعل اذا كان موصوفا لا فعل بعده عن شبه الفعل وكذا
لا فعل اذا فوكر ايضا لا فعل الفعل لا يكون موصوفا فاعلا وقيل
يكون موكدا لان مفعول الفعل اما يكون موكدا ما تايلا اللفظ
وهو توكيد اللفظ لا التاكيد المعنوي وهو المنجذ والمانى ان اجمعين
حمله اما ان يكون تايلا لصار من مع اللام او بدون اللام وكذا
مجمع اما بدون هو فاسيد من وجهين احدهما ان يكون لا تولا عده
الصار من ردا في اجمعين والمانى ان حرو الصمله وحده لا يميل بها
من ردا جواب فلا يميل بتايلا معرف لفظا وهذا من عوامض النجوم
وقيل بحث وذلك ان لفظ الضارب يحلف احوه باحدا من الجوامع
فيكون معربا وهو مستلزم لان اللام مع الصمله في مثل جتا الضارب
اما ان يكون بها اجواب بالفاعليه مثلا او لا يكون فان كان مع ان
ضارب ايضا معرب فيكون فاعلا ولا يلزم ان يعرب حرو من الموصول
من ان منزله الزاي من ردا وان لم يكن لم يصير موكدا الموصول مع
الصمله في حكم الجذر ومن الكلام فاعلا ومفعولا او مضافا اليه

لانه يلزم
تاكيد الموصول
فعل تام صلفه
وهو مجمع لما
واما الثاني فهو
شبهه بدون اللام
ص

وجه التخلص امران احدهما انه نظير دولم في ردا يعبر غير انه لما يكون
لم يكن اعرب ولا يخلط الى رسم الراجح بعده مع ان حق مرعرب
ان يكون محل ثلثه غير والمانى ان لفظ الضارب مسما للفظ
الرجل كما جعل اللام منزله الجوز من الكلام واعرب الرجل جعل اللام
في الضارب في الضرورة منزله لفظ اللام وان كان لفظ الذي واجرى
مرعرب لفظا على ما دخله اللام وانما اعرب الضارب مع انه منزله
الذي من ردا لان ضاربا في الاصل كان اسما مستعلا بنفسه
لا اعرب وعرض له كونه حروا من الموصول واستعمل في استعمال
مرعرب دون الجذر بعرضه كحلاي الجمل اذا وقع قبله فانه لا يميل
بها من مرعرب فاعلا لان مرعربا انما يكون لها اذا كان لفظ المفرد
كاجترار او الجمل او الصفة وكحوا ولا يكون نحو الذي كان الزوار عجبين
فهم منطلق حمي في الاحكام خبر طاهر او مقدر وانما كمن لان الكلام
في المبدا موصولان وحكما مبدا وكل واحد منهما محتاج الى صلح وخبر
منطلق اما ان يكون خبر الموصول الثاني او لا وان كان الثاني كان
الموصول مع صلفه وحبه حمله واجه صله للموصول لا وان فالجوز
لا وان فوكر منطلق منزله مفرد محتاج الى خبر اخر ظاهر او
مقدر وان جعلته خبرا للموصول لا وان فعل اخر عن الموصول لا وان
فعل تام صلفه لان الموصول الثاني مع صلفه منزله مفرد والمفروض
ان منطلق خبر الاول فالجوز الثاني ليس له خبر ظاهر ولا يكون قبله
فلا يتم الموصول لا وان فلا يصح ان خبره منطلق اذا لم يتم مفعوله
حمي في الاحكام معنا 10 ان المذكور خبر لاجلها فلا يكون هذا الكلام

وجه التخلص
لم يكن
ان يكون
الرجل
في الضارب
مرعرب
الذي من ردا
لا اعرب
مرعرب
بها من
كاجترار
فهم منطلق
في المبدا
منطلق
الموصول
لا وان
مقدر
فعل تام
ان منطلق
فلا يتم
حمي في

حمي في الاخر خبر طاهر او مقدر وقول حان القايم الغير السار
ماة السائر حاره الضارب احاه ردا فلو جئت للقام يتابع قبل
ما حاد لم يجر لان الظرف صلفه القايم فاعل حان والسار فاعل
القام والسائر فاعل السار والضارب فاعل السائر و ردا فاعل
الضارب وكل واحد من الجز فاعل جزو صلفه للجز في الراجح
والسار جزو صلفه للموصول وهو اللام من القام فلو جئت يتابع
للقام وفعل حان القايم اليه و ردا مفعولا وعطفه على الموصول لم
يجر لان لم يتم صلفه بعد فلا يعطف عليه وكذا سائر التابع لو قبل
حان القايم اليه التكميل وجعلته صفة للموصول قبل تام صلفه وهو
واضح فاذا فلف الضارب السائر التكميل المعطية درهما القايم
في داره احوك سوطا سبي يكر جالدا عر راعيد الله اكرم لا اكر
طعانه علاقه فابدا لا و ل يسير الموصول مرعرب وهو القام مع
صلفه والذي بعده هو يكر يكر اي قبل القايم وهو المعطية
على الترتيب وهو يكر يكر و خالدا يكر للسائر وعيد الله ردا للضارب
والا اي وان لم يكن على هذا الترتيب فان فلفه مثلا يكر على يكر
وجعلته ردا من المعطية فالابدال فعل تام الصمله لزم من ردا ان
وهو المعطية قبل تام صلفه لان تام القايم في جاره يسر بعد ابدل
عن المعطية فعل تام صلفه وكذا سائر الصور معوكد الضارب مفعول
اكرم والسائر مفعول الضارب والعام فاعل معطية وفي داره
معلق بالعام واحوك فاعل العام وسوطا مصدر الضارب والضارب
مفعول اكرم من قوله اكرم سركل فلا يكون ان تقدم البدل من الضارب
المعطية

لذا
من
والكلام
مفعول السائر
والعطف
مفعول
والضارب
المعطية
المعطية
وج

عبراد اولما لكم د فلما اشرفت بعد بر استنهام فعل الفاعل
انكم استنتم فالاستنهام لا يتقدم عليها شي ولا بعد بر استنهام
بعد الجار بطل تصديده وانما احصى هذا السطر بالجار دون
لما ذكره وهو ان الجار متصل بالمجرور ويجوز ان يفتقد اتصال الجار
بالمجرور فكأنها كلمة واحدة كملان المنصوب المذموم اذ
ليس لما اتحاد الجار بالمجرور ويجوز ان يكون الجار ان فعلها
الجار كما ذكرنا ولا اي وان لم تنفد منها الجار فالواقع بعد هذا ان
فعل او ما جرد مجزاه من خواص الفاعل والمفعول والظرف
فان استعمل في الفعل والظرف مجزاه من ضميرها اي من ضميركم او
او متعلقها فالرفع بالابتداء كحكم دخل حال فان فعله فعله وهو
كما مستند الى ضميركم ولو قلت كحكم دخل حال علامه كان مبني
الى متعلقها وكذا لو قلت كحكم دخل في الدار فان هذه الظرف الجار
مجرى الفعل والابتداء كحكم دخل حصل في الدار هو ايضا مستند
الى ضميركم فالرفع بالابتداء اي كحكم مرفوع الى الجار لا سدا والفعل
عنه والجار مجزاه عنه قوله متعلقها اي متعلقكم ولو قال
متعلقه لوضح الضمير الى لفظ ضميرها اي متعلق الضمير كان اسبه
كما في من اصاب على سطره السهم فيقول متعلقه او متعلقه
وقالوا الجار متعلق ضمير وايا كان اسبه لان قوله كحكم دخل حال
علامه ما اعلم مضائق الى الضمير متعلق به والضمير شايد اي ككم
موقوف على متعلق بالضمير وان لم يتقدم الى الفعل او الجار مجزاه
اي ضميرها ولا الى متعلقه فان كان اي الفعل واقفا عليها اي على

طرح

بعض القوم
يقولون ان
المتعلق
بالمتعلق
هو الجار
فان كان
المتعلق
بالمتعلق
هو الجار
فان كان
المتعلق
بالمتعلق
هو الجار

المتعلق بالمتعلق كحكم دخل ضرت فان الفعل واقف على ككم وليس مستغلا
عنه شيء وهو مفعول وينتهي بظن المعولة وان كان واقفا على ضميرها
كحكم دخل ضرت او متعلقها كحكم دخل ضرت علامه فالواقع ان كان
ان ينصب ككم دخل ضرت ضرت على المفعولية اصحابا على سطره
المتعلق لان الفعل مستقل عنه فانه بعد ككم ضرت ضرت ككم دخل
ضرت انتهت علامه وحاز ان يرفع بالابتداء فالنقل عنه خبره ولا يفي
في الثاني اي كما كان الفعل واقفا على الضمير او متعلقه كما ذكرنا من تقدير
ناصب بقدرها اي بعدكم كما قد رتبنا من المثال بعد ككم دخل ضرت
على سطره المتعدي ولا بعد الناصب فعل ككم كما بعد في زواجره
فعل زيد رعايه لصدره ككم وراي وان لم يكن الفعل واقفا على ككم ولا
على ضميرها ولا على متعلقها فلا بد من ان يكون اي ككم ظرفا كقولهم صرنا
مصدرا كحكم ضرت ضرت وان كان اي ككم ان كان الواقع بعد هذا
مفعولا فالواقع بالابتداء ان كان ككم ككم اي ككم ظرفا كقولهم غلام ككم
د اصحاب وراي وان كان ظرفا فبا خبرية اي فيدفع ككم بالضمير
ككم يوم سبوا فان سبوا ككم يوم خبره هذا على لفظ المحققين
لا يخفى في من قسم اي بيان ذلك ان تقول حاصل الكلام ان الواقع
عندكم اما ان يكون فعلا او جارا مجزاه من اسم ونحوه من لا شئ العاقل
والظرف وان لا يكون كذلك بل يكون اسما مفعولا اي غير عامل لان
الاسم العامل لا بد له من فاعل فتكون مركبا اي مفعلا على وهو المفعول
المركب منها فاحتمل ان يكون الواقع فعلا ولا اسما عاملا كقولهم اسما مفعولا
اي جامدا كحكم دخل غلام ككم وكلم غلام علمانه وهو مفعول فقولوا وان

ككم
الواقع
على ككم
الواقع
على ككم

ان كان
الواقع
على ككم
الواقع
على ككم

الواقع
على ككم
الواقع
على ككم

كان اسما مفعولا في مقابلة من ولا وهو الفعل والجار مجزاه فان كان فعلا
او جارا مجزاه فاما ان يكون بعدكم مستندا اليه فان كان لا يرفع بالابتداء
كما ذكرنا فان ككم مستند اليه فيكون ككم اما مفعولا له المفعول ومفعولا فعلا
على سطره المتعدي واما ان يكون مفعولا في ظرف زمان او مكان واما ان
يكون مفعولا مطلقا وهو المصطلح كحكم ضرت ضرت هذا مفعول فله
بد من ان يكون ظرفا او مصدرا اذ لا يكون المفعول معه ولا المفعول له ولا
الفعل من المكلفات بالمفعول وظرفا فيتعين ان يكون مصدرا
او ظرفا فعلا وان كان اسما مفعولا فليس له ان يكون اسما مفعولا في ظرف
بلا ابتداء ان لم يكن ظرفا وبالحقيقة ان كان ظرفا فله ان يرفع
وذلك ان اسما من استنهام والشرط ان الشرط لا يقع بعده من ضمير
اسما من استنهام واسما الشرط مثلا كمن في وجوه الاعراب فانه ثابت مع
مجرورا فالاستنهام كقولهم لئن هذا العرس والسرور كقولهم لئن
افتر بعد بر استنهام فيه فعل الجار بطل تصديده وتارة يقع
منصوبا اما من استنهام كقولهم من ضرت اي اي دخل ضرت ضرت
والشرط كمن من ضرت اضرب او من ضرت اضرب وتارة مع مفعولا
فلا استنهام كقولهم من ضرت اي اي دخل عذرا والسرور كقولهم من ضرت
من اضرب على ان من مفعولا هو الجار كمن لا ان كمن مع هذه المراسم
لا مع المراسم لان السرور بمعنى فله وكلمها اي حكم في جوار عود الجارية
اي لفظها ومقابلة حكم من فعله على زانها ورايها في الله تعالى وكلم
من حكم من السوا لا يفر شعا على شيئا ومنه اي ومن اللازم البنا

بعض القوم
يقولون ان
المتعلق
بالمتعلق
هو الجار
فان كان
المتعلق
بالمتعلق
هو الجار

الواقع
على ككم
الواقع
على ككم

ما التزم فيه مضافا الى الجملة كاذ واذا زمانا يتقيد كائنات او كائنات يتقيد وهذا
علمنا بها لان الجملة من حيث هي حمله منسوبة كالنسي اد واد البنا من
المضارع والماضي والجملة لا تقام مضافا فيها الى الجملة واما المراسم
احتمل فيها الى الجملة لانها وضعت للالام على زمان النسيب والنسيب في المراسم
التي هي في حمله وقد نقلنا اذا اقتضت تغير حيز الشرط وقد نقلنا اذا
ما وضعت وضع الجردون ويعل بنا وما ايضا بالاجتناب الى الضمير
كالحروف فاذ زمانا للماضى ومضائق الى كذا الجملة في بعض الى الجملة
المرسمة والعلم كجملته اذ زيد قائم في مراسم الجرم معترضة واذ
قام زيد في العلبة والعلم ما من واذ يقوم زيد في العلبة ايضا والفعل
مضارع في الماضى على المضى لان اد موصولة للماضى واذ زيد يقوم في
الجملة المرسمة ايضا لكن الجرم فعله واما الجرم فاعلم ان جرم ان
يكون قوله اذ زيد قائم لانها جملتان اسميتان لان كان زيد ان يقول
والجمله فعله فلا اذ الفرق بينهما اخبرها عن خبرها وحين اذ زيد
قام واستيقظ اذ زيد قائم لان الجرم من مراسم او ما ايضا راعى اذا
د عرضة الى القول هذا وجه استقباجه وبما ان الجملة مهملة فاحتمل
ان يكون الجرام او مضارا على الامم كواذ زيد يقوم اذ يقوم مضارع لقيام
فالواقع ان لا يقدح في مراسم او مضارع المراسم كواذ زيد قام بخير
اذ لان العرض اخبر عن الماضى ولا يحصل هذا العرض لو رتب الجملة
المرسمة الى خبرها اسم او مضارع اذ لم يلد كبحر من بيان ما فعل الماضى ولا
ضرر فيهما اي في قولنا اذ زيد قام اذ عرض الدلالة على المضى حصل

الواقع
على ككم
الواقع
على ككم

الواقع
على ككم
الواقع
على ككم

الواقع
على ككم
الواقع
على ككم

من نفس اذا فلا ضرورة ان يترتب ان الماضى في الخبر واذا لم يستعمل اي اذا
تقدم عليه في موضع الموضوع للزمان المستعمل على ان يتضمنها اي ان ضمن اذا مع المجازات
لا يضاف الى اي الجملة الفعلية في جاز السبعة وهو يتضمنها اي لا يضاف اذا
الى الجملة الفعلية تتضمنها مع السبوط والسرط بنفس فعلها وانما في حال
السبعة لان اذا ووضا في الجملة لا يسمي ولا يكون مصدرا لمفعول المجازات
مع ان يترتب ان اذا ضمن مع المجازات ولا تتضمنها كحالي اذا
فانها لا ضمن مع المجازات لان وضعا للمضى والسبوط اما يكون من
المستعمل لاي الواح والسرط فيها اي في اذا القطع بوجود السبوط
فلا يكون ان اي سرط في اذا ان يستعمل في موضع وجود السبوط مقطوع
فان اي سرط م معلوم كحالي ان فانه سبوط حيث يشك في وجود السبوط
كحالي ان كان ريد واما انكر اذا انكر السبوط فانه وجود السبوط
مقطوع ولا يكون ان فانه ان قامت القيامة لانه يكون شك في قيام
القيامة مع انه محتمل وم لا اي يكون سرط في اذا ان يستعمل في
المقطوع فانه وقوع الماضى بعدها استهلالا لان الماضى مقطوع
فموقعا سبوطا لكون اذا قد يترتب اي اذا المفعول الطريق مع استعمال
اذا وليس فيه مع السبوط في كواليل اذا يقتضي ويستعمل اي اذا السبوط في
اذا يقوم ريد اذا يقتضيه مع زمان قيام ريد وهو زمان وقوعه
فلا يكون ان يقتضي اذا على الطريقة بل قد يقع حينها او كما اي اذا
مكتا يقتضي المعاجاة كوقعت فاجا السبوط واما اذا فاجا كما كان
اخذت سبوتا حين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلع علينا
دخل الحديث ويحتمل راوي اي اذا الزمانية بالجملة الفعلية والمانية

لا يضاف الى اي الجملة الفعلية في جاز السبعة وهو يتضمنها اي لا يضاف اذا الى الجملة الفعلية تتضمنها مع السبوط والسرط بنفس فعلها وانما في حال السبعة لان اذا ووضا في الجملة لا يسمي ولا يكون مصدرا لمفعول المجازات مع ان يترتب ان اذا ضمن مع المجازات ولا تتضمنها كحالي اذا فانها لا ضمن مع المجازات لان وضعا للمضى والسبوط اما يكون من المستعمل لاي الواح والسرط فيها اي في اذا القطع بوجود السبوط فلا يكون ان اي سرط في اذا ان يستعمل في موضع وجود السبوط مقطوع فان اي سرط م معلوم كحالي ان فانه سبوط حيث يشك في وجود السبوط كحالي ان كان ريد واما انكر اذا انكر السبوط فانه وجود السبوط مقطوع ولا يكون ان فانه ان قامت القيامة لانه يكون شك في قيام القیامة مع انه محتمل وم لا اي يكون سرط في اذا ان يستعمل في المقطوع فانه وقوع الماضى بعدها استهلالا لان الماضى مقطوع فموقعا سبوطا لكون اذا قد يترتب اي اذا المفعول الطريق مع استعمال اذا وليس فيه مع السبوط في كواليل اذا يقتضي ويستعمل اي اذا السبوط في اذا يقوم ريد اذا يقتضيه مع زمان قيام ريد وهو زمان وقوعه فلا يكون ان يقتضي اذا على الطريقة بل قد يقع حينها او كما اي اذا مكتا يقتضي المعاجاة كوقعت فاجا السبوط واما اذا فاجا كما كان اخذت سبوتا حين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلع علينا دخل الحديث ويحتمل راوي اي اذا الزمانية بالجملة الفعلية والمانية

وهي اذا المكاتبه بالاسم ايقاعا بالالفه منها اي من اذا المكاتبه ومن اذا
الرواية كما جمل القطب والمانه وهي اذا المكاتبه بالاسم ايقاعا بالالفه
منها اي من اذا المكاتبه ومن اذا الرواية وكذا في بقا ريد اذا واي بالا في
عمر واحد امثال لاد المكاتبه فاد امان قد طلوع عليه حد امثال لاد
المكاتبه ومن جازي لا يستعمل في جازي اي طرر اذا واذا في جواب
بينما وبينما اشهد فيبينما بجزي نقيب انا فاعلى وقضية وكذا جازي
بينما وبينما طرر فان متضمنان لغز الشريك فلهذا اقتضيا جوابا والقياس ان
لا يكون اذا في جواب كما فلا يترجم كما انكر اذا قلت ان جيتي الكرم
فانكر اذا في مستقبل الاجا جم الى كذا اذا واذا معه فكل من يفي ان
كذا اذا واذا انضا في جواب سبوتا فلهذا كما في جواب ان توجه السبوط
ان انا انا جازا جازا لبيان من غير اد واذا لان الظاهر ان العامل في بينا
هو جواب كما في اذا الزمانية على الصحيح فليس مقدم ما في صلة
المضائق البية على المضائق هذا على العون مرصعي وبيان ان بينا مع
ماخيره شرطيه وجوابا انا محتمل ان لا يكون معه اد واذا اد لو كان مع
احد كمالان العامل في بينا هو انا على الصحيح مع احسب في ان البيا
في رسم المصنوع للسرط هو الشرط او الجذا المختار انه الجوا فكل
حد يكون انا عامل وبقا مع ان مضائق البية لاد ومعون المضائق البية
لا تقدم على المضائق وقد نظر ساس وعين بعضهم ان اذا في قولهم
خرجت فاذا السبع خير وليست بمضائق كما بعد خرجت فقم السبع
والصحيح ان انكر محذور في غير ان الظاهر ان اذا مضائق اي الجملة
والبعد راد االسبع حاصل واحد محذور وعين بعضهم ان طرر

لا يضاف الى اي الجملة الفعلية في جاز السبعة وهو يتضمنها اي لا يضاف اذا الى الجملة الفعلية تتضمنها مع السبوط والسرط بنفس فعلها وانما في حال السبعة لان اذا ووضا في الجملة لا يسمي ولا يكون مصدرا لمفعول المجازات مع ان يترتب ان اذا ضمن مع المجازات ولا تتضمنها كحالي اذا فانها لا ضمن مع المجازات لان وضعا للمضى والسبوط اما يكون من المستعمل لاي الواح والسرط فيها اي في اذا القطع بوجود السبوط فلا يكون ان اي سرط في اذا ان يستعمل في موضع وجود السبوط مقطوع فان اي سرط م معلوم كحالي ان فانه سبوط حيث يشك في وجود السبوط كحالي ان كان ريد واما انكر اذا انكر السبوط فانه وجود السبوط مقطوع ولا يكون ان فانه ان قامت القيامة لانه يكون شك في قيام القیامة مع انه محتمل وم لا اي يكون سرط في اذا ان يستعمل في المقطوع فانه وقوع الماضى بعدها استهلالا لان الماضى مقطوع فموقعا سبوطا لكون اذا قد يترتب اي اذا المفعول الطريق مع استعمال اذا وليس فيه مع السبوط في كواليل اذا يقتضي ويستعمل اي اذا السبوط في اذا يقوم ريد اذا يقتضيه مع زمان قيام ريد وهو زمان وقوعه فلا يكون ان يقتضي اذا على الطريقة بل قد يقع حينها او كما اي اذا مكتا يقتضي المعاجاة كوقعت فاجا السبوط واما اذا فاجا كما كان اخذت سبوتا حين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلع علينا دخل الحديث ويحتمل راوي اي اذا الزمانية بالجملة الفعلية والمانية

استعمل بنفسه غير مضائق على هذا السبع مبدا واذا اسد فخرج المجل
على انه خبر مذكور فتم السبع او بها جيزة السبع مبدا واما في خبره
والصحيح ان راوي وهو حذفت الجبر مثلا على الكثير الشائع وهو كون
اذا مضائق اي المحل لانه لا يستعمل اذا فانه لا يقال قد اذا كمال
نبت بالجبر ولو كان يستعمل بنفسه غير مضائق لضع السبع لكون
مخبر ليرى فانه لم يات مبدا كلام وحار كخبر جيت
فاذا زيد قائم الزرع والنصب على خلاف الخبر يعني جيزة قائم الزرع على
حذر له وخبر فيه النصب خوف اذا بقا ما على انه منصرف على الحال
والخبر محذور اي فاذا زيد حاصل حال كونه فاما واما في قولهم كنت اضرب
لن العقرت هو اشد لسبعة في الزرع فاذا هو في هو يربح الى الزرع
ويش الى العقرت اما في خبره لا الزرع عند سبويه لانه حر للسبوط وهو
مخبر فاذا الزرع قائم واما في خبره النصب ولحار النصب لان اصباحه كان
على الحاله ولا سبويه بعد الحاله في المصير كما وهو في ذلك في خبره الزرع
على الخبره فعلى هذا فالعامل اذا معنى المعاجاة التي تضمن الطرف الثاني في
اياه لانت المصير الواقع غير لا يطلع لكون عامله الطرف واما الكوثر
فانما حوز والاربابان بالمصير المنصوب وهو اياه لان المعاجاة ذلك
حاصل على الواحد ولقطه فضيل وعما و اياه منقول وجرت مصرع والمصير
لا ول محذور تاتى مع العقر والوقوع اي وجرت هو اياه فاذا يعني
وحلب ووجه المكمل في ظاهره لكان مذهب سبويه ارجح وروي عن
هذه المناظرة التي جرت بين الكسائي وسبويه فعلى هذا لكون راجح مذهب الكسائي
ونعم بعضهم ان اذا اخر وسفاجا عند وقوع الجملة بعدها معنى

لا يضاف الى اي الجملة الفعلية في جاز السبعة وهو يتضمنها اي لا يضاف اذا الى الجملة الفعلية تتضمنها مع السبوط والسرط بنفس فعلها وانما في حال السبعة لان اذا ووضا في الجملة لا يسمي ولا يكون مصدرا لمفعول المجازات مع ان يترتب ان اذا ضمن مع المجازات ولا تتضمنها كحالي اذا فانها لا ضمن مع المجازات لان وضعا للمضى والسبوط اما يكون من المستعمل لاي الواح والسرط فيها اي في اذا القطع بوجود السبوط فلا يكون ان اي سرط في اذا ان يستعمل في موضع وجود السبوط مقطوع فان اي سرط م معلوم كحالي ان فانه سبوط حيث يشك في وجود السبوط كحالي ان كان ريد واما انكر اذا انكر السبوط فانه وجود السبوط مقطوع ولا يكون ان فانه ان قامت القيامة لانه يكون شك في قيام القیامة مع انه محتمل وم لا اي يكون سرط في اذا ان يستعمل في المقطوع فانه وقوع الماضى بعدها استهلالا لان الماضى مقطوع فموقعا سبوطا لكون اذا قد يترتب اي اذا المفعول الطريق مع استعمال اذا وليس فيه مع السبوط في كواليل اذا يقتضي ويستعمل اي اذا السبوط في اذا يقوم ريد اذا يقتضيه مع زمان قيام ريد وهو زمان وقوعه فلا يكون ان يقتضي اذا على الطريقة بل قد يقع حينها او كما اي اذا مكتا يقتضي المعاجاة كوقعت فاجا السبوط واما اذا فاجا كما كان اخذت سبوتا حين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلع علينا دخل الحديث ويحتمل راوي اي اذا الزمانية بالجملة الفعلية والمانية

من مضائق هذا السبع مبدا واذا اسد فخرج المجل
على انه خبر مذكور فتم السبع او بها جيزة السبع مبدا واما في خبره
والصحيح ان راوي وهو حذفت الجبر مثلا على الكثير الشائع وهو كون
اذا مضائق اي المحل لانه لا يستعمل اذا فانه لا يقال قد اذا كمال
نبت بالجبر ولو كان يستعمل بنفسه غير مضائق لضع السبع لكون
مخبر ليرى فانه لم يات مبدا كلام وحار كخبر جيت
فاذا زيد قائم الزرع والنصب على خلاف الخبر يعني جيزة قائم الزرع على
حذر له وخبر فيه النصب خوف اذا بقا ما على انه منصرف على الحال
والخبر محذور اي فاذا زيد حاصل حال كونه فاما واما في قولهم كنت اضرب
لن العقرت هو اشد لسبعة في الزرع فاذا هو في هو يربح الى الزرع
ويش الى العقرت اما في خبره لا الزرع عند سبويه لانه حر للسبوط وهو
مخبر فاذا الزرع قائم واما في خبره النصب ولحار النصب لان اصباحه كان
على الحاله ولا سبويه بعد الحاله في المصير كما وهو في ذلك في خبره الزرع
على الخبره فعلى هذا فالعامل اذا معنى المعاجاة التي تضمن الطرف الثاني في
اياه لانت المصير الواقع غير لا يطلع لكون عامله الطرف واما الكوثر
فانما حوز والاربابان بالمصير المنصوب وهو اياه لان المعاجاة ذلك
حاصل على الواحد ولقطه فضيل وعما و اياه منقول وجرت مصرع والمصير
لا ول محذور تاتى مع العقر والوقوع اي وجرت هو اياه فاذا يعني
وحلب ووجه المكمل في ظاهره لكان مذهب سبويه ارجح وروي عن
هذه المناظرة التي جرت بين الكسائي وسبويه فعلى هذا لكون راجح مذهب الكسائي
ونعم بعضهم ان اذا اخر وسفاجا عند وقوع الجملة بعدها معنى

لا يضاف الى اي الجملة الفعلية في جاز السبعة وهو يتضمنها اي لا يضاف اذا الى الجملة الفعلية تتضمنها مع السبوط والسرط بنفس فعلها وانما في حال السبعة لان اذا ووضا في الجملة لا يسمي ولا يكون مصدرا لمفعول المجازات مع ان يترتب ان اذا ضمن مع المجازات ولا تتضمنها كحالي اذا فانها لا ضمن مع المجازات لان وضعا للمضى والسبوط اما يكون من المستعمل لاي الواح والسرط فيها اي في اذا القطع بوجود السبوط فلا يكون ان اي سرط في اذا ان يستعمل في موضع وجود السبوط مقطوع فان اي سرط م معلوم كحالي ان فانه سبوط حيث يشك في وجود السبوط كحالي ان كان ريد واما انكر اذا انكر السبوط فانه وجود السبوط مقطوع ولا يكون ان فانه ان قامت القيامة لانه يكون شك في قيام القیامة مع انه محتمل وم لا اي يكون سرط في اذا ان يستعمل في المقطوع فانه وقوع الماضى بعدها استهلالا لان الماضى مقطوع فموقعا سبوطا لكون اذا قد يترتب اي اذا المفعول الطريق مع استعمال اذا وليس فيه مع السبوط في كواليل اذا يقتضي ويستعمل اي اذا السبوط في اذا يقوم ريد اذا يقتضيه مع زمان قيام ريد وهو زمان وقوعه فلا يكون ان يقتضي اذا على الطريقة بل قد يقع حينها او كما اي اذا مكتا يقتضي المعاجاة كوقعت فاجا السبوط واما اذا فاجا كما كان اخذت سبوتا حين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلع علينا دخل الحديث ويحتمل راوي اي اذا الزمانية بالجملة الفعلية والمانية

المخاف
ع
نعطياتها

ولادته

في سلاسل اللؤلؤ

37

في الدال
 و كسر النون
 في الدال و النون
 في النون
 في النون

بانه وقوع لفظ عوضا
من لفظ او من الفاظ
و هذا يردى ايضا
عنه

১৭৫০ খ্রিঃ
 ১৭৫০ খ্রিঃ
 ১৭৫০ খ্রিঃ
 ১৭৫০ খ্রিঃ

من استغفرها يغفره وتكونها
مع الحروف في علمه تبارك
من وكتبها كتابا
فيها والحروف

بِجِي ط ۰۰

قوله لا اقبل هبة
 بالعلم الا الله اعلم
 الصواب واعلم
 الاله ونقلت
 الى القادر عليه
 وطنا لا اقبل هبة
 ونقلت هذه
 الى القادر عليه
 فاما

إليها بحره وقيل لثبته بحره كبحرة وكثرة فمعرب المالك إدلو
 يعني لزم امتداد البحر من كمين وفي لفظ المكارب تساجل البحر فيوصف
 أن بنا بحره بحره متقدبان لا يضم إليها المالك وهو ليس كذلك لأن
 الرواين مبنيا على حالهما دون المالك وهو جاري ثبت ثبت أي بقيا
 متبها إلى بيت أو ملحقا ببيت فأحر المالح مبنى بمعرفته الحرف
 وهو اللام الأولى ووجه بين بين أي بين هذا وبين هذا المالح
 متضمن للواو والبيد متبعا أي متبعا ومسا يوم يوم أي
 يوما ويوما وغيره أو غير أي شعبا وبعد أي متفرقا من
 البلاد من سعرت عليه صبيحة أي ففتحت وانتشرت ونحو الخيم
 طائر بالمطر وسعط ونحو الخيم الثريا وسقط مذبذب أي شذذا
 ومذرا بمعنى متفرقا من التشذب وهو النعوق ومن التشذب
 وهو العروق الضوا والم في مذبذب من الياخذ قد فتح أي
 حذما ومذما أي منقطع من متشذب من الخلق هو القطع ومن
 قولهم هو مذبذب يفهم السبب وينشؤه وتكون البلاد حيث يفت
 أي جيفا وبينا من السججات واشتباذ أي استحث واستبقت الرضا
 الثاني لغير الجذب فاعرف هذا علم للثاقول وهو ما في جيص
 بعض الأنثى ومنه الخراباء في لغة اليمن هو فيها لاد كانه
 في مريض بالقطر حيث استهجم منها الجأله كما عرفت الصبيح
 موكه في لغة اليمن هو فيها احتزاز أي حذر بأن مثار فوطان
 فانه معرب مطعما وعن جازبان مع راول فاعلم المالح فانه
 سمعته في بنار راول وأعراب المالح وعن جازبان تسد راول وضئ
 المالح

جلی ص
وضو

اما كسر الزاوية فلانها السكينة واما صم الباني فلنفسه لغز معك كسر وعين
خار باين وفيه زواول وجيد الباني فانه مضان كما العلكة باليوبن ومنه ايضا
وهي خاين باين بوزن فاعلم فانه معرب عن منصرف فالبعض من اللغات وهو
خاير ان يكسر كل واحد ان ياربعها ما يجد ان مبنيا في هذين المثالين ويجعل
المصنف لسان خاين وجمما وهو كونه في اصل بالعضف لانها وجعل
مبنين ولا جعل لسانا في لفظه من لفظه الجوز ولا ظهر بهمه الجوز
خاصا واما هو ملحق غاي من التضمن فله حقيقة كجسم
معوذ ومثله اي ما ينشئ فيه الجوزان ومثله القبايات اي ومن القسم الباني
وهو ما شاع عارض القبايات وهي ما اصل الكلام فيه ان ينطق بمضاف
ثم يتكرر المضاف اليه لفظا لانه بعد اشارة الى علمنا بان قولك
من قبل مبني لانه قطع عن الرضا فوهو مراد به هو محتاج الى
اخر فيكون مثابا للجوز في احتياجه الى الغير طرعا كان اي سواء كان
طويا للقيمة من قبل ومن بعد ومن فوق ومن تحت وكلها باقر
الجهات نحو عين وبار وقد اذ خلق وقيلته اول وجود ومن قبل
وهو اي وفي طرقات وهي من عال ومن علا ومن علوا نحو كات
الملاق على الواو وكلها معرب واحد او غير طريق اي سواء كان طرعا
او غير طريق كسب ولا شعر والسن غير وجعل لغز حبيب زراة
اي لان كل من القسم الزواول وهو ما لم ينشأ وهو اي ومن القسم
الباني وهو ما عارض ما اصنف اي الباني معرب ومثله اي ومن
القسم الباني ما مضاف الى كل نحو قوم نفع ونظاير وهي علمنا بانها
لان الرضا في الجملة يوحي اليها لفظا لانه المضاف الى الجملة من حيث
الجملة

1793

افضل البنات

عن الجملة للآخرات واذا اى ما يضاهى الى اذ من اسماء الزمان فمن يتبينه
كعوميد وحبيبة اى فمن يحكى بتمامه فان بعضهم يعزى وفكر من عدا ب
بوميد بجزء دم ومثله اى ومثله ما يضاهى الى اذ من البنا مثل ومنه
مما وان يفتران مثل اذ اوصى الى ما المصدرة كموكر فمما كمثل ما
فام رد او يضاهى الى ان المصدرة نحو فمما كمثل ان فام رد وذا لفظ
عدا اذ اوصى الى ما وان كموكر فمما كمثل عدا فام رد وعدا ان نطق
في قوله لم يفتح الشرف معه غير ان نطق تمامه في غصون ذات او
واما في غير ومثل تشبهها بها ما الطرون المضاهة الى الجمل لان ما وان
يستلزم ان الجملة كما بينى ما اوصى الى اذ ومن ايضا ما اسببه الطرون
والكوصون احازا واما غير معبر لا مطلقا الى سوا اوصى الى ممكن نحو
ما نفقى غير فام رد او الى غيره كغير ان فام لان بعد من فاقح في
الفا ومثله اى ومن العارض ما بين من المتأذى كيا رد على ما بينا
ومثله اى ومن القسم الثاني ما بين من المعنى بلا حول ولا رحل ومثله اى
ومن القسم الثاني ايضا لا اذ ان في قوله مطلقوا حبسنا ولا اذ ان
واجبنا ان ليس حين بقا فمن لم يجعل لا حرف حذ عن لا المشبه
للمس وردت عليها تا العائت كما ردت على رب وخش بالذخ على
حيان على مذهب خليل وسويد وعند راخمس اما تافيم لحسن
ردت عليها التا فخشفت نفى راخيمان واما كسوت او ان تشبهها بها
ما في قوله فليكن عن طلائك ام عمرو وبافيز وامت اذ صحاح في انه
رمان قطع من المضاهى الله وعوض السون لان را جليل ولا اذ او ان
صالح وهذا عند من لم يجعل لا حرف حذ فاما من جعله جوف حذ

فأذن من محروقه عرب اى ظلموا بصلحنا وليس برأى اذن خلقنا فاجبت
ان ليس الجبن حين يقاى ايقار ومسا هذه والا اذن لمع راجح وجعله
اوتيه لزمان واذا منه بعد امان من الكلام بمسا استوفينا المسم المسمى من راسه
وما عداها مغرب وهو اى المغرب على نون راسه المكن والاعمال المصارع
والاول وهو راس المكن امان يستوفى حرركات الارواح مع السونين وسيم
المضروب نون خانه ان يستوفى بالاعمال ليدخل الحرق باللام معه والا يستوفى
مع السونين بمسا لاسم له الحركات ولا يوجد ^{التي} مع السونين وليس المداج انه لا
يوجد مع هذا المجموع وهذا الحركات والسونين وان اتعام قد يكون بانتهاء
الحركات مع وجود السونين مع وهو غير مداد قطعا ويكون بالعكس جدا
بمع ساج في حاله ايجد فانك اذا قلت حركت باحد فعد المضروب محروقه
ولكن لم يدخله الكسر بل ابدل الخ الكسر فاتيح غير مضروب ولا معزف باللام
حار من فاعا يكون اى يكون مفتوحا حال كونه غير مضرب ولا معزف باللام
فاما اذا صيغ او عزف باللام فلا يكون مفتوحا في حاله ايجد بل يكون مكسورا
كقولك حركت باحدكم وبالا حرو ولما دخله الكسر في حاله روضه والمعزف
باللام لان امتناع الكسر كان يستبعد هاج التوسن العلين وطبعها ليس
د هاج السونين العلين بل لال الام وروضه فزال موجب مشح
الكسر فجاد الكسر وانما كان تبعا لان الجراد من السونين نون المكن
وهو كون راسه بحيث لا سبه وعي مضروب وهو ما سبه الفعل وبنها
تبا في خلاف الكسر فان مفهومه لا ينافى غير المضروب بل تبعه هاج
السونين العلين ولذلك لما اضطررنا الى اى اى حال السونين اعاد الكسر
ولو لم يكن تبعا لما اعاده لان الكسر والعج يتوفا من السور بعد خول
التوسن

لا ابراهيم
لا ابراهيم
لا ابراهيم

في صال الاضافه في
الفعول
المعرب

وسمي عن المنصرف اي سمي هذا النوع الذي لا يسمون الحركات مع
 السون عن المنصرف واسماء مع الصرف عسمى المسهور انها تسبح
 وزايج المنصرف دعه الله ان يراكم في كوا ارجح ادا سمي به فانه غير منصرف
 للعالم ولا في الحان المشابهة لان التماثل في بقية سبعا آخر وكان عند
 وهذا سوف على ووجد ارجح بعد التسمية غير منصرف فان من لا يعتبر
 ان في الحان ولا يثبت سبعا لمنح ذكر فانه ليس فيه من سبب واحد
 وهي اي من حساب التعريف والتماثل ووزن القيل والعدل والوصف الخ
 والعكس والعجى والرفق والنون المضاعفان لان في التماثل في الحان
 من الحان وسائر الحان احر ما سئل به من السروط متى احتج من لزم
 انان منها لعدم مقامها كالحج والحق التماثل لم ينصرف وفي اللفظ
 ارجح في جدارة لانه عطف واحد على اثنين فالعدد متى احتج في لزم
 واحد لان قول هذا الواحد غير له ان من في صرح كذا من حان
 معه وهو يتكون وانما اعني اثنين لان من جاز في لزم من الصرف
 وانما منع لمتشابهة الفعل فاعني التماثل في تنويه بحجة المشابهة
 لم يكن له معارضة من جاز فان السبب الواحد صغيرين فالحج في
 ايات من سطر فالتعريف سطره ان لا يكون محرف ولا اضافه وانما
 استرظ ان لا يكون التعريف محرف ولا اضافه لان التعريف باللام والواو
 بل في المنصرف من الصرف في حكم الصرف ولا يكون ما يضاف من الصرف
 ولا لزم المنصرف والمهم للزوم نالها هذا جواب عن سوال مفيد
 فان المنصرف والمهم يعرفان ليس محرف ولا اضافه فمعنى ان يكون
 مقبولا في منح الصرف فاجاب بانها لازما للبناء ومنح الصرف قدح

او واحد
 فكانه
 اعتبر

لا عراب فادام يوجد لا عراب لم بان يحث منع الصرف وعلمه انما فكل
 حروف التماثل مطلق حروف التعريف من اللام وبين التعريف وكما من اللام ايضا
 والذات عراب اي من المهمات يكون مضافا كالحج واية فانه سبعا ايام وايتن ظا
 استكراه انه لا يحث يعرفه لانه جاز لا اضافه والتعريف من سبب
 منح الصرف وان كان موقفا ان لم تكن مضافا لاي معنى فله ان كان
 مضافا فله جاز في قوله وراستك ايضا ان يكون مضافا لا اشتراكا
 معروفة ومنح صرف موقفا لان الصيغة كانها مؤنوعة للتأنيذ وان كان
 بالتأنيذ في بعض ان كوا اية موقفة ايها التي فنصرف لعدم وجود
 العطف وانما اية فليل منح صرف التعريف والتماثل وكان موضع سوال
 وهوان معارضة اي فيها يعرفنا وتايتا تكن تايتا فاجاب بان المتغير
 لزومها التماثل واللام يكون بطرفين احدهما العلم والتماثل كون الصيغة
 كانها موضوعا للتأنيذ كانه وحده في لزم التماثل باعتبار الوصف كما
 في العلم واعني للزوم وان كان مضافا لان التماثل في العلم
 في المتغير هو التماثل في العلم لان التماثل في العلم لا يبيح حذف
 تنويه لغيره فوجه وسطا نقد بوا فكل في حكم المسماة بخبر منك وهذا
 قول من خالف هذا معارضة لعل لاول العارفين يعرفه ومنح صرف موقفة
 فان عنده بسط السون اذ يقول اية صاحبك بلا تنوين وهذا القابل
 نقول هي معروفة ومجموعة من التعريف لكن لم يشرح حذف تنويه مع انه
 معروفة ومجموعة من الصرف لانه فيح السون وسطا من السند وكان
 سمي مع السون كما سمي بخبر منك فانه لا حذف منه السون فله
 وسطا بعد ما فيه نظر لانه يريد اية في النقد مضافا فالتنوين الواقع

ان في
 لان
 فمع وجود السون
 والتأنيذ لانا
 سطر العلم وهو
 ان لا يعتبر تأنيذ باللام
 في ليشترط معه
 العلمية

اختارها كانه ليس على لانه وسطا بقدر اذ هو مضاف في
 لزم احدى الامور اما بعد السون في جاز لا اضافه حتى يكون السون
 وهو فاسط اما ان لا يقدر المضاف في السون احدا لا يسمي
 كالحج غير منك فان السون فيه وسطا ظاهرا وقد ظهر اي لا يسمي لانها
 معرفة ومجموعة من الصرف فانه اذ قلت اية صاحبك بلا سون فكل
 قلب اية اجزاء صاحبك يتكون في السند مضافا في السند فيكون كونه
 واما اذ قلت بانها مضافا في معرفة وهو ان يتقدم كونه شيئا ثم قلت
 جاز اي ايتن فيسالم انها معرفة ولا يسمي انها مجموعة من الصرف
 في لوجين احدهما بانها مضافة والتاني عدم سطر اعتبار التماثل هو
 العلمية فاحد الامور لزم اما منع يعرفه ان قد مضافا في لزم
 او منع عدم صرفه ان مضافا في معرفة وقد ذكر في التعليق
 واما اتج فمن لم يحل يعرف التماثل اصلا فلا استكراه لان اتج
 غير منصرف اتفاقا واختلاف في تعليل معارضة من باب التوكيد
 اصل معتبر في تعريف العلم فبعد سببان التعريف التماثل في وزن
 الفعل معارضة لا يعتبر التعريف التماثل اصلا فمنح صرفه للوصفة
 المعروفة ووزن الفعل لان اتج فيه معنى الاحتياج فهو من جاز
 كالا حذر اذ هو يستعمل في اشارة لانه محرف على موضوع لفظا
 كما حركي لانه على موضوع فلا كذا في الوصفه معروفة فيه
 قول ولا اثر التعريف جواب عن سوال معارضة وهو ان بعضهم
 في هو معرفة لان النقد لا اجتمع في كلهم فاجابه بان هذا التعريف في
 السند لا اضافه والتعريف من غير معتبر فيسبب منح صرفه

التي
 في
 في
 في
 في

ووزن الفعل والوصف المعرف فلو ترفعا في العلم غير ان التعريف
 قد يكون بالجزء وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالعلمية وقد يكون
 في المهمات وقد يكون في المهمات وقد يكون في التماثل وقد يكون في
 التعريف بالجزء ولا اضافه لا يعتبر وكذا في المهمات من المنصرف والمهم
 وفي التماثل وكذا التعريف في المهمات من المهمات فكل على ما سبق
 فالذي يطرح باعتباره من انواع التعريف هي العلمية فاما ما عداها فاما
 ان لا يعتبر اصلا او يعتبر لا على القطع بل على ما فيه من الخلاف ومن
 اي العلمية كون لزم معلقا على سمي فمعنى غير متساو ان ما سميها انما
 في معلقا ولم يقل موضوعا يستعمل في اعلام التماثل كالضم والصوت
 فانها ليسا موضوعين في جاز ليس معينين وكذا في صا را علمين بعلته
 من سبب غير متساو ان الظاهر ان غير منصوب لكونه خبرا بعد خبر اي
 كون لزم معلقا غير متساو ولا يكون محجورا وضع لزم لان التماثل
 وعدم التماثل من جوارض لزم لا المعلوم قوله فعنه بعد لزم
 اي سمي معين والمجاز في التماثل لزم من المستحسن فيدخل تحت
 المعارف كلها فاحترج ما سبق في العلم بكونه غير متساو فان كوا الرجل
 معلق على معين ولكن متساو انما اسبغوا واحترج بغيره عن
 القدرات فان لم لو لها غير معين بالوضع لزم لزم كطائفة او
 لجنس علمنا كاسماء او مع جاز لاسمان ورواؤنا كذا في
 وتكره هذا لان انواع العلم اي العلم قد يكون لزم كطائفة او
 كجنس وعلم الجنس اما ان يكون لزم عن كاسماء لاسماء او اسم
 معر واسم المعر ينقسم الى اسم الحركت كاسمان فانه اسم للتسبيح ورواؤنا

هو
 في
 في
 في
 في

الاسماء في النطق

مكونون والثاني ان يكون بالالف لفظا وشروط العلمية سقوا فيه المكون والمكون
 كفاية الى العاشر قد يكون بالثاني وقد يكون بالالف (ما الذي بالالف قد يكون
 الثاني لفظا وقد يكون قدرا اما الذي في الثاني لفظا فشرط العلمية ليلزم
 الثاني ان لو لم يكن علميا كصارية لم يكن الثاني لازما ان يتخرج ويثبت
 باعتبار العلمية ليلكون الثاني لازما فيكون اولى وهذه مستفاهة ان لو
 لم ينفرد فيه العلمية لكان حق ضاربه ان يكون ممنوعا من الصريح
 لوجود العاشر والصفة هي ادا وحده التابع العلمية في اسم المنت
 من الصريح سقوا كان لموت كفاية او لموت كفاية ولو مثل لكان
 اولى لانه لم يكد فاما ما سماه ولفظه موتان واظهر وكان التفسير
 بالمثل اولى وكان حجة ان مثلهم ويعول كطرية و فاجية او قد
 فيها جاور الثاني وسرط العلمية ايضا السعاد وزيت و ان كان
 لرجلين يعني ما لا يكون الثاني لفظا بل يكون قدرا فهو (ما يكون
 فيما جاور الثاني او في الثاني فان كان فيما جاور فشرط العلمية
 ايضا السعاد وزيت وان كان لرجلين يعني لفظي لرجل في السعاد
 سعاد فهو غير منصرف وان فات الثاني ثبت المعنوي لقيام الجذر
 الرابع مقام الثاني اما اذا صغر عقيب لا يرد فيه الثاني لان الجذر
 الرابع قام مقام الثاني اكل ارجنا وفي الثاني مخرج من وسط وسط
 العلمية مع كونه لموت فسقط اسم لرجل منصرف عن ان كان
 الثاني عدلا في الثاني فالتالي اما مخرج من وسط او ساكن من وسط
 وان كان مخرج من وسط فشرط العلمية مع كونه لموت لانه
 لم ينفرد فيه الثاني لفظا ولم ينفرد فيه حروف رابع قام مقام الثاني

بطا

السا

اذا

الاسماء في النطق

معمورة ومملودة كبسرى وصحرا فانها للزومها وثا الكلمة عليها
 تزلت منزلة السمين يعني اما كانت بالالف فامه مقام السمين لان
 فيه تانيها للزوم ما ثبت وكانا تانيان واوله وثا الكلمة عليه
 مقدر لغير الزوم فان الثاني لم يكن الكلمة عليها اي جزءا للكلمة
 في اصل وضعها يظن او يكون خلاف كون سكر فان الكلمة ثبتت
 على بالالف لا ينفرد عنها في لازم فان قلت انها لعم مقام السمين
 لو كان للزوم سمي ايضا ولم ينفرد لزوم الثالث سمي لم ينفرد
 سميان بل فان تزلت منزلة السمين وهما كذلك لان الثاني سمي
 واما لزوم فتنزلت منزلة سبب لانه في اصل لان لا يلزم
 الثالث الكلمة فثبت لموت كان فرعا على عدم اللزوم سانه سايك
 لاسباب التي اعتبرت لكون كل واحد منهما فرعا فان قلت فالتا
 بالالف ادا وجد معه العلمية قبل ان يلزم الثالث فكان ينبغي ان يقال
 كوافية فيه بل لانه اسباب العلمية والثاني ولزوم الثاني لكونه
 علميا فليست كوافية من وجهين احدهما ان لم ينفرد اللزوم
 في الثالث لكونه مستغنيا عنه لوجود السمين وهو العلمية والثاني ان
 يحتاج الى عدد من اللزوم خلاف ان الثاني والثاني ان المعنوي
 ان الثالث لزوم بين الكلمة عليه اي لزوم لا ينفرد بها ولزوم
 الثاني العلمية ليس بهذه المثابة ادا لو حذف العلمية لا يلزم اللزوم
 خلاف ان الثالث فان لزومه حاصل بالوضع لا بالاشتراك ام
 اخر ينضم اليه والذكر لم يقتصر المصنف على قوله للزوم بها بل ضم
 اليها ثا الكلمة عليها فالجمله مرتبة من الكلام وكونه جزءا من

فانه

يس

والذي

يثبت

الكلمة مخروجة بالذم مفعلة النام من غير علمية وحررت بئنا الكلمة
عليها لزوم النام مع العلمية واما وزن الفعل فشرطه ان يكون مختصا
بالفعل كسمي لان هذا الوزن لا يوجد في سائر اسماء مفعولات كسمي اسم
موضع وحسم اسم رجل ومردحلا للعلمية كسمي اسم موضع بالشام
وبار هو اسم مدينة مفت المغدس بالغيرانية او انجليزية لعم وذك
في الصحاح ان اسم الاسمرق للعم ووزن الفعل وحده المصنوع
فيما لمجي فعبه نظير او يكون اوله زيادة كزيادة اي كزيادة الفطر
غيرها كما ذكر هذا قسم لعمولة ان يكون مختصا اي شرط ووزن الفعل
احد من وزن اما اختصاصه بالمفعول او كون واحد من وابد من فعال
المضارع في اوله وانما هو يعرفنا احدهما عن الفعل فان اوله
زيادة من وابد الفعل لكنه قابل للثاني وهذا التاخر في الوزن اي
في انما فينبغيه عن شبه الفعل فلهذا شرط عليها والمزاد من في له
يعرفنا ان لا يكون قابلا للثاني كما لا يفعل النال ان لا يوجد فيه
ثاني فان ارعنا الوجود فيه الثاني فهو منصرف لانه قابل للثاني وهذا الذي
قولكم او عليه كما يلزم عليه منع المسمى كما تكون الوزن في الفعل
الترسي في سائرهم على ان الكثرة في الفعل ممنوعة يعني ذلك بعضهم يدل
قولكم او تكون اوله زيادة او فليس ذلك الوزن في سائر فعال وبغوابه
كما فعل في سائر فعال اكثر منه في سائر فاختار فلهذا ان يكون اوله
زيادة على تلك البعارة لوجبه ان احدهما انه يلزم على تلك ان يكون
المسمى كما هو منصرف لان فاعل من الفعل اكثر من فاعل من سائر اد
فاعل من سائرهم لم يحل ان يكون معجزة يتخلف ودانق وطلايع ونحوها

العباره
٤٥

وذكر في النسخة
كما وضعت في النسخة
من ولحقه الى ان
كانت مالاً وقرى
للعرض كما مضى
فانما ان يكون
ادع الضيفان الى
عن الضيفان
عن الضيفان

[illegible]

۵۰

五

على الكسبر

ضاقه



[illegible]

وپیوال

[Faint handwritten text in Devanagari script]

استفادار

اینها هم از مقبولین
است

مکن
مکن

7th Feb

فصلان ۵۰
مضامین کا مجموعہ

اُفْعِيلُ

الثالث اذا جلدنا غشيشي موزن اقليل ووجدنا ان له غير منصرف لان البا
محملة ووجه حذو مستحق فلم يبق رتبة الفعل لان الغشيش موزن انما يحل صيغة
هو منصرف ونجاب بان الحذف من حكم الباء سباده نقاسم الشمن
واما التركيب فستطرأ تأثير العلمية لانه بعد العلمته يحصل الامتزاج
من الكمكس ثم له كلمة واحدة تغير باعداب واجله بخلاف ما اذا
لم يكونا متجهين كضارب ردا وعشرين ذرعا فانها كما نرى غير
متمتجهتين فلم يكن فيها اعداب واحدا فالامتزاج انما يحصل بالعلمته
ولذلك اشترطت وان لا يكون باضافة لان رضاه توجب اعدابين
اعدا بالاضافه واعدا بالاضافه اليه وان كان بعد التسميه فلم
يوجد فيها امتزاج جعلها كلمه واحده يستحق اعدابا واحدا وهو
الغشيش باب منع الضرب ولا اسناد لان ترسانا تغتضي
الضرب على حاليه او يفتكون بحكمه فعلم ان اعداب فيه ومع
الضرب في العرافات بعد ان يكون بين اسمين اى سوط التركيب ما ذكرنا
بعد ان يكون التركيب من اسمين احدا واعضا نحوها شيئا حكما فانه لم
يعتبر تركيبه لانه من اسم وحرر لله ليشك اتصال اخرين به تنزله
منه احد حروف المد الكلمة فلا يطرأ حكم التركيب ولا كونه فرعاً
وشرط وجوب تابع اى ما يبر التركيب ان لا يكون التام فمضمناً
لحرف وصل العلميه لله لو تضمن الحرفين ليعلى الجميع لو حو
سوط الوجوب اذ ليس التام فمضمناً للحرف وحده عشر حروف اعز
مع منع الضرب ولا يبقا على الفتح يعر ان حده حسد لما تضمن
التام حروف الغن وصل العلميه حازمه وجمان بعد العلمته

3. 11. 1911

استيفاء

21

احكاما علم اعتبار بصيغته اذ حاز العلم لا ارباب بصيغته الحزن فهو معرفه صوره
 من الصن كعلمك والباقي ان علمنا بصيغته الحزن فعل العلمته فعمل الى
 العلمته حاز انما العلم اعتبار المتقول عنه وكما روي المتقول عنه في
 الارواح روي ايضا في البقا فلم يجب ثابته واما العجبه فما كان العلم
 من غير اوضاع العرفه وشروطها علمته في العجبه والزيادة على القلايه
 او بحركه لا وسط وانما اسم علمته في العجبه وتدل الى القلايه
 حوز على تبيانها فاذا خلا الالام ومراضاها خلاف ما اذا كان علما فانه متع
 اضافته واذا خلا الالام علمه فعل لا يحرك علمه احكام العرفه فيقول ابد
 العجبه ويستتر مع العلمته احد الارواح من الزاده على المائه او
 يحرك لا وسط لانها لو حيان النفل حلان الملائه ساكن لا وسط وكجو
 شح منقول في الملائه لا ثلاث حاكنا الاوسط فعليه خفه تغايل احد العسيلين
 فكلوا متصرفا فان قلت فلم اعتبرت العجبه في ما وحويل حتى يحتمل
 صرنا مع وفاق شرطها وهو يحرك لا وسط ولم تعتبر في كون علم
 العجبه هناك ايضا غير مقتضى في كونها سببا مانعا من الصن بل اعتبرت
 في صلاح امر الملائه والنفوس ولا يلزم من كونها سببا مانعا كونها سببا
 مؤثرا في منع الصن واما البراني والون ان كانا في اسم غير صيغه فسرطه
 العلمته جميعا للروم جو علمان وان كانا في صيغه فانما فعلنا وقيل وجو
 فعلى بعد ان كانت على فعلنا تخفيفا ايضا ونحو ففسل ان متعبر على
 الو جه من العلم السعي فم فعلنا وحذفه فعلى كسكونه وبما ان مصروف
 على الو جه من العلم وحذفه فعلى وانفرد منه فعلى ورجحان مختلفين فيه
 فعلى اعتبار امساح فعلنا منه منع من الصن وعلى اعتبار وجود

قادر است. و این را در حدیثی دیگر نیز می بینیم:

قادر است. و این را در حدیثی دیگر نیز می بینیم:

قادر است. و این را در حدیثی دیگر

قادر است. و این را در حدیثی دیگر

فان يصرف ادا لم يوحده ربحه و قوله بعد ان كانت اى فقل على فعلان
 اى من المذكور تخفينا المضارع بعد ان والنون المضارعان لا لغير
 الماضى جدا لا ياء زائدة وان ردتا معا فى آخر الكلمة ويكون ما قبلها مفتوحا
 ويكون اول الزائدة تن مفتوحة الوجه لسان اصل المضارع وحكى
 المصنف لخصم المضارع وهما اى وهو ان مذكر كل واحد منهما يخالف
 بالصفة لمؤنثه فعطان مذكر وموشه فعلى و افعلا مذكر كما تجد وموشه
 محذرا فيكون كذا واحدهما ياء مخالفا لمؤنثه تخفيفا للمضارعة بينهما وهذا
 مع عدم كونهم انا فعلى و فاعلا مضارعتان ايضا من حيث ان مذكر كل واحد
 منهما متساو بان لا يخالفا فى الوجود التام وعدم التماثل فى فعلان فعلى
 فاعلى يخالفا صفة كما ان محذرا واحدا يخالفا صيغة وذلك قال بعض
 حكماء المضارعة بينهما و اما النون الخافى ففى النون الخافى لا يجر وحدها
 لا يفتايشه و شرطها العينية نحو ارحم اذ اشبهت به و يجر على انها يفتايشه الثاني
 بحسب اراطه مستدر النون الخافى بالنون الخافى آخر الكلمة لا بالالف ولا باللام
 الخافى ههنا ان يجر به لام ما قبله فان يجر به يفتايشه لا الخافى فانه لم يفتايش
 الف اى ارحم و لفتايشه بالالف لا يجر به لانه يفتايشه و ليس فى الكلام شذائى
 اصل يجر هذا به بل المراجحة لا الخافى ما يسرناه به فعلى هذا لو سمي
 بفتايش كان غير مصروف للعلمة واللام لا الخافى لانه بالعلمة استشهدت
 الف بالالف ما يتبع دخول التماثل ان ارحم اذ اشبهت به لا يجرها
 التماثل فيشبهه النون الثالث وقوله وحدها اى قال الف فزجة هكذا فعل
 فى احواسه عن المصنف و من جعل النون الخافى سببا لغيره لا يفتايشه
 على استعماله من العرب ممنوعا من الصرف ولا يفتاى لاسم منع جرقه

بضم السين
 وفتح الهمزة
 وفتح اللام
 وفتح النون
 وفتح الطاء
 وفتح الظاء
 وفتح الضاد
 وفتح الراء
 وفتح الزاى
 وفتح الراء
 وفتح الراء

نيلين

فانه فان كانت كلمات مصروفه فمصرفا لئلا يسميها ولا يكون عيشته اى لا يكون
 منع صرف المصروفه ضرورة السهو لانه ليس كذا له على اصله بخلاف الاول
 و اصل الكوفة جون و اصله المصروفه المصروفه و قد جاء اى من غير سبب
 متمسكين بقوله فاما كان جلفا ولا حارسا يتوق فان يجره اس فى جمع حيث
 منع يجره اس من الصرف وليس فيه من العلمة فاعطى و اجاب عنه مصنفهم
 بان الاول يتوق فان سيجى فى جمع و هذا المنع مستعمل لان رواده ارحم
 صبيحة سمعوه فى جماع مسلم وعمره و سقى فى المستر الرواد الصبيحة
 بل يروى فى احوال ان يقال انه على خلاف الفياس واستعمل الفياس
 وقيل ان يجره فى جمع القيتلين عيشته و لا يجره و يجره و ما كان
 حصن ولا حارس البيت و عله و فركب و الحرس طائفة و كم افسح
 افاضل اعطيتنا عليه فوايتها لا يجر و ما كتبت دون امر منها و منه
 يحفظ البيوم لا يجر و ذكر ان السى علمه م اعطى جمع من المولى
 منهم من يجر فذارة عيشته بن حصن ومن يجر فذارة من حارس
 كل واحد منهما ما به نافع و اعطى عباس بن موداس من بنى سلم
 حسين فعلى العباس فى ذكر المولى عليه السلام الحمد المسمى والعبد
 اسم من العباس فاعطاه المولى علمه م ايضا ما به نافع فعلى السلطان ذوقه
 اى ذو علة وقوله على ذم اعدائه عن نفسه وهو اسم موضوع للرفع
 من الدر والدار و اياه و الموداس كسر الميم اصله الحذر الذى يجره به اليد
 لعلهم ايقنوا ما هم لاربه منهم الاخر وقوله لم اعط سيا ولم امع معناه
 اى لم امع لاني اعطيت بعضا و لم اعط سيا استحققه وهو المان
 و هذا احد سببتيه او اسبابه العينية المصروفه عند التثنية لما لا يكون

فانه فان كانت

بضم السين
 وفتح الهمزة
 وفتح اللام
 وفتح النون
 وفتح الطاء
 وفتح الظاء
 وفتح الضاد
 وفتح الراء
 وفتح الزاى
 وفتح الراء
 وفتح الراء

لا يجره لان المذكورة ليست من اولها فى الفعل فلا يكون بل احدى كما
 فاذا تكرر فى بلا سبب افعلى شيب واحد كوزت شعاع و قطام كل اسم
 احدى سببته العلمة كسعاد وطالجه او احد اسماء العدل كاذن وكان
 فان هذه العلمة و ما كانت بقية و الجية والركس والنون يجره
 العلمة موثوره فيه فان حكمه ان يجره اذ اكد لان العلمة كما هي
 فاما ان يكون موثوره او لا فان لم يجمع كالوصف فليس يفتايشه ايضا
 وان كانت موثوره فاما ان يكون العلمة سرطا فيها او لا فانه سرط فيه
 كالركب والعجى والرائى والنون فى الاسم والالف والبعز وما
 ليس سرطا فيه هو العدل و وزن الفعل فالعلمة الموثوره لا تكون
 الا مع ما هي سرطه او مع العدل و وزن الفعل فان كان مع ما هي
 سرطه فاد اكد انقضى الشرط ففى الاسم بلا سبب لا يتقاسم السرط
 ما يتقاسم سرطه وما ليس سرطا فيه هو العدل و وزن الفعل مكان
 مطنة لان توهجه انه بعد التثنية يبقى سببان وهما العدل و وزن
 الفعل فذم هذا الوهم و هما منقضان فلما يكون اسم مستعمل عامى
 العلمته و العدل و وزن الفعل حق يبقى بعد التثنية سببان و بيان
 التصاق ان او ان العدل محصوره بحسب لا يستحقا مما ذكرنا نحو
 فقل كفو و فقل كملات و ففعل كملت و ففعل كطام و ليس مع منها
 بوزن الفعل فلا يجمع و وزن الفعل و العدل بل يكون مع العلمية احدى
 مح ادا كوسق على سبب واحد فيكون مصروفا و ذكر التثنية العلم
 قوله ربح شعاع و قطام لان ربح لا يدخل فى اركان التثنية ففناه
 ربح سبب شعاع و قطام شعاع مما كان العلمته فيه سرطا

بضم السين
 وفتح الهمزة
 وفتح اللام
 وفتح النون
 وفتح الطاء
 وفتح الظاء
 وفتح الضاد
 وفتح الراء
 وفتح الزاى
 وفتح الراء
 وفتح الراء

بضم السين
 وفتح الهمزة
 وفتح اللام
 وفتح النون
 وفتح الطاء
 وفتح الظاء
 وفتح الضاد
 وفتح الراء
 وفتح الزاى
 وفتح الراء
 وفتح الراء

وهو لما ثبت فيبقى بعد السكوت بلا سبب وقطاعا مما يبقى على سبب واحد
 لان فيه العلم والعدل والناث فاذ كان يكون اعتبار الناس فيبقى على
 سبب واحد فيبقى بعد السكوت بلا سبب وقطاعا مما يبقى على سبب واحد
 وورن الفعل لا يكون سبب وان اذ كان يكون العلم فيبقى على سبب واحد
 بالوصفة هذا السبب من الضابط المذكور فان كان سبب منصرف لورن
 الفعل والصفة فاذ كان العلم فيبقى العلم وورن الفعل فاذ كان
 القياس ان منصرف لان العلم فيبقى وحذف مع ورن الفعل فيبقى العلم
 لا سبب ولا سبب واحد وهو ورن الفعل فالصرف فيبقى سبب انه بعد السكوت
 غير منصرف ايضا اعتبارا للوصفة من صفة ما كلفه راجع الى ان الو
 صفة من صفة بعد الحكم بروجها بالعلمية على من معناه او لا اعتبرها
 سبب ومن يغيرها بالحقس ولا يلزم الى لا يلزم سبب ربه الله باذكار
 لما يلزم من اعتبارها في حكم هذا جواب عن ايراد على سبب
 وهذا ان كان حكم في كل ما كان صفة من صفة على ما ينبغي ان ينع
 من الصرف حالة كونه علم للوصفة من صفة العلم والصفة ما لا يلزم
 لان الوصفة من صفة مضافه للعلمية ولا يمكن اعتبار المضاف من في
 حكم واحد وهو منع الصرف بخلاف ما اذ كان العلم الذي كان وصفا
 فانه يمكن اعتبار الوصفة من صفة لا رافع ما نصداها وهو العلم
 فان لم لا اسم ان الوصفة من صفة مضافه للعلمية في الحال لان
 مع الوصفة من صفة انه كان وصفا في صفة ويصل على العلم انه
 كان وصفا في صفة غير متضاد من كما ان نحو الحسن علم اذ
 فيه اللام باعتبار الوصفة من صفة محال كونه علم اعتبار فيه الوصفة

في صفة العلم
 في صفة العلم
 في صفة العلم

واحد
 ع

من صفة ولا تذكر اذ حرم اللام فلم يتم اعتبار الوصفة من صفة في كونها
 في علم ما ذكر في العرف بل ان من حجاج من الوصفة من صفة العلم
 سبب تكون سبب العلم والصرف واما اللام في الحسن فيسبب من اعتبار
 الوصفة لكن اعتبار الوصفة من صفة ان يكون مع العلمية في احوال
 اللام وحول اللام لا يستلزم اعتبار الوصفة والعلمية و منع الصرف
 يستلزم فيه اعتبار الوصفة مع العلمية وهذا انما يصح اذا سلم الصفة
 من الوصفة من صفة العلمية من العلم والحسن ولا معناه من اصله فلا
 يكون هذا الفرق في الحجاب وعلم بعد مدح سبب ان علمنا لا لا استلزام
 اعتبار الوصفة من صفة في موضعين احدهما ما كان وصفا في صفة
 وهو لان وصفا كحكم من علم العلم والناث ما كان وصفا في صفة
 وهو لان اسم حسن علم كسبب الحق وادهم العلم واحدا
 اذ كان علم كان وصفا في صفة فلم يتم اعتبارها ولا بد له من
 دليل وعلى من حسن ما كان وصفا بعد العلم وقد رجع مساويا
 لصورة من سبب وادهم العلم ليس معه المناجح ومع قوله لما
 يلزم من اعتبار مضاف من في حكم واحد وهو منع الصرف فان
 احكام السبب من مضاف في هذا الحكم وهذا احراز عن صور من
 احكامها كالحسن علم فانه انما دخل علم اللام باعتبار الوصفة ولكن
 الوصفة والعلمية ليس احكامها مع سبب في احوال اللام والثاني
 من احكام فان هذا الحكم انما يكون من سبب في الصفة واذ كان
 اللام انما يكون باعتبار الوصفة فاحكامها هذا الحكم وعرفناه
 باللام بعد اعتبارنا الوصفة والعلمية كذا من الحكمين اما الوصفة

في صفة العلم
 في صفة العلم
 في صفة العلم

في اعتبار اللام واما العلمية باعتبار جمعه هذا الجمع مما يعتبر في كل
 محتمل من احوال اللام وجمعه هذا الجمع ولكن ان علم هذه الصور
 خارجا ما قبل لورن وهو اعتبار اجتماع السبب من احوال اعتبارها معا
 ليس سبب والصرف احاد وكوة ثلاث وسبب علم لا يمكن اعتبار
 العلم من صفة لانه يلزم الوصفة باعتبارها يستلزم اعتبار الوصفة
 مع العلمية فمع حكم واحد اذ كان بعد العلمية في حكم احد اعتبار
 كذا احاد وكوة في رن مانع اعتبار العلمية وهو العلمية في رن العلمية
 مع الوصفة من صفة في حكم احد اعتبار الوصفة فان لم يسجد
 اذ كان علم في رن مانع اعتبار العلمية لان الجمع في العلمية وذلك
 اذ جمع العلم في رن بتمكده والجمعة ساقية لها ولم المراج انه
 مثله الجمع وذلك اعتبارا وذلك فالوا من سبب الجمع وما سببه
 الجمع فان لم علم اعتبر مساهمة الجمع في الناث ولم يغير مساهمة
 العدل ولم لان الجمع اعتبر في ناثه صفة من ناثه الكو في كونه
 على هذا الصفة سبب لاعتباره والعدلية لم يغير في اعتبارها
 كونه على صفة مخصوصه فاعتبر المساهمة في لورن دون البانيه
 وطريق تكثر العلم ان يباو العلم الواحد من لورن المساهمة في كونه
 رن ورن رن رن او يكون صاحبه ولم يستلزم من المعاني في كونه
 غير له الحسن الدال على ذلك المعنى كونه في كونه لورن في كونه
 ذلك المسألة السابقة وهو ان ما احد سبب او سبب العلمية منصرف
 عند السكوت كان مطلقا لان يقال في طريق سبب العلم في كونه
 سبب العلم ان احواله وذكر سبب العلم في كونه احد ما ان يقال العلم

لهم
 ع

في اعتبار اللام واما العلمية باعتبار جمعه هذا الجمع مما يعتبر في كل
 محتمل من احوال اللام وجمعه هذا الجمع ولكن ان علم هذه الصور
 خارجا ما قبل لورن وهو اعتبار اجتماع السبب من احوال اعتبارها معا
 ليس سبب والصرف احاد وكوة ثلاث وسبب علم لا يمكن اعتبار
 العلم من صفة لانه يلزم الوصفة باعتبارها يستلزم اعتبار الوصفة
 مع العلمية فمع حكم واحد اذ كان بعد العلمية في حكم احد اعتبار
 كذا احاد وكوة في رن مانع اعتبار العلمية وهو العلمية في رن العلمية
 مع الوصفة من صفة في حكم احد اعتبار الوصفة فان لم يسجد
 اذ كان علم في رن مانع اعتبار العلمية لان الجمع في العلمية وذلك
 اذ جمع العلم في رن بتمكده والجمعة ساقية لها ولم المراج انه
 مثله الجمع وذلك اعتبارا وذلك فالوا من سبب الجمع وما سببه
 الجمع فان لم علم اعتبر مساهمة الجمع في الناث ولم يغير مساهمة
 العدل ولم لان الجمع اعتبر في ناثه صفة من ناثه الكو في كونه
 على هذا الصفة سبب لاعتباره والعدلية لم يغير في اعتبارها
 كونه على صفة مخصوصه فاعتبر المساهمة في لورن دون البانيه
 وطريق تكثر العلم ان يباو العلم الواحد من لورن المساهمة في كونه
 رن ورن رن رن او يكون صاحبه ولم يستلزم من المعاني في كونه
 غير له الحسن الدال على ذلك المعنى كونه في كونه لورن في كونه
 ذلك المسألة السابقة وهو ان ما احد سبب او سبب العلمية منصرف
 عند السكوت كان مطلقا لان يقال في طريق سبب العلم في كونه
 سبب العلم ان احواله وذكر سبب العلم في كونه احد ما ان يقال العلم

في صفة العلم
 في صفة العلم
 في صفة العلم

عليها يعني ان حروف المتكسر وهي الهاء والواو والياء باقية كما هي لكن احتلت
الحركات وكذا يعين حروفه برصول ماضيه واحصلت الحركات هذه المعنى كون
المتكسر مخطوطة مع حروفه ماضيه خلاف وزن النظم المحاضر فخصم ماضى
المتكسر مع خصمهم بحروفه برصول وان كان ماضيه ايضا لكن كان
في برصول مدغم وهو المضاد عن خصم وفي التكسر صار مقلدا لغيرها
يا التكسر والمتكسر المدغم لم يبق كما هي فليكن ذلك وفي اي الصفة
في برصول اي وزن النظم المحاضر بجموله لا ينفك كونه ماضيا مدغمه
فكانا يجمعون وهذا قال اخرا المتكسر بالعدل والجمع ايضا كرماسا
وانه اذا لم يمسح لم يبق جميع لغوات برصول وكذا اذا لم يمسح
اخذ لم يبق برصول في حروفه برصول غير باقية فالحكم في الصيغة
وكل من ان يعلل ان كوا جهمر ويعلل بعد التكسر ايضا مسح حرفها
لانها برصول النظم ايضا فان احمد كاسطرا وان يعلل كسبيطرا انت
بعد التكسر ما على رنه فعلين والتكسر ما اخل رنه النظم اصلا بل
انفكا لى رنه فعلين احزن فاحد كان برصول اعلم واحمد برصول انظر
ثم التكسر لا ينفك برصول من اي الوصفية بخلاف عليون وفتيون مع
المتكسر كبر في مكرها وهذا فيلزم منع حرفه اد يمدح حرف مقلبه
فليكن بان يحل بالعلمة كما ينسب برصول لم يمدح حرفه المصغر والمكسر
في اعتبارها معا لانهما طليقة كما قالوا طليقة لان المصغر كان
جعل المصغر نبرا لان جعله وصفا له محضا المتكسر مبداء وخبره
فولم طيق هذا البراد وحوال اما برصول هو ان لعائل ان
يعول المتكسر بلحقى ان يحل بالعلمة ايضا لان المتكسر جعل

حروف

برصول وصفا ولذلك يجوز غلقه وان لم يحذف من علام علامون وفائق
لا يجمع بالواو والنون ومضغره وهو فائق يجمع بالواو والنون اما
يكون في التكم او الصفة وعلام وفق ليس نعم ولا صفة فلم يجمع
بالواو والنون ولا ان الصفة يحل برصول وصفا والواو اذا جمع
دار مصرفة واما اذا صغر وقبل اذ يدركها منع حرفها برصول
العلم والصفة فليكن ان الصغر يعل برصول من برصولية اي الوصفية
فكان خليقا بان يحل بالعلمة لان الوصفية تصاد العلمة كما ان اليه
انضا يعل برصول اي الوصف كاسمي وهاسم فان هاشما اسم محض لا يوصف
به وهاسمي يوصف به بخلاف هاسمي فاجاب بانهم لم يفرقوا بين الصغر
والكسر واعتار العلمة معا لانهما طليقة غير مضروب للعلمة والناظر لا
طليقة للبينين وغايه تقريره ان العلمة كانها وردت على المصغر
لان التكسر ورد على العلم ومولا طليقة صغرا ولا فعل طليقة ثم
كانهم جعلوا طليقة بعد التكسر نبرا وعلمها فليكن ان الصغر جعله
مفرد له الوجوب لكن لما جعل هذا الوجوب علما فقد رالت تلك الوصفية
بطريقان علمتها فليكن اعتبرت العلمة بعد الصغر وهذا مع قوله
لان جعله وصفا فخصم يعني ان الصغر جعل طليقة المتكسر وصفا لكن
لما طرأت العلمة على الوصفية لم يبق تلك الوصفية كما هي فكانه
اخرجه عن الوصفية اي برصولية فلم يبق وصفا محضا فلم ينفك العلمة
ولا خصم علمتها انه فليكن والمصغر لم ينفك علمه ولذلك كانه جعل
المصغر نبرا وما ذكرناه توضيح للمبطل لا يصحح لها وتلك ان
يجاب جواب اخر وهو ان التكسر لم يحل تحت العلمة فليكن

اما اذا صغر صارا
فليكن الوصفية
فليكن بها بالواو والنون

فليكن ان التكسر لم يزل الوصف قلنا مفرد له وصف العلم او المفرد له
وصف مطلق لراؤل معلوم والناظر ممنوع فعلى هذا اذا قلت في زيد زيد
معناه انه علم حدير والعلمة ماضيه وانضم اليها سبب التكسر وصيغ
الاجتهاد به فلم يحذف العلم عن كونه علما مطلقا لانضم وصيغ العلمة
التكسر لا ينفك العلمة بل كان علما ملاصقة فصار علما موصوفا بصفة
مولا طليقة في العذر معناه طليقة الجفت فالعلمة ماضيه كما هي وهذا
كانه احوذ ولكن تنزل قوله لان جعله وصفا له محضا علمه ومعناه
ان المصغر نبرا لان جعل المصغر وصفا محضا له اي لاجل التكسر
اي لم جعله وصفا محضا لغرض التكسر بل معناه انه علم موصوف
فالتكسر ما اخل بالعلمة بل جعل العلم موصوفا بصفة زائدة وفي الاجتهاد
كأن ان يوكر علم اذا صغر معناه علم جفت فالذات ماضيه وانضم
اليها صفة الاجتهاد فلا ينفك العلم الصفة صيغتها بالواو والنون هذا غاية
مدرسة النظم والله اعلم والكتاب المتكسر هما في اويل السور فمن
جعلها نبرا لهما فالاسم في برعرب بان يكون اسما فردا لجن وكوه واسما
ليس نبرا واما ما شئت في برعرب بان يكون اسما فردا لجن وكوه واسما
علا فجمعها على رنه مفرد كطاسين نورن فابيل وكذا طاسين مع كطها
واحد كذا را كذا سماع فيه الحكمه ودرعرب مع منع الصغر العلمة
والناظر وعلمه في له نذكر في جامم والروح ساجد فليكن طليقة
العلم يعني ان كلمات الهي الوافعه في اويل السور احتلت فيها معاني
معصم انا حروف ملتقطه من كلمات قائم معناه انا الله اعلم واعظم
وقل طليقة اي اسما السور وعلمه تراثرون فعلى هذا معنى تعيين

هذه هي

والله اعلم
الله اعلم

قسم الاشياء في برعرب نحو بعض فعند كونه حكما لا غير احد لا يمكن
له اعراب وبل كان اسم واجد مركبا من خمس كلمات ولا يجوز ترتيب
اخر من كلمتين من كلام العرب فانه لا يمكن له اعراب فليكن تعين كونها
مركبا وقسم ما في فيه وهذا على ثلاثة اقسام احدها ان يكون انما فردا
كص وكوه والناظر ان يكون اسما مجموعها على رنه مفرد كطاسين
فانه على رنه قابيل وكذا اجامم والناظر ان يكون اسما لا يوزن كما
مفرد بل جعلت مفرد اسم واحد كطاسين مع فانه مفرد مركب كذا
مفرد فيه برعرب اسم البلاه يكون فيها الحكمه ويكون فيها اعراب مع منع
الفرد العلمة ومانت السورة كما حان قوله نذكر في جامم والروح ساجد
فهذا نذكر جامم قبل التقدم فاعرب جامم ومعناه الصرع والسور كاتل
مفرد طليقة من التجاد وهو شريح او من الغشبي وقيله واشج
نوام بايات ربه فليكن برعرب فيما تترك العين مسلم نذكر في البنت بعد
شككت له بالروح حيث قبضه فخره في اليد واللفظ اما فيه فظاهر
لو فوجه من الترس ووجود السبين منع الصرع واما الحكمه فلا ينفك
كانت كلمات جفتها ان نوقف عليها ولا يوقع في التركيب بل تفرد تفردا
كقولك ثوب علم جاوره فليست بغير ذلك الحكم الذي كان له فعل الترس
ثم المعرب كلا نوعه يعني برصول الممكن والفعل المضارع اما ان يمسكه برعرب
على سبيل برصول او على سبيل التبع لغيره والمبطل اما او
منصوب او مجزوم وهذا بيان ذلك المدفوع وهو
من برصول انواع منها الفاعل وهو ما كان المسند من فعل او سببه
مفردا محله ابداء نحو قام زيد من من فعل للبيان للمسند اليه

برعرب

برعرب

فان قلت ظاهر هذا يقتضي ان يكون الفعل مستند اليه
وذا استعمل لان الفعل مستند الى مستند اليه فليس
راجع الى اللام في المستند لزم ذلك وهو ان الفعل مستند الى نفسه
وليس كذلك بل الصمد راجع الى الموصول الاول او الموصوف وهو ما
هو المستند الى ذلك السبق فالفعل مستند اليه المستند الى الفاعل
نفسه فعوله من فعل بيان للمستند اليه وهو ان يفتقر عنه بقوله ما قوله
او شبهه يعني به من ستمها المتصلة بالافعال كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وافعال التفضيل والمصدر ان اشعل وكذا الطوق ويعتبر عنه معنى
الفعل لا يشبهه بقوله او شبهه اما ان يندرج تحت ما هو معنى الفعل كالطوق
اولا يندرج فان اندرج لم يصدق قوله في الحال ان العامل فيها الفعل
او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقه ان يندرج فيها ايضا ومعناه
معد ما عليه احتراز عن كونه ضرب فان الفعل يندرج ولكن ليس مقدما
عليه فليس فاعلا وهذا اما ليصح اذ سلم ان ضرب مستند اليه راد وقدم
بانه مستند اليه صمد لا اليه وقوله ابدأنا كذا للتقدم لان فعل المفعول
به ايضا مستند اليه الفعل وتقدم عليه لكن لا ابدأ اذ المفعول قد تقدم
على الفعل كوزيد ضربت وان اردنا بالاسناد اليه راجعا عنه من
حقيق المعنى شجع ما وقع خبر المبدأ اذ اقدم على المبدأ المحرر عنه
لانه وان قدم عليه فليس بعد منه عليه ابدأنا كذا تاخير اخر ولا
تكون اي الفاعل من واحد اذ المستند لا يستند لان يعلق الفعل بالفاعل
بجمله من اسناد والفعل واحد اسند مزة الى فاعل وقد جعل من اسناد والتقدم
به فتم الجملة فلو اسند معه الى سبب اخر لما تم من اسناد الاول لكنه تام كما

لا

ظاهر

والقدم

ان المضاف اذ اسند الى سبب في تكرار الجمل لا يضاف الى سبب اخر معه ولا يعلق
الفعل بالفاعل على وجه من اسناد ومن ساد لا يعلق ونسب الفعل الى المفعول
على وجهه المعلق والتعلق يختلف بحسب المصدر والمفعول به والمفعول
والمفعول معه والمفعول له فلهذا تكرر في المفاعيل بحسب التعلق ولم
تتعدد اذ يعلق الالينات واحد سواء اسند الى الواجدا او الى من
او الى الجماعه وموهم فام الزيدان فالمستند اليه المحرر عن كل واحد منهما
يعني قد يتوهم ان قوله الزيدان ان الفاعل قد ليس واحدا فاجاب عنه
ان المستند اليه المحرر عن كل واحد منهما وبانه ما ذكرناه وهو ان جمعه
من اسناد بمن الزيدان لا يختلف فيها متجان من اسناد الفعل اليها كما
فهم من قوله فام الكثر فان الفاعل واحد قطعا وان كان معناه افراد
متعدية فالفاعل واحد وموارده متعدية بخلاف المفعول والمجاصل
ان المفعولات لما كانت متعدية في المعنى لم تكن التبعي عنها باسرها
بلقط واحد فتعدت المفعولات بخلاف الفاعل فام الزيدان
امكن التبعي عنها بلقط واحد اعراب واحد كوا الزيدان وكذا في الجمع
لكن المصدر عنه بلقط واحد وكذا في المجلعين كوا راد وعرو وكان
يمكن التبعي عنها بلقط واحد وهو الرطلان فلو وضع الفاعل بعد العلم
راجعا اليه لم يوضع المفعولات متعدية للاجتماع اليها واما قوله
توا هوق رجلا عا بداها ورأسه لهما قسيت خلق الزميله راجع فمن
روى السند لا وسن من جحر وقيل كان بجنيته خبايا من جحر اذ
غدرت مذباه منضايق اي منضايق من تضايق الواجدين اي تضايق
والمواضعة المتساوية ومذبر عنقاق في السبب والارز السبب في شجرة

تعد

فان

فان

فان

فان

يذكر ان يدعى المبدأ يعني انه يقدم من ان وتسمى خلفها فبداه جعله غير راجع
من ان ورائه فوق عجزها كما يقرب على ظهر النعير وفي رواية خلف
الحفصه وما كذا تان عن الكفل وخبايا من جحر اي يتبع الفاعل
والجحر غير نفع من حان به فيصير كخبايا والقدرة المكان الذي فيه
يجر نجاد بالناس المذوبه حذابه ان برتاتن والبيغ والزيله الزيد
ورفع بداها ولم يحطها مفعولين ليواحق لان البدن من المفعول هاهنا
كالبطلين فليعلم على المعنى كانه قال توا هوق رجلا عا بداها ورأسه
وقوله فمن روى اساره الى الرواه من روى اي ذكرها اي السيرة
وهو بده فقد قيل ان الفاعل لما لم يبين عن المفعول بالذات بل بالوضع
تكون الفعل ما استوى فيه الطرفان كمن يعلس عكسا سواء رفع من سبب
بعد على نوههم الفاعلية فيها معا كما كانت تصح في كل واحد منهما على البذر
ذكر السبب على وجه راجع الى وهو ان الفعل وهو توا هوق ذكره فاعلا
من غير توسع عا حلف بينهما فالفاعل قد تعدد لفظا فلا يكون الفاعل واحدا
واجاب بان الفصل على سبب من سبب فيه الفاعل عن المفعول بالذات
كواك ضرب راد عا وسبب لا يتم فيه الفاعل عن المفعول بالذات وهو في
تنا الفاعل كواك ضرب راد عا فان عا مفعول ونوه من المفعول فاعلا
لانه مضارب ايضا كما في السبب فان الرطلان كما انهما مواهعتان اي متساويتان
للبدن وكذا البدن ايضا مواهعتان اي ليس التهم بينهما بالذات لا سببا
الشر من في سبب الفعل اليها اذ عكس فيها عكسا اي كما فعل ضارب زيد
عما يصح بالعكس ان فعل ضارب عرو ردا فهوهم انما فاعلا في الحقة
اذ يصح ان يكون كل واحد منهما بدلا عن راد في الفاعلية ورجح الطرفان

لا

لهذا التهم في كانهما فاعل واجب به فالقول بانه في غير ذلك نذرة اي سببه
للسبب اي ساخر ان يقال ان اشرافا من الناس نسب على وجهه الفاعلية لهذا
الفعل المذكور بل كخبايا وخوها كخبايا انما على لغة من جحر التبعي من راجع الى
الذات محزن الواحد وهم الكتابه ويقولون راد الزيدان وممرت بالزيدان واجاب
الزيدان محان ان يكون في البيت يداها فاعلا فاعلا وهو منصوب على المفعول لا فاعل
الباين ان بقدر فعل اخر توا هوق بداها والباين ان يكون حذر مستأجدا وقد بدل
علمه ما سلم وهو توا هوق رجلا عا بداها ورأسه لهما قسيت خلق الزميله راجع فمن
فقال يداها اي المواهعتان يداها مواهعتان محذرون فلهذا من جهلات قال
والعدوان به ان عند ذكر نذرة الميساج ولا يكون اي الفاعل بل بعد الفعل لظن تصور
الفعل ما يستحق تصور من سناد وتصور من سناد ما اليه من سناد اي تصور من سناد
فما يستحق تصور ما اليه من سناد هذا ظاهر لان الفعل مفعول منه الحدث المقترون
زمان والحدث من مفعول اي ما يقوم به عقله فذكر يداها فاعلا ليطابق مقتضى
الطبع فاذا عدم الفعل ما لونا حذوه كذا فاعلا فان كان مفعولا او ما جحر كخبايا
لم يكن مستأجدا لفظا وتعددا ولا يجوز فيه تيمم التقديم والماخر كوزيد عرو وان
كان نكرة محضه لم يكن مبتدأ في اللفظ ولا سبب من راد العدم كوزيد عرو وان
اي ما حان من راد عرو وان لم يصح الفاعلية وذكره الضارب المنفصلة ساع فيه
من راد ان كوانا ضرر وانت ضرر لما ذكر ان الفاعل لا يكون من بعد الفعل
ذكر نفسه يداها مواهع الفاعل عن موقع المبتدأ فعل لاسم المتقدم على الفعل
اما ان يصح الفاعلية بعد راد الاخذ او لا يصح مان صلح فاما ان يكون اي المقتدر
معه كوزيد عرو او جارا اي جحر المفعول كوا فصل مفعول جحر فاعلا
الفاعلية معه او جارا كواها لا يكون من مستأجدا لفظا وتعددا ولا يكون بعد

لنعم

ولا جحر

مما

وان امرا مبدا وخبره بحول على الضرورة هذا السن استشهد به
 الكوفون على ان الصفه حرت على عوم من هن لم من عمر ابدان الضمير
 وبانه ان مجموعته خبر ان هو جار على اعباء فهو في المعنى المبراه
 وكان العباس ابدان صهرها وان تعار مجموعته انت ما جات به
 بحول على ضروره الشعر وتكون ان تعار الجواب ان قوله ان
 يستجيب جاز ان يكون مبتدا او مجموعته جمع مقبل ما اي ان امرا
 اسدى السك لا سمي لك مجموعته بك وجمعه يكون خبرا لا استجابة
 مقبلة عليه والجمع خبر ان فله حرت على جبر من هن له وحقوقه
 لمعنى حده تعار انت حقيق ان لفعل كذا وريد حقيقه وحقوقه
 به اي خلق له فكان جمع ان سنده الى الذات فعله ريد حقيق
 لا استجابة لان من تجابة جمعه توريد ونظير ذلك ما يستشكل من
 قوله بع حقيق على ان لا اقول فمن في العبر سنده اليها من
 على ويا قول تناو لابل احدها ام على العلة كقولهم وسع الرومان
 بالضميا طر الجذر والباء ان ما لوك بعد لومته والياء ان المبد
 جموع على القول انما كون انا فائله وان يرضى من غلبه تا طعنه
 واسرى معنى سدى والمعنى ان امرا اسدى التدر ابنتها المراه
 وذا ركن ووجه مؤماه اي معازره وبذلك يسلق اي ما ج
 بصفتها وحيث عظم لم يستجيب دعاه ويعلمه وان يعلم ان
 المعان على بنت الصلوات والحجرات موقوف صاغت توقيفها
 من الله بع او مستكنا عطف على قوله منصفلا اي يكون الفاعل
 مفعولا اما منصفلا او مستكنا ثم قسم المستكنا معار اما وهو اي

المعنى ان
 المستكنا
 هو الذي
 لا يملك
 شيئا

الزنا

افعل افعل ونفعان وافعل فعل امير وتفعّل للمخاطب فان هذه من فعل
 لا سنده الى مظهر واما اي مظهر بارز بل ادا فلب افعلا نا فهو ما كنه
 المستكن في الفعل الفاعل لان افعلا حال على المصنوع سنده الله بل فعل
 تام الكلام عليه مفعوله انا تامل وكذا في بغيره من ربح او غير ذلك فهو
 من فعل الغائب الواحدا وفعلت وتفعّل من الموصف الواحد العاقل
 ومن الصفات اي وعمر لازم من الصفات الحاربه على ما هو له كور
 ضاربه وانما لم يكن لازما من المذكورات لانه سنده الى المظهر والمفعول
 البارز كوتفعّل ريد وفعل ريد وما فعلت ريد هو وما فعلت ريد هو ونظيره
 وكذا ريد ضاربه علامه في الصفات فانه سنده الى المظهر ايضا ومنصفلا
 بارز عطف على قوله منصفلا بمعنى الفاعل المظهر ولا يكون منصفلا مادونا
 ولا يكون متصلا بارزا وهو مما عدا مادونا بمعنى فعله للمصنوع المنفرد
 وعلمنا من الجمع وفعلت للمخاطب المذكور وفعلت للمخاطب الموصف وكذا
 تفعّلن وتفعّلن وتفعّلن وكما فعلنا وافعلنا وافعلين
 وافعلين وقد يصير اي الفاعل لتقوده في النفس وارتفاع البس
 وان لم يكن له ذكر كذا كذا اذا كان غدا فاني اذ انصت هذا اي ما كن
 علمه فكان تامه اي اذ كان ما كن علمه من الحار عدا فاني وعدا انصت
 على الطرح والاعمال فيه كان وادا جعل كان فاصفه عدا هو اخذ الفاعل
 مع معنى من سنده اي اذ كان الحال مستقيما من الفاعل واما فاعلا
 نصب لانه يكون ان ريد عدا على الفاعله لكان وريد لا يكون الفاعل
 مفعولا ومنه اي ومن القسم الذي يصير فيه الفاعل ليعبره من العوم
 قوله ليعبر ما يعني القرائن التي اذا احتشرت يومنا وضاعت

مفعولا كان او
 من فعل
 في الذكر الواحد

بها واختر حقة الغزوة عند الموت ويورد العرس اي اذ اجترحت
 العرس وصاوت بها اي بالحشر حمة والقر والقره العرس اي لا معنى
 القره عن المراه اذ جان اجملة ومثله قوله لم تعلم لقد تقطع بيلكم فيمن رايا الغيب
 اي لا ترو ومن ورا تسم بالوجه فهو فاعل تقطع والفاعل فيه مظهر
 والبين هو الوصل اي تقطع وصلكم فاما من ورا بالنصب فاعل تقطع
 مظهر لانه الكلام عليه وعره في العرس اي تقطع لرمو تعلم وفي
 المثل فاعل تقطع ان لم اخذ في الراجح اي الجحيم اظهارا للوجوب
 ومعنى كان اي الفاعل ضمير مستترا للموت او بارز للثنتين لا غير
 حقيقا كان الموت او غير حقيقين لدم التالف فاعله كوفته فاقمت في الموت
 المستتر واليه ان فامتا في الثنتين والثالث فيهما حقيقين والشمس
 طلعت الثالث العرا الحقيق معنى ان الفعل اما ان يستند في الموصف
 مظهر او مظهر فان سنده الى مظهر موثا او موثنتن لدم العا سوا
 كان الموت جمعنا او غير حقيقين معنى ان الفعل مذك كحقيقه ان لا يكون
 به اثنا فان كان الفاعل مفعولا فاما لزم ان الفاعل كاجز من
 الفعل ولذلك الحق التا الفاعل لانه على ما نذكر الفاعل واما لم كس
 لا يحاو من المظهر كما سباني لظهوره واما المظهر فالحقا به الحق التا
 به فوافيها ومعنى كان مفعولا موثا لم يلزم بل عتد كحقيقين بل الفاعل
 من مراد متين كوعرفنا المراه هذا القسم الثاني معنى اذا كان الفاعل
 موثا غير حقيقين مظهر لم يلزم التا اعما اذ على ظهور لعط الموت
 كحقيق السهم فانه لا يلزم التا اعما اذ على ظهور لعط الموت كحقيق
 طلع السهم فانه لا يلزم التا وقالوا بل الفاعل اجترحت اعما اذ

اي العرس
 اي اذ اجترحت
 العرس وصاوت
 بها اي بالحشر
 حمة

المعنى ان
 المستكنا
 هو الذي
 لا يملك
 شيئا

بينها فاجعل ثما ساني وراي من الاث من احدا عن كوسا بالنافه
 فان الموت وان كان حقيقا بل الفاعل كنه ليس من مراد من ولم يلزم
 مع التا وقوله عرا المراه مبالا للمسيح القود فانه حقيقين بل الفاعل
 من مراد من ورا طلع الشمس تكون الموت غير حقيقين وحيث انصت
 اليوم امراه تكون الموت لا على الفعل وان كان حقيقا بل وبع بينهما
 فصل وساب النافه تكون الموت من مراد من وان كان المختار في
 البصير الملائك جوف التا لانه على تانيه المسد انه على الجملة وهذا
 محلو ما اخبره السج اس الجاهب من مراد من اي غير الحقيقين
 مانه اسجد بل بعله بع وبع الشمس والقمر فان العدا اتفق عليه
 ولا يتفقون على عرا المختار وكذا ان تحمل لعط الموصف وان
 كان المحمار على صورت الفصل وكوسا بالنافه لا على قوله طلع
 الشمس لقللا مع محالهم لما ذكره السج اس الجاهب وكوسا بالارض
 اقلل ابقالها متاوان واوله فلامنه ودفقت ودفقا هذا ايد
 اذ الفعل وهو انقل سنده الى مظهر لارض وكان جمع ان تعار اعلت
 كما ذكرنا من الشمس طلعت واجاب مانه متاوان واوله مانه لارض
 معنى المكان وهو مذك وتروى ولا ارض اعلت ابعالها فعل عركه
 المهره من ابعالها الى التا لتستقيم الورن ووج اسكار مع وكسبه
 اتته كتنا في فاجترتها معنى ما ذكرنا من السب موث لم يكون التا
 بالفعال المسد اي صهره وهذا مذك وهو الكتاب الحق بفعل
 على عكس ما وله وهذا ان الكتاب عبارة عن الجمعه فهو موثنت
 معنى فاذكر وال اتته كتنا اي صهره فاجترتها والموت كحقيقين

التا

من اياها كدقن لودقن و تردن نهرد مشف او صفم كدقن و سلس
 بهار جان كدقن اى سر بر و باد سلس اى جعبه المس او قن و وقان
 بنج الفاكه و كسر ها و سكون العين كسكى و برضوى و دعوى و شيرى
 لسج و دكوى ادا هم يكن لراىن لا جان مختبر بدعن قجلى و فعلى بعاى
 الفاكه و كسر ها اذا كان النبا لا جان كجلى و معذن فمىن ضرهما او فون
 ذكر عطن على راعى ما ليس الفاكه محو سقر جل كجلى لراىن محو
 قبعق اى اى ماكون لراىن فون و راعى و لسر لا جان محو سقر جل
 اى تكون لراىن فون و راعى و لسر لا جان يكون لراىن كجلى
 فانه لسر لا اعلى السلس و ما ردت لراىن فيها لكانت سات الحسه بقات
 الست كما ذكره فى الصحاح و لسر الا جان على هذا هو المصطلح التناز
 من المصر بل هو ما ذكره من بار منع الصرن فى كجلى و دليل انما
 ليس لراىن كجلى لكانت لراىن اسعيا لا كجلى و معذن و كجلى
 فان ضرهما دليل على انما ليس لراىن و اما مودة عطن على فوله
 اما مقصوره و الورى عر فعلا و فعلا سكون العين و الفاكه مفتوح
 فان الفاكه لا جان كجلى و حذو و حذو الفاكه و حذو الفاكه
 الطعم و مبدع ما ليس كدقن اى ليس فى احمه من بدل على ما نفع فيه جمع اى
 يسبح فى تصفيه الفاكه و فون صفم او فون قجلى و ذكر من لراىن على المرند
 كجلى اى تصفه فى النصع اى ما نفع علم من يصعده و ارض مبطلة فى الوصف
 من اى ما نفع علم من و صفم ما لم ينف و اقبل لراىن من فعلا اى علم الباس
 من اى جان التنا بعله و كجلى الفاكه و رافد ضمير كجلى من فون من فعل
 حقيقا او تقدير زيدا لراىن كجلى ريد من فون و علم فون و يسبح له فيها

بالفتح وحرصا رجل فممن قرأ مفتوحة الباء اي بسبحة رجل الواسع واذ
للمحال كعملوا وسدوا لمسم لعله من فعل اي قد يلفظ به تخفيفا كما اذا قل
من فعل فتقول زيد اي فعل زيد وقد يكون تقديره الدلالة المحال لمن طالع
ضاربا من غير لفظ منه بفعل من ضرب فتقول زيد فانه قال من ضرب ففعل
زيد وعلى هذا ورد قوله اني بسبح له فممن قرأ مفتوحة الباء لانه لما فرسح
كان منظمه سوال سائل من سبكه مصلح رجل من سبكه بعدى الى المعنى
ويكلم ذلك اي اصار الى احواله اذا فسد اي ذلك المضمر بظاهره كقولهم زيد
حرص واذا السبا انشقت ولو ذات سوا لم يفتن وان دو لونه لانا
اذ التقدير فعل حرص زيد لان فعل يلفظ به هو لها على الفعل وكذا اذا التفتية
وكذا لو وان لانا جوا شرط فيستدعيان فعلا وقيله اذن لقام ينصرف فيفتن
فتفتن عبدا كحفظ ان دو لونه لانا ومنه ولو انهم صبوا في اي ولو تم لانا
ان المفتوحة بدل على السبوت فكانت كالمفسر فاجرى مجراها واما ما ومنه
وكالمفسر واجر مجراها لان ان المفتوحة ليست مفسر على الحقيقة
لوجبهين احدهما ان المقدر ليس عليه بل مدلوله وهو تحت فكان كالمفسر
والثاني ان شرط المفسر ان يقع بعد الفاعل كما في القصور المذكورة وههنا
الهم صيرها فاعل فعل محذوف وليس هو عين المفسر لكونه فاعلا وكتفه
لما دل على السبوت الدال على المضمر فليس هو كالمفسر والفاعل اذا
كان على ما علم نعم او ليس وبها يلحق العام او الذم العام انما التزم ان يكون
مضمرا مفسرا بكرة منقوبة المراد بالمدح العام والذم العام انما يلحق بالان
على خصوص الحصلة التي بها المدح او الذم بل يدل ان على اصل المدح او الذم
وليس المراد منه العموم المطلق الدال على المدح او الذم من كل وجه فلفظ

للون

५५

فلفظ المطلق أو من لفظ العام في هذا المعترض قوله العام أن يكون
أي الفاعل مضمرا مقسرا بذكره منصوبه يعني فاعل نعم وليس قد يكون مضمرا
وقد يكون مظهرا على ما سيأتي فالمضم شرطه أن يتصور له ما هو بتلكه منصوبه
كما هو مقتضى التفسير مؤخرا باسم معرفة مؤخرها أي ليس له شيء مخصوص
بالذكر أو الذم وهو اسم معرفة لما اشترط كونه معرفة لأن لا إصالة في إرضاء
والبيان إنما يكون بالمعرفة واشتراط كونه مؤنثا لأنه أما مبتدأ أو حبر مبتدأ
مخبر عن علي ما سيأتي فحينئذ لا يمكن للمضمر أي في الزيادة والتبيين والجمع
والذكر والتأنيف وفي كونه خبرا يصدق عليه فاعل نعم وليس بأن يكون زجرا
من مسماه لأنه في المعنى عبارة عن ذكر المضمر فحق أن كما يسمى ومظهر
عطف على قوله مضمرا أي الذم أن يكون مضمرا كما ذكرنا ومظهرا مقفيا بلام
الجنس أو مضمرا أي إلى الجنس مؤخرا بالمخصوص أي شرط المظهر أيضا
أن يوضع بالمخصوصين مذكرا أو مؤنثا لأن المفعول والمضاف لا بد أن على تعيين
المخصوصين أيضا لتعيين وإنا اشترط التعيين في الفاعل المظهر لأن لفظ
الفعل يدل على المدح العام أو الذم العام فتعريفه زيادة تعميم المعلوم
لأنه عبارة عن القهود الذم في المدح أو الذم فحرف باعتبار ذكر
القهد الذم في المدح والذم ثم كذا بالمخصوصين تخصيصا لذكر القهود
الذم في حيث أحسن كونهما جلا زيد هذا مثلا ليكون الفاعل مضمرا
أو مضمرا بتلكه منصوبه وهو ظل مؤخرا باسم معرفة وهو زيد المخصوصين
بالمدح أو نعم الصاحب هذا مثلا ليكون الفاعل مظهرا مقفيا بلام
وهو الصاحب أو نعم صاحب القوم هذا مثلا للمضاف إلى المعرفة
نعم هو وهو المخصوص وفي المؤنث نحو نعم أميرة فهذا هذا مثلا
لما يكون الفاعل

502

502

ايضا مصداق كنه موصوف فلذا لم يفسد وتعمت او نعم الصاحبة او صاحبة
 القوم قد عُد هذا امثال الفاعل المظهر المعروف باللام او المضاعف الى الموصوف
 وانما لم نعم وانعمت بمعنى يجوز تدكير الفعل وتانيته وانما جاز التدكير والتا
 مع ان الفاعل من الصاحبة لان التدكير نعم التي هي صيغة في باعتبار الوضع
 ليس بآيانه ذكر من اجله حتى يقع ان تانيته حقيق وفي لا يجوز تدكير
 فعله كما من لان التي هي صيغة التوضيح للموصوف لا يحتمل من ان يكون ادبيا
 من الحيوان او غيره وكذا صاحبة القوم فان صاحبة كسب الوضع جاز
 ان يكون موصوف بالصفة شيئا كان حيوانا او غيره فليس موصوف حقيق
 على ما فسد كسب الوضع وفي التثنية واجمع نعم رجلين او الرجلان احوال
 او جمعا نحو نعم الرجل احوال وقد يكون الفاعل مفعولا باللام اما متعدي
 نحو نعم الرجلان احوال او جمعا نحو نعم الرجل احوال وعلى نعما ونحو ما جاز
 ان التثنية وواو الجمع نعم معار نعم رجلين ونحو ما جاز لا وهو شاذ عند
 راكبين ونحو ما جاز بين الفاعل المظهر والمفسر تاييدا كقوله نعم الزاد
 زاد ابيك زاد او اوله تزود مثل ابيك فبينا يعني اذا كان الفاعل مفعولا
 مفعولا فلا يختار الى غير بل الى ذكر المخصوص فقط كما تقول نعم الرجل
 زيد قد تد التثنية وهو قوله زاد من البيت زيادة تاييدا على انه كمل
 ان يكون زادا مفعولا تزود ومثل زاد ابيك صفة لزيدا قد من عليه
 فتكون حالا والتقدير يزود زاد مثل زاد ابيك ثم قال نعم الزاد
 زاد ابيك محذوف لا يكون فيدا بجمع بين الفاعل والمفسر وهو احوال
 ظاهره وخطفتي ويحتمل حذف المخصوص اذا كان معلوما نحو نعم الفيل
 اي ايتوب محذوف دلالة الكلام عليه وانما عطف بالابتداء على راء واجلة
 خبر

هذا
 من قول
 انا
 من قول
 انا
 من قول
 انا

ربا خبر مبتدأ محذوف على راي يعني ذكر في اعراب المخصوص وجها
 احدهما ان يكون مبتدأ واجلة قبله خبره والتقدير زيد نعم الرجل والمثاني
 استغنى عن العائد الى المبتدأ لان الظاهر عناية عن ذكر المخصوص وتخصيص
 كما يعلم من مظهر مقام الموصوف قوله لا اري الموت شيئا الموت شيئا
 الموت جازا الغنى والفقير والناي ان المخصوص خبر مبتدأ محذوف كانه
 لما قبل نعم الرجل شيئا وقيل من الممدوح فقيل زيد اي هو زيد فالكلام
 على هذا جملتان وعلى الوجه الاول جملة واحدة وحيد جار مجرى نعم
 وهو مبتدأ اي اسم برزق ووجه في ايهام المظهر مثل نعم ومن ثم قيل
 ما فسد برزق اسم يتوعدوا ترك التفسير فيه نحو هذا زيد تفصيلا للظاهر
 على المظهر واقتضا من التباس المخصوص بالفاعل هنا يعني ان حيدرا
 جار مجرى نعم في انشاء الممدوح وفي التفسير وكما ان فاعل نعم قد يكون مفعولا
 باللام او مضافا مثلا يكلم في حيدرا وكما يكون مفعولا مفسوما بكونه كذا
 في حيدرا كمن العرو ان نعم اذا كان فاعله مفعولا بنفسه بكونه وحيثما
 اقيم ذم لا يسمه مقام المظهر كما يفسر المصنف بالثبوت فيقال نعم رجلا
 زيد ينسب ذم بكونه فيقال حيدرا رجلا زيد وكذا الفرق في العرف باللام
 فان العرف باللام في نعم فاعل وفي حيدرا الفاعل كنه لا يتحقق بتغير ما
 بعده لما ذكرنا من انه كالجزء من الفعل ومن حيث انه جار مجرى نعم
 وبها فرق ايضا وهو ان في نعم اذا كان فاعله مفعولا لا يجوز من نقصان
 على المخصوص وتكون التثنية وواو الجمع في حيدرا ان يترك التفسير وعرف
 حيدرا زيد ولا يعار نعم زيد ووجه الفرق اما ان احداهما ان تفسر
 ذم مفعولا مفسوما عن التفسير محذوف او مفسوما للظاهر على المصنف

لان ذم ظاهر
 فاعله مفسوما
 فاعله مفسوما
 فاعله مفسوما
 فاعله مفسوما

والناي برزق من العباس المخصوص بالفاعل فانه اذا لم نعم زيد
 لم يعلم ان زيد فاعل او مخصص وفي حيدرا زيد لا التباس اذا
 فاعله وزيد مخصص بالمدح هكذا ذكر وفيه لا ترد لا يصح ان
 تكون فاعلا نعم لان سرطه ان يكون مفعولا او مفعولا باللام وكان سرطه
 ان يعار لو قيل نعم الرجل لم يعلم ان الرجل فاعل او مخصص وسأ
 جار مجرى نعم من كون الفاعل مفعولا او مفعولا وفي ذلك المخصص
 وفي اعراب المخصوص يعار شرا رجلا زيد وسأ الرجل زيد وسأ
 صاحب الرجل زيد واذا توجه الفعل الى اسم واحد بقدمها اما
 بجهة الفاعلية نحو قام وقد زيدوا اما بجهة المفعولية فالذي يعار
 فيما احدهما لا غير واحدا البصريون اعمال الثاني لان كلاهما قريب والكل
 اعلم برزق كان سرطه ان يقول اذا توجه العاقلان ليعرف اشتراك
 في التنازع قد يكون بين الفعلين وقد يكون بين سرطه وقد يكون
 في التثنية بين سرطه والفعل وانما ذكر الفعلين لان اصل الفعل للفاعل وانما
 قال بعد ذلك لان سرطه الواحد اما ان يقع قبلها او بعدها فاذا
 وقع بعدها فهو محل الخلاف لان احدهما ينظر الى القرب والآخر الى
 سرطه وهذا الخلاف انما يتحقق اذا وقع بعدها لانه اذا وقع قبلها
 نحو زيد اضرب واكرمت فتبين ان يكون مفعولا للفعل برزق للعب
 فلما وقع ايضا واذا وقع عليها نحو ضرب زيد واكرمت فتبين ايضا
 ان يكون مفعولا للفعل برزق لان سرطه وليد وما في القرب متساويا
 على ان الواو مانع من اعمال الثاني فتبين للواو فثبت ان شرط
 التنازع ان يكون سرطه الواحد واقفا بعدها واتفق البصريون

هذا
 من قول
 انا
 من قول
 انا

والكوفون على جواز كل واحد من الفعلين وان اختلفوا في الاختيار واختار
 البصريون اعمال الناي القرب والكوفون اعمال برزق والاوليه وبذلك كل
 واحد من الفريقين مخالفا قاعدة اما البصريون فيلزم برزق فاعل
 الذكر في العاقل ونعم قد منعوه واما الكوفون فيلزمهم الفصل بين
 العامل وهو الفعل برزق وبين مفعوله ما حنفى وهو الفعل الناي فان
 العمل الثاني اخذ الفاعل في برزق على وقت الظاهر ولا يجوز خلافا للكسائي
 فخرج على هذا البصريين وقال ان اعمال الثاني والفعل برزق اما ان يعطى
 فاعلا او مفعولا فان اقتضى فاعلا فلا بد من اضمائه فيه وليكن المصنف على
 وقت الظاهر افراد وتثنية ونحو تدكير والتا لان عناية عنه ولا
 يجوز حذف الفاعل خلافا للكسائي فان الكسائي راي الحذف اقرب
 من برصا فاعل الذكر ويظهر الخلاف في التثنية واجمع نحو ما وقيل
 اخوان يعني اذا كانا مفردين فلا يظهر الخلاف في اللفظ فان محذوف
 قام وقيل زيد الفعلان مفردان لفظا سواء العمل برزق او الثاني اما اذا
 كان في التثنية واجمع فيظهر الخلاف فانما اذا العمل الثاني اضم من برزق
 مثنى نحو قاما وقيل اخوان وان كان بالعكس فيا العكس نحو قام وقيل
 اخوان والعقل لا يجز اعمال الثاني لافضا به الى حذف الفاعل او
 اضماره فيلزم ان كانا مفردين اما الحذف او برصا وقيل جار مجرى
 الناي في قوله جري فتبين ان استغنى عن كون مذهب حذف المفعول
 ان استغنى عنه نحو ضربت وضربت زيد مفعولا عطف على قوله
 اضرب الفاعل يعني ان اقتضى برزق الفاعل اضمه فيه وان اقتضى

لان
 فاعله
 فاعله
 فاعله
 فاعله

فان
 فاعله
 فاعله
 فاعله
 فاعله

المفعول فاما ان يكون المفعول مستغنى عنه اى يكون في غير افعال
القولوب ليحكم كذا فله لانه فضلة لما ذكره من المنار ولا اى وان لم يستغن
عنه اظهر اى المفعول نحو حسين من طاعما وحسين زيد منطلق
لا مضاف لا يقتصر على احد المفعولين في باب حسيبت وان اعمى
لا اولى اعمى الفاعل في الثاني هذا تقدير على مذهب اللواتين نحو
قوله حتى اذا زحمت عن كل عجرة اى القليل ولم يقصده نصب
البيت لدى الرقة وقيل فاعل الحقت ولا ايات ناشئة فوق البيرا
سبين من احشائها حتى اذا زحمت البيت بعده ومن فاعلا
ولا قد راغلة وانصعن والويل هجرة واى حتى اذا احدث
النفس عن حلقه ولم تشد من رتا رمى المفتش اى الصائد المذكور
في ارباب فله فاعلا فاصبح اى فتفتت الحجر وحال المفتش انه
يدعوا بالويل والحرب لما فاتته من الصيد بسبب اخطائه وهجره عادة
الحقد الحجر سميت حقا لياض بطونها والواحد احقت ناشئة من رقة
من شدة العطش والشتا سبين اطراف الضلوع عما يلى البطن يحش
تضطرب وتحقق من حش قلبه وجيها زحمت مبتدئ فى الحلق والقليل هجرة
العطش والقصع القتل ان النفس حش فغيره وهى الجحمة من الماء القليل ارفع
تفتت فاعل زحمت اى احدثت فى الحلقو مضطرب حتى اذا مضت
واجمد زحمت من الماء القليل من كل لحقة من حلقه وجحمة ولكن النفس
تقتل العطش اى لم تشد من رتا وجه من شهاده ان زحمت ولم تصع
متوجهان اى النفس زحمت النفس ولم تصع النفس القليل وقد اعمل
لا دل واصد الماء على الساب وهو القول معنى من راحة اى النفس

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱



والمفعول **باجعل** على المختار اي ويضمر المفعول اى وان اعمل الفاعل
فى الثاني واحصر المفعول ايضا على المختار وانما كان اضماء المفعول هنا
احسن من حذفه لانه لا يلزم فيه بروز افعال الدرك لان المذكور على
من تقدير التقديم كونه متخلفا مستاتك به عوضا عن ايجل اذا حذف هذا
يطبق مضميله واو له اذا هو لم يستمر بعد اذ اركه وقد اعمل برول وهو
متخلف اى تخلف واهما المفعول وهو به الفعل الثاني وهو استاتك فليست
السين اذ اصاب المفضل فابان الضم فيستعمل مجازا فى حسن رطوب
فى الكلام وانما يطبق فى اضماء راضا ليس قبل الدرك فاحذف لا عين
هنا بخلاف ما اذا اعمل السابى فانه يعين الحذف للزوم بروز افعال الدرك
فى المفعول على ان فى اليبس شيئا اخر وهو انه لو حذف المفعول من الثاني
حذف الجاز معه ايضا فليزم حذف الجاز والمجور ومثا لهذا اى ويكون
اضمار المفعول فى الثاني احسن من حذفه لولا اعمل برول حمل اقوى اخرج
عليه قطرا وهما و اوقا يابيه على افعال الثاني اذ لولا اعمل برول لزم ترك
بر احسن وهو اضماء المفعول فى الثاني ولولا اعمل الثاني لم يلزم فيه
حذفه اذ المفعول من برول محذوف فلا كان محذوف البصر
وهما ومع خدوا لولا اعمل برول فيما كان احسن ان نعال افرغه
واقرواه بران لم يمح ما ع فيلهذا نحو حسبي وحسبتي مطلقين
الذين ان مطلقا هذا اسمنا من قوله والمفعول ايضا اى ضمير
المفعول على تقدير اعمل برول بران لم يمح ما ع من اضماء محذوف
الهام من فعل الممار اعمل الفعل ولا كان ما عا عليه للفعل
برول ومطلقا مفعوله السابى والفعل بر اخرج بعضى ايضا مفعولا

قوله لم يزل اذا صاب
البحر انه طيف الغصاة

نقدیر و صحنہ الی دیوان
مطالعہ و صحنہ
صوفیہ یعنی جو
صوفیہ صحنہ

۴ و ۵

ثانياً وكان النحاس اجهاره لكن لم يكن مراهضار ادلو اضمه منطلس لاقوم
مضاهما اما ضمهم مفردا ومثلي لا جائز ان يضمه المفرد لانه لا يطابق المفعول
لاول كسبتيها لانها مبدا واحد في الكسفة ولا جائز ان يضمه المثنى لانه
يرجع الى مطلقا فخرج المثنى الى المفرد وهو فاسد فلما اجمع مراهضار
موجب مراهضار لانه ما في مفعولي افعال العلوب ولا يجوز ان يضمار على احد
على ما ذكرنا فان لم يسطر التارخ ان يضم افعال كل واحد من الواضع
تقدمها وههنا ليس كذلك ادلوط مطلقا لا يصلح ان تكون مفعولا ثانيا
للفعل الثاني تكون مفعولا او كون المفعول في الثاني مثنى وكذا منطلس لا
يصلح ان يكون مفعولا ثانيا كسبتيها للاعلان فيها فلهذا اضمه عنه بان
مراهضار قد راي على المعز المصنوع وان اخلفا في العطف بين التارخ وفي
الذات الموصوفة بالانطلاقة وافزاده وبشئته بحسب اقتضا الحال كما
قل في قوله تعالى وان كان كاد احده مع تقدم ذكر الوارف لانه باعتبار
الذات الموصوفة بالوارثة هكذا كان او موشيا وهذا الجمل ايضا
البناء وركب في معنى مثل هذه الصورة لتأول ما ذكره واما ادالم ترد
في مراهضار فلا يحسن اي وجهه والتجان في الجمل عن هذا مرسل
عنه هذا ادالم يكن مراهضار متوجه اليه مضاهرا فان التوجيه اليه اي الى
المضمر توجب مراهضار لهما اي من الاعمال وان كان مضمرا واقفا
بعد مراهضار فحذف ليس مراهضار ان يخطفا وتقا ونصبا فان ههنا مرشحات
لا عن ضمها لانه لان اجهار مراهضار مع هذا الحرف معتذر واضماره بدون
الحرف منطلس ومراهضار مستغنى عنه فالمضمر ان يكون مطلقا ومبطلا
فان كان مطلقا بعد استوفى الاعلان في الاتصال فيقول حرس واكرم

[illegible]

افغان

[illegible]

خلدو

الملاحضه

والدليل اجماعا على ان كل مخلوق ما اذا كانا موضوعين فان لفظ المذكور هو
عند لفظ المحدثين ان يكون له دلالة علمية ولعل ان يكون هذا
لا يخص بالمضمر فان المظهر ايضا لا يكون فانه اذا قلنا مضمر واللام
زائد هو اذ انضما بين امرين الملاءمة اذا برز طاهر مستعني عنه وبرز
مع الحرف مفعول ودون الحرف مفعول ولعلنا قد ذكرنا في المضمر
تتميم الخبر اذ المذموم ان السارح لا يكون في المضمر لانه ان يكون
مفعولا او مفعولا لوقوعه بعد برز والفتيان باطلان بخلاف المظهر فانه
ممكن السارح مفعول ودون وقوعه بعد برز وان لم يصر حواء في المظهر
اعمالا على مفعول المضمر المفضل منزلة المظهر واما قوله
برز ان محلهما في نظر لان برز خيالا بالروح والنفس لا يقع من كونه
دال على برز آخر ولكن لا يجوز له ان يرا خلافا في المضمرات يقع من
الدلالة اذ صيغة المضمر المفعول كونا وهو ان مقارنه يجوزها
للتصحيح المنصوبه كحوال بخلاف المظهر المفعول او المنصوبه فان
جوزها في متجذبان وان اختلفا في برز غير قوله ولو انما السعي لا يفي
بمعيشة كفاية ولم اطلب قليل من المال ليس مئة اى من باب التبرع
اذا لم توجد فيه العقل برزوان الى ما وجد في الثاني وبرزوان كان
بان سعيه ليس لا يفي بمعيشة وبان القليل من المال يفي لما في كون
اقتناعه الشيء لا يتنازع غير هذا الكلام ظاهر لكن في العبارة اذ
سأجل من وجهين احدهما ان عدم السعي لا يفي بمعيشة لانه
كون العقل كفاية فلا سعي من عدم السعي ومن كون العقل كفاية
له والثاني ان اللزوم من سعي لو ان لا يفي به بل مائة لا يفي به

هذا هو
المراد
من قوله
لو انما السعي
لا يفي

المراد
من قوله
لو انما السعي
لا يفي

بل الحق في دفع الاستدلال الكافين ان يقال ان لم اطلب عطين على
كتابي فهو من سعيان حواء لو لم يكن منه اثبات اطلب فليكن ان
الطلب والسعي لا يفي بمعية وبقي الطلب لقليل من المال وصاحبه
برزوا استدل به على ان برزوا على ان الواو في ولم اطلب
ليكون المظهر كفاية قليل من المال حال كونه غير طالب له فلما لم
منه اثبات الطلب المظهر لعدم السعي لانه ليس حواء فلا يلزم
اثباته ويمكن ان يجاب عنه من وجهين مائة وان احيل لا تقع بل جان
الطلب ولا يمكن الاستدلال به على مدعيه وبان طاهر الواو والعطف لا يستلزم
و قد دخل على المضارع المنع الذي وقع جال في جوارح دخول الواو
على المضارع المنع وقع جال وجهان فحينئذ يفتن ان يكون
حالا بلون الواو وعنده بعضهم يجوز الواو فتح جالس العطف اذا
لم يصبه احد اضلا ومولم لما في لوم من امساج الكسبي لا مساج غير معناه
ان المذكور بعد لوسد جال وجوانا متجانان وان كانا متبنيين لكونا
متبنيين وان كانا متبنيين لا امساج النسي اسات وامساج من ثبات
نفي وهما جملتين يوجب على افعال الثاني وان كانا متبنيين لغير
على سبيل العطف قوله ولقد اري نفسي به سفيانة تصبر الحليم
ومثلهما اصباه وقيله يا صاحبي توقفا لغير وقفت المخرج من ايكاه
رجل سفيان اى طويل مشوق ضا من السطون وامرأة سفيانة
ومثلهما اى ومثل السفيانة اصباه اى جعل الحليم ذا صفة وعشيق
لكمال حسنها عني بالمكان اى اقام به والصهر في برزوح الى المنزل
وحده برزوا استدل ان اى وتفتن متوجها الى سفيان فبرزوا على

في قوله
الطلب

المراد
من قوله

المراد
من قوله

المراد
من قوله

انه فاعل تفتن فاعل العمل الثاني والمصنف اسار بعوله وان كان تفتن الخط
الفتن الى ان الفطن المتنازعين عند سعيه يكون مفعول حواء العطف نحو
صبري واكرم ردا ولم يعط احد الفطن على برزوح من اللبس فهو اشار
الى مع برزوا استدل به والمتنوع الى ثلاثة اى العمل المنع الى ثلاثة
مفاعيل قيل لم يفي من هذا الباب اى في باب السارح فمعه الجرح
واجاز غير نفي كوا غلغلة واعلمين ردا عن مفعول احار بعضهم السارح
فقد فاسا على العمل المنع الى برزوا والى واحد ومنع الجرح من الجرح
لعدم التبرع فتعمل على افعال الثاني اعلم واعلمين ردا عن مفعول
على حد مفعول برزوا وعلى افعال برزوا اعلم واعلمين ردا عن
مفعول الجرح من مفاعيل الفطن وتفتن المفعول فاعلا باسناد
الفطن اليه اذ يفي له فعل بان ضم اوله ما ضيا مع كسره ما قبل آخره ليلا
بالنسي لولا فتصر على احدهما هذا سري في باب المفعول لما لم يسم
فاعله واحراه جري الفاعل في حكم برزوا استدل به كما ذكره صاحب الفطن
انضما وهو ان اذ رزق كذا الفاعل على ما ذكره المصنف وانما افرده
بالاعتبار كذا سري اعلم وفيه ان معنى له العمل نفي بغير صيغة العمل له
ليتماز العمل الذي سمي فاعله عما لم يسم فاعله وذكر ان ضم اول الماضي
وتسري ما قبل آخره نفي بغير برزوا استدل به فاعله انضما على ضم اول
الماضي فعمل يحصل فاعله برزوا استدل به فاعله اول الماضي من اضرب
تصير اضرابا واضرب على الضم لكان صيغة اضرب برزوا استدل به
الواو في لليس بالمضارع المجهول للمكلم من اضرب اذا اذ وقع
منصوبا نحو محض من ان اضربا لولا انضما على تسري ما قبل

المراد
من قوله
لو انما السعي
لا يفي

برزوا يكون ضم برزوا لمحصل برزوا استدل به فاعله اوله وتسري ما
قبل آخره ووقف عليه لا ليس بصيغة برزوا كونه على من المجازي
و جرح لو قال كذا وكذا استخرج وكذا اطلب ومن الثالث مع هذه
الوصف كوا اطلق فاعله تسري ما قبل آخره وضم برزوا فسرطه ان ضم الجرح
الماضي وهو الطاء في المال اذ لم يسم فاعله برزوا استدل به فاعله
انطلق ووقف عليه ولو سطر هذه الوصل في الارجح ومن انطلق
لا ليس بصيغة الماضي المجهول بالامر المجازي ولو ضم الثالث لا تقع
النسي والثاني مع الثاني اي ضم الجرح الثاني مع الثالث او مع برزوا
معل تكميم لضم برزوا وتسري ما قبل آخره ولم يسم الثاني لكان الصيغة
تقدم وهي صيغة المضارع الموصف الغائب من لزمت تسري ما ليس
صيغة الماضي المذكور بالمضارع الموصف ولو ضم الجرح الثاني ومعل تكميم
اربع النسي وكذا في محال لم يسم الثاني لكان الصيغة محال
مضارع من جازي يفي تحال فليس الماضي المجهول بالمضارع
المستعمل الفاعل رقا للنسي في محله الحكمين السامعين وهو ضم الثالث
و ضم الثاني ومعل النسي بالياء في برزوا استدل به فاعله برزوا استدل به
الثاني وفي الفعل وانفعل نفي اذا كان الماضي مفعول العن واو تفتن
او بالياء فاما ان تكميم ثلاثا مجزأ كمال ونازع او انفعل كاحتار او انفعل
كافاد فاد اني صيغة المجهول منها فالواو في ان يصر بالياء فيعبر
معل وبع واحتر وانفقد واحصل مع نبي استعمل الجرح كسري الثاني
فستكتن بغير سبب مضموم ما فعلها وهو مستعمل فاما ان تفتن
الحركة او الجرح وكان نفي الحركة اخذ من نفي الجرح وتسري ما قبل

المراد
من قوله

ونها رصام في اسناد الفعل الى الدمان اكثام النهار وغرفة تالفة الى
 موضع كذا في اسناد الفعل الى المكان اي نظرت العروق يعني ان المصدر
 والطرفين ذكرنا اليها كونها انما سبقت من قبلات الفعل كالمفعول به فقال
 بعضهم انما سبقت اليها لوجهين احدهما انها في ترتيبها تجري مجرى المفعول
 به حتى كان كل واحد منها مفعولا بغيره كما نكسر اليوم فتمت ولم يعل فتمت فيه
 وكذا في سحان سحر بها ولم يعل سرت فيها وكذا حرت حرت بها كان الضر
 مصروبه فلما ارتساج كانت الثلاثة في حكم المفعول به فاما سبقت اليها
 الفعل لكونها مفعولا بها على ترتيبها في الوجه الثاني ان الفعل سبقت اليها
 مجازا اي كل واحد منها محمول على الآخر في التقدیر ومسند العلم على طريق
 المجاز لان الفعل ملا سبقت شقي فيلا بسن المصدر والدمان والمكان
 والسبب فيكونها فلما التحق ان اجريت مجرى العاقل وكان كل واحد
 منها واعل على جميع المجاز فالخاضل ان كل واحد منها اقيم مقام الخاضل
 لانها مفعول به على ترتيبها او فاعل على المجاز كما ذكرنا قوله واسناد
 الفعل عطف على ما يستلزم اي سبقت اليها لما استلزم من الارتساج واسناد
 الفعل اليها مجازا وسبقت اي الثاني من باب اعطيت وان كان مراد
 اولى من فاعله فاعله كما لو اخذ اول سبقت الداء اي الثاني من باب
 علمت الله في المبدع ومسند فلا يصح انعاده مع مع المسند اليه
 ومن سبقت الداء اي الثاني من الثاني عند ان يراد من سبقت
 اعطى د رهم ردا واعلم مطلق ردا محلا اعطى شرب خالدا
 وعلم احدون ردا يعني اذا كان المفعول الثاني في علم معرفة فلا
 تمام مقام الفاعل لانه ليس احد كل واحد يصح ان تكلم مفعولا

انما سبقت
 آخر
 ع

اول خلاف ما اذا كان الثاني تكملة نحو علم مطلق ردا فانه يتعين ان يكون
 مفعولا ثانيا لكونه تكملة فلا لباس ولباس في اعطى شرب خالدا ظاهر للعين
 كل واحد يصلح ان يكون مفعولا اول فكلما ذكره وهو بعضه ان يكون على
 المنع وهو لباس وليس كذلك فان علم المنع على ما ذكره كون المفعول
 الثاني خيرا فلا يكون محذورا وهذا المعنى يقتضي ان لا يجوز مطلقا
 سوا ارتفع اللبس او لم يرتفع فليعل علم المنع عند هذا العاقل هو
 حروف اللبس فلا ذكر حرف و الثالث من باب اعلمت فاعله الثاني من باب
 علمت الله في المعنى هو المحر كالمفعول الثاني من باب علمت فانه هو
 المحر ايضا فلهذا سوا خلاف مراد و الثاني من باب اعلمت فانه يصح
 اقامتها مقام الفاعل اما مراد لكونه فاعلا مفعولا باب اعطيت لانه ليس
 في المعنى مبدعا ولا خيرا واما الثاني من باب اعلمت فانه محكوم عليه
 كما لا قول من باب علمت ايضا في المعنى يصح اقامته مقام الفاعل لانه محكوم
 عليه ايضا ولا يستلزم ان المفعول له والمفعول معه اما المفعول له فليس
 اما لم يبق مقام الفاعل لانه في المعنى علمه غايته ولو اقيم لم يبق منه العلية
 ولم يتعصم بالمفعول به والظن لا يملك ادا انها مقام الفاعل فيم وتخرج
 الفعل علمه وفيه خلاف العلم فانه لا يبق منه العلية بقا فانه مقام الفاعل
 نصبه هو المسند بطلته فاد اقيم مقام الفاعل وروح لم يبق منه العلية
 ولان المفعول له قد يكون على الافعال فمقدومه باعساب المخرج اي تكلم
 علم سراجا على لا لظن واحد واحد منها فلو اقيم مقام واحد لكان الفعل
 سراجا اما ان يفهم منه اول يفهم فان اظهر منه كان علمه لذكر الفاعل
 والمفعول من انه علم للمخرج لا لظن واحد واحد فلهذا وان لم يفهم

فيه لدم ان لا يكون لبعضها فاعل ولا ما اقيم مقامه فكلوا عن الفاعل
 وبذلك اذا تعدد اقامة مقامه مطلقا طرفا للباب ويطر في العربية
 كسر واما المفعول معه فلا تمام مقام الفاعل لوجهين احدهما ان
 مفعول به مصاحبه الفعل في بعض الجود فلو اقيم مقام الفاعل
 لغاى معنى المصاحبه والى الثاني انه اما ان تمام مقام الفاعل مع الداء
 او بدون الواو والعسمان باطلان اما مع الواو فلا نه نفهم عطف راسم
 على الفعل او بدون الواو فاسد لان المفعول معه لا يكون سراجا مع الواو
 ومما اي ومن انواع المرفوع المبتدأ والخبر اما المبتدأ فيجمل
 بالاشارة الى شيئين احدهما راسم المخرج عن ملا بسنه الجوا مبدل
 اللفظية معنى من حيث هو راسم للاسناد اليه كخول يلاق وكخبيل
 د رهم وسهفت الناس يلبسجون عينا فقلت لخبيل اني لخبيل بل لا
 ووجدنا في كتاب ذي قيم احق الخيل بالركض الجار بمعنى المبتدأ
 با صطلا في الحياه مستتر بالاشارة الى اللفظية من شيئين احدهما
 راسم المخرج الى آخره وقوله لا يبيناد الله سعلق بالمخرج اي جرد
 لاحد من سباد الله ا لو جرد لانه لكان كلمة حكم مراديات التي
 جميعا ان يتفق بها غير معر والمختار هو الجرد لاجل مراديات اليه
 والمراج من ملا بسنه العوامل باثرها وقدره بالمعنى ليدخل ما
 لا عامل فيه لفظا ولا معنى كجوزد فاعلم وكجوسكر د رهم فانه
 ما عاقل كجود عن باثر الجاز من حيث المعنى من المبتدأ وان لم تكن مجردا
 عن باثره فيه لفظا لانه مجردا بالشرط ان يكون مجردا عن الباش
 المعنوي للعوامل اللفظية وكذا من سمعت الناس يلججون فاته

انما سبقت
 آخر
 ع

من حيث المعنى ليس موثقا في المبتدأ وكذا في وحدنا الفت وقوله من حيث
 هو راسم قيد للكون اي انما يعبر الجرد للاسناد اليه لان المبتدأ اسم اما
 اذا كان صفة كما هو القسم الثاني فليعتبر فيه الجرد للاسناد اليه اذ
 المبتدأ هو المسند في القسم الثاني فكونه اسما مقتضى للجرد للاسناد اليه
 وصيغته اسم ناقصة وبطلان هو بلان من ان يرد مذكور الساعرو اما الفت
 الذي فوجدنا فيه معنى علمنا اي علمنا هذه الجملة والفت للظرفا معار
 من عاد العرس اي اقبلت وذهب ههنا وههنا من مرجع وارجاءه بجنبه
 هو معاد اي احق الخيل بالركض ان يكون شيطا دها في الجهات
 وبعض الناس يحولونه من العارية وهو خطأ كذا فانه في الصحيح والثاني
 الصفة المقتضية على احد حرفي ترتيبها والثاني رافعة لظاهرا وما يحرك
 مجزاة اي محرك الظاهر كخول يلاق او ما فاقم اخوان بخلاف افاغان اخوان
 فاقم خبر وفي افاغان اخوان سراجا مراد ان هذا هو القسم الثاني من المبتدأ
 والصيغة اخترا عن راسم كما ذكرنا في القسم مراد وسرطه في الصيغة
 ان تكون معمله على احد حرفي ترتيبها والثاني احراز عما لا يكون معمله
 كجوزد ضارب احوه فانه صفة ثلثة غير معمله على احد الحروفين فهو
 حرك المبتدأ وسرطه ان يكون رافعة لظاهرا وما يحرك محرك الظاهر
 من المظهر المنفصل كخول يلاق اي ابتها بمعنى اتقومان ابتها فانه غير رافعة
 للظاهر ولكنها رافعة لمظهر منفصل كجوزد لظاهرا كخول يلاق
 احوال من ترتيبها وما فاقم احوال من المعنى والصيغة والمرفوع بها
 اما ان يكون متطابقين من مراد اذ او من التلوية وغير متطابقين
 وذكر انما يكون بافراد مراد فقط اذ لا يمكن تثنيه مراد وافراد

انما سبقت
 آخر
 ع

الماني بوجه ما فان تطابقا في التسمية يعني ان لا يكون رافعه لظاهر بل
تكون المعاني متساوية واول خبرا مع ما نحو ايمان الذي ان مر على لجه
الكلوي البراعث واما اذا كان مرادف والثاني متين فلا يمكن جعله خبرا
مع ما لانه لا يطابق المبدأ فنعني ان يكون الصفة مبدأ او ما يعبرها
هو فاعلمنا لبيته بجهة الخبر واما اذا كانا متطابقين في مرادف فمجرد
ان يكون الثاني مبتدأ والصفة خبرا مع ما عليه واما ان يكون الصفة
مبتدأ واما بعده فاعله فمبتدأ الخبر ولذلك فلا يتسارع مرادف واما
شروط مرادف على احد الخبرين لتكون الصفة في المبتدأ لمجرد قبل
فان اقام الابدان مع ان تقوم الابدان ولو لم يعمد عليهم لم يصح وقوعه
موقع الفعل عاملا مشروطا بمرادف على احد الخبرين ليسمع كونه محله
يصح السكون عليها من غير اعتبار ان يتغير خبر وهو معي فوهم
انه سببه مبتدأ الخبر لا محله انما حذر من فساد هذا مبتدأ بل معناه
انه مستغنى به عن ذكر الخبر ومثل ما حذر ان لا يرد ان ويجزى من
المبارك لعم الصفة مفهومة من غير حذف السون ولا يحركه لا لتساويها
وهو السون واولا واللام ولعل احوال لا يحركه فيه الى فرض التفتت
الساكنين او لا يحركه ولذلك اخبارا متشابهة مع متين مضافا ليلالزم
فيها التباين الساكنين واما كونه ان فانه كان كذلك في التمسك كونه مبنيا
والهشتم بالمعرب او في بحث العوامل سياتي في القسم الثالث من
الكتاب واما عند الحكمون العوامل اللطيفة بدو اخل المبدأ والخبر
من افعال العلون فكذلك وان اخواتها وان اخواتها انما التي تعرض
للدخول على المبدأ والخبرها ما عده من العوامل اللطيفة لما تم

معربا

لم تكن عرضة للدخول على المبدأ والخبر لم يستطعوا المبدأ عليها لظهوره واما الخبر
فهو المجرى المبتدأ الى ما تقدمه لفظا او تقديرا الى سببه في الخبر ايضا
الخبر يد عن العوارض اللطيفة وان يكون مبتدأ الى ما تقدمه مع يكون
المبتدأ اليه مع ما اما بعد ما لفظيا نحو ردا فام او بعد ما بعد ردا نحو
فام ردا فان المبتدأ مع ما بعد ردا او يدخل في المبتدأ اللطيفة نحو ردا فام
لان نصرت مبتدأ الى خبره وهو مع المبتدأ الى ردا واولا في المبدأ
التقدم الى المبتدأ اللطيفة لان احد المبتدأين واجب لفظيا واما المبتدأ
اللطيفة فلا يكون وقد لا يكون واولا لان يكون مع ما واما كان مرادف لانه
محكوم عليه ولا يتفحص بالفاعل لوجهين احدهما لوجوه المبتدأ المحكوم عليه
اذا كان فاعلا لزم التباس باب المبدأ باب الفاعل والثاني وهو ان
يعدم مرادف اولى ولا هم في باب باب المبدأ والخبر لعدم المستند اليه
ولا هم في باب الفعل والفاعل ذكر الفعل وهذا من قاعدة المعاني
والبيان لان الفعل يدل على الجهد والحدوث فاذا كان الغرض التجدد
والحدوث فعدم الفعل واذا كان الغرض الثبات والديموم لم يترك الفعل
او لا يتم اي من احوال ان المبتدأ كان مرادف لانه ردا فام ردا لان الضمير
راحي الى ردا الموجد لفظا المعتمد بعد ردا واما مع صا جها في الدال لانه
يعود الصيغة صا جها الى الدال المتأخرة لفظا وبعد ردا ايضا لكونه جزا
من الخبر وان يكون غطى على قوله المبتدأ الى واولا لان المبدأ ان يكون
مع ردا لان مرادف في المحكوم عليه ان يكون مع ردا والمعارف نفس العلم قصد ردا
كان ردا وغيره او اتفاقا نحو ان علم ردا والخبر والمصوب وما عدا ذلك
التساوية قسم العلم الى قسمين احدهما ما حكم بالوضع وهو المسمى بالقصد

معربا

والثاني ما يكون في مرادفها علم نحو مرادف المبتدأ فان اصل الخبر مثلا
اسم لكل خبر عينة المحاط والمحاط به صاد على الثريا بالاسم والاسم
الصفق على بالاسم على نحو ذلك ثقل من عرو من كتاب وما عدا ذلك
التساوية تعني بعد التخصيص فان العلم والمصوب ايضا من مرادفها الشايعه
التي عرفت في مرادفها على بعض المشتقات وفيه اي وما عدا ذلك من الشايعه
الذي كان والقيود والسمات والثرى لا يها غلبت من بين ما يوصف بهذه
الروايات وهو الذبور والقوى واليهول والثرية وما لم يعرفوا اشتقاق
اي من هذا النوع من العالميه فالحق ما عرفوا كالمشتق والمبرخ الكوكبين
فان معنى الوصفه وهو مرادفها والتجديع غير معلوم من فيها على التخصيص
كما عرفناه في العتوق والسمات لانه من السمات وهو القود معنى القوديه
ظاهر ولا الثريا من الثروه وهو الكثرة لانه كواكب مختصة بمعنى الثروه
فيها معلوم كحلاف مرادفها والتجديع من الكوكبين والمهم والمصوب غطى على
العلم اي ومن المعارف المهم والمصوب والداخيل عليه اللام اما التوقيف العهد
نحو الكرمي رجل فالوجه كرم او المكرم كرمي قسم اللام الى قسمين احدهما
يعرف العهد والثاني يعرف الحسن فالاول ما قبله وهو كذا العهد باعتبار
احدهما باعتبار المحكوم عليه من عند اعتبار الفعل معه والثاني هو باعتبار
ضم الصفة المدلول عليها لفظ الفعل وهو قوله او المكرم محروك او الجفنين
هذا هو القسم الثاني نحو الرجل خير من المرأة اي هذا النوع خير من
ذكر النوع لان كل فرد فرد من الرجل خير من المرأة وهو اي هذا
النوع شيء واحد وكل ما فرقت من ابناء فيه هو رجل فمع من حيث
ان له اجمعه النوعه هذا كانه ايراد وجواب فلا يرد ان يعل

لما كان المراد منه اجمعه والمأهله ولا ينبغي ان تطلق على الواحد باعتبار
الوجود الخارج عن الوجود في الخارج للنسب المأهله هو مستغنى
من غير ما وضع له فلا يكون حقيقة فيه واجاب بان لا يطلقه باعتبار انه
موصوف له بل اعتبار ان الحقيقة النوعية يصفى عليها وهذا كما تولى لا يتبع
مرادفها بالكلية لانه قد سلم انه محال لان الحقيقة غير القود الخارج
والسائل لم يدع ردا انه مستغنى في غير ما وضع له فلا يتم جميعه والمضاد
اي احدهما لا اضافة كحقيقة نحو غلام ردا وبقا مرادفها لان المضاد
يحد بالمضاد اليه فياخذ حكمه من التعريف كما ياخذ حكمه من التانيث
في قوله سقطت بعض انامله هذا هو النوع الخامس من المعارف
وشروط في راضا فان يكون حقيقة من مرادفها اللطيفة نحو ضارب ردا
فانه لا ينفك التعريف كما ساء ومثل مثالين ووجه الفرق بينهما ان احدهما
مضاد اي العلم ومرادفها مضاد الى المعرف باللام وايضا احدهما اسم عين
مضاد وهو العلم والثاني اسم معنى مضاد وهو البقاء وقوله لان
المضاد على كون مرادفها سببا للتعريف اي ان المضاد متصل بالمضاد
اليه ومقرنه فاخذ حكمه من راضا كما ياخذ حكمه من راضا ومن هذا التشبيه
شيء وذكر ان اخذ التعريف من المضاد اليه امر ثابت محقق بالتجربة
بالا سبعا كحلاف اخذ حكمه التانيث من المضاد اليه فانه انفقوا
على صفة ووروده في كلامه معتدده مثل المثال الذي ذكره
وقوله هو ان ساره الى المعارف السابقة ومن العلم والمهم والمضاد
والمعروف باللام فاعلم هذا لا ينفك تحت المعارف باللفظ المضاد
الى المضاد اي احدهما هو لا لانه ليس احدهما رادف ولا اوصافا اي
اي عبيه

اجترار

كقولهم

يكون كذا لان احبار ما يكون معلوما للمخاطب غير مفيد وقد بحثنا
معرفة مقدار اذا كان الكلام مفيداً نحو انت انت بمعنى اما يكون اخبر
معرفة اذا كان الكلام مفيداً كوا انت انت لان انت الثاني معرفة الوصف
كوا انت الثاني معرفة كذا وكذا وادام لم يكن مفيداً لم يكن يجوز
رباد ادم برب بالثاني غير الذات كما في لا قول فان قلت اسمها
ومحمد بليقيا هذه الثانية فانه لا يفيد طاهراً فاجواب انه يستعمل
للؤد على مفيداً لثانية او النبوة او الغرض تعريف المخاطب بالثاني
غير مفيد اي انا اعتقد هذا كذا والمخاطب والآخر يكون مفيداً
خالفاً عن ضمير المبدأ نحو ريد اخوان ومفيداً له اي لضميره في ريد
منطلق بل ليل ابراه في كذا ريد اخبر اليه فهو هذا اشارة الى
الخالق بين الكومين والضمير فان الكومين يقولون اخبر لا تخلو
عن ضمير ومعد دون الحامد بالمشتق فريد علامه معنى فهو كذا
وريد اخوان معنى موا حيك وهند اكل معنى والذكر ويستعملون
عليه فان ذات الخبر لا يكون عين ذات المبدأ او عند البصر من الاحتياج
الى هذا المشتق لان طاهره انه غير مشتق ومعنى جمل اخبر على المبدأ
انها تصدق على ذات واحد لان عين هذه عين ملك الذات كما هو
محقق في الميراث في صحت الجمل والوضع واستعمل في الكتاب على
كون الخبر متصفا للضمير باذنه في ريد اخبر كذا هو معنى انا
ابن لان لا كل جري على غير من هو له وهو اخبر جري ابراهيم
الضمير وانما يتبدل ما كان مشتقاً فيه يدل على ان الخبر مضمين
للضمير ولكن ان سأل اخبر اذا كان مشتقاً كان بمعنى الفعل

تحقق

ولا بد ان يكون له فاعل فادام لم يكن فاعداً كان مضراً لا مفاعلاً
اي اخبر اخبر من اجل ريد كذا ريد فاعل غلامه من الفعلته او ريد فاعل
رجل يخدم مع كذا وفي جاره هذا ايضا فعلة لكن الضمير عائد الى
المبدأ ليس نفس الفعل وان الفاعل بل من مفعول صفة الفاعل غير مستر
ان يكون في الجملة صير ريد الى المبدأ اما في نفس الجملة كالمال الثاني وريد
ابوه قائم هذا مثال كون الخبر جملة اسمية مستعملة على ضمير في نفس كذا
الجملة او ريد غلامه جاريته زوجها ابنة امرأة دارها يستعملها حقيقته
سواء مفيداً سابع وهو ضمير اي سابع خبر عن الثامن اي عن المبدأ
الثامن وهو مستعمل هكذا في قول اي في كل جملة صير راجع الى مبدأها
في اصل المعنى ريد حشيت سقن دار امرأة ابن ريد جارية غلامه سقن
وريد غلامه او القدر يوم الجمعة هذا في الطرفه مكان الخبر او زمان اليوم
الجمعة ومفعول اي وما وقع طرفاً بشر من الكلام لان التقدير حصل بعني
اما كان الطرف مقدراً لجملة بعد الفعل فيه وهو جمل وانما مفيد
بشر من الكرام عما قبله لانه ليس بطرف حقيقته اذ ليس بطرف زمان
ولا مكان واما صرحاً ومحدوراً كصارت الى متعلق من فعل وكذا ولما اختزل
اي انقطع ذلك الفعل وحدود لفظاً شبه بالطرفين مستعملة واجتنب
هو على الضمير الذي كان مستعملاً في ذلك الفعل المختزل ومعنى اخبر
ان الفعل خذون وحياتاً منسباً فالطرف هو الفعل المختزل والضمير واخبر
فيه فاعل بعضه هو المبدأ وقيل بعضهم هو الطرف الساد مسبق
واختار البعض في المضاف ان الضمير ان اخبر هو الفعل المختزل

كلمات الاول
او في متعلق
الجمل

سبب

البناء

مع الطرف اذ ليس المعصوم راجحاً عن ريد مثلاً بالوجود لانه معلوم
ولا بالطرف وحده بدون ريد عباد المبدأ اذ لا معنى لفعل ريد في الدار
ان لم يعد معه شيء آخر فاعلم بها الكتاب كانه تشبیه اي غير الذي
اخبره من المعاني وانه اعلم واستعمل ابو علي على ان الفعل متبوع بالطرف
هو المختل للضمير فاعلم فاعلم من الدار وتقديره ان الفعل لو لم يكن
منسباً بل مفيداً لم ينتج بعدهم الجمل عليه فانتفاعه يدل على ان الفعل
هو الطرف الساد مسبق الفعل والفاعل مبنون فمنتج بعدهم الجمل عليه
واستعمل ايضا لانه لو كان الفعل مقدراً لا منسياً لكان ريد في قولنا
في الدار ريد برصد بالفاعل لا مالا مثلاً لان المعدل ج استعمل في
الدار ريد ولا يمكن ان يعدر مفيداً لان اخبر فعل له ومنتج بعدهم هذا
اخر على المبدأ نحو ريد فاعلم ومنهم من يقول اسم الفاعل وفعلة مفرد
هذا اساره اي الوجه راجح وهو ان الطرف معدل باسم الفاعل والخبر
مفرد لا جملة وجواز الوصل به بالطرف يعني جواز انفاع الطرف
صله له ووصول من كوما عندكم يتفرد بها بعضه وان وهو كونه معدلاً
بالفعل اذ لو كان معدلاً باسم الفاعل لكان مفرداً فاعلم كذا جملة
لما الموصولة وطرف الزمان لا يكون خبراً بل عين خبر غير مستعمل
فلا يجوز ريد يوم الجمعة ولا طلوع السنين يوم الخميس لعدم الفاعل
لان طلوع السنين من طرف على ريد مستعمل لا كخبر يوم وادام
وليس المبدأ بطرفاً فيها لانه قد يكون في يوم وفلا تعلم في يوم بواحدة
منع السنين وكذا وطهور الشياخ خبر غير مستعمل واما تفسير
الطلوع فهو حدث مستعمل واما قولهم المظلال الليلة فاسما من

ولفظ

اي

جاء

حيث جدد له يقع جاداً هذا ايراد وجواب فلا يرد ان المبدأ غير
حدث وقد وقع طرف الزمان خبراً له فاجاب بان المبدأ ليس المراد
به جزمه بل كذا وطوره وهذا حدث مستعمل فاجاب ان خبره
بالزمان اي كذا المبدأ ورويه حصل في الليلة واما قولهم الجمعة
او السبت فلي تأويل التخييل والتسبب مصدرين هذا ايراد آخر وهو
ان اليوم طرف زمان ومع خبرها ليس بخبر وهو الجمعة والسبت فاجاب
بان الجمعة ماؤه بالمقدور وهو التخييل اي راجحاً للجمعة والسبت فاول
مات مصدر بمعنى الطبع والسكران هما مصدران اخبر عنهما بالزمان وكذا اي
والأمكنان هذا الاول لا يجوز في سائر الأيام فلما فعل اليوم المبدأ لانه لا
يمكن بعدر المبدأ مصدر فيكون الزمان خبراً عن الزمان وهو منتج
واما قولهم يؤمر فلان تأويل غلبته وسلطانه كذا يعني ان اليوم الواجب
مبدأ ليس عبارة عن نفس الزمان بل عبارة عن القلب والسلطان
وكذا ان نطقه يشكرك هذا مثال كون الجملة سرطنة وقد خرج من
ذكر الجمل لاربع الواجبه اخبار المبدأ وقد يكون مجموع السرطنة والجملة
حيث من غير ان يكون معها حروف السرطنة فلا بد من ان تكون المبدأ اسماً
من اسما السرطنة او مصداقاً اليه كمن ماضي او غلام من ماضي الزمان
كمن ماضي اقدم كلام ماضي من مبدأ وحرر والخبر سرطنة والسرطنة
فذلك هذا اندم هذا التوضيح وبيان انه من قوله ريد ان ماضي الزمان وكذا
وخالد وغيرهما فريد مفيداً لانه على الذات ودال على الخبر لا تقابله
على السرطنة فهو عند التفتيح راجح اي مبتدأ وخبره شريكه وبعضهم
ان اخبر هو الجرا وحده والسرطنة من صله مبتدأ فليكن المبدأ

الجملة
الجملة
الجملة

مثال

فقد كان من ماضي واخر اكرمه فان قلت كان حقا الجحد ان يرتفع
وهو مجزوم ههنا قلت لا سلم انه لو كان خيدا لكان مرفوعا لان ذلك
ادالم تكن المسدا مبني على السوط وهذا مثل قولهم الذي يابني
فله درهم اد خبر المسدا لا بدخلة انما لا يدرى رد فعالم واما دخول
انما نصن المسدا معنى السوط كما حاز ان يدخل انما نصن المبتدا
معنى السوط حاز ان يجزم الجحد ايضا نصن المسدا معنى السوط
فان قلت الذي يابني فأكبره كان ينبغي ان يحوز حزم جزم
نصن المسدا معنى السوط قلت الفرق ان من موضوع السوط
والذي ليس موضوعا للسوط بل قد يصن السوط وقد لا يصن مجاز
الجزم مع دون الذي وجوز ما يكن فاني اتيك مما تضمنه سؤل
وهو ان الجحد ليس الجحد وجبه اد لو كان الجحد هو الجحد لكان فيه
صهر راجع الى المبتدا وهو خي عنه فدل على ان الجحد وحده ليس
جحد ولكن ان يمار بعده فاني استر فيه معنى ان جال يكن فيه فاني
اتيك اي صه ولا بد في الجملة الواقعة خبرا من صهر يد جح الى المبتدا
لتحصل رر رتاق من الجحد والمسدا ولا يكون الجحد جنيبا عن المسدا
بل اذا كان صهر الشان محذوف هو الله احد فان هو جبه اي الشان
الله احد جملة واقعه غير له وليس فيه صهر يروح الى السان والجحد
فه ان الجملة ههنا معنى مفرد وهو القصة والسان كما قلت السان
هو هذه القصة وهذا الجملة والخبر والمسدا يكونان هو هو في هذه
العبارة او كانت اي الجملة الواقعة خبرا مشبهة على جنس يندبر
فيه هو اي المسدا كوزيد نعم الرجل هذا الكلام بوجه ان الرجل

ان الجحد

فقد كان من ماضي واخر اكرمه فان قلت كان حقا الجحد ان يرتفع

شاهل لوليد وعينه فكلون المبتدا هو رر سم الشامل وليس كذلك الجحد
انه اعني المظهر مقام المضمير لقوله لا اتي الموت شينف الموت شين
الموت ذا الفنى والفقير او جودا اما القتل فلا قتال له بل هو عطف على
قوله جود رر نعم الرجل نعم الجحد وهو قوله فلا قتال مستعمل على ما يندبر
فصه المسدا لانه كرهه ومع فيه سياق النفي مع يندبر كنهه المبتدا
تقبل المبتدا في المقتضى هذا البيت على انه حذف القافض ورة الشعر
والبيت اما العسل لا قتال له بل كنهه في عداض الموالب اي
اقا ذكوة القتل والبيت في الكفار مذكور مع القافض النسيج وبعيل
تتمه غير ما نقله في المقتضب او يكون القافض هو من الناسج ومن ثم
اي ومن اجل انه لا بد في الجملة الواقعة خبرا من صهر لم يجوز علم يند
كان داما اد لا صهر الجحد يد جح الى المبتدا وهو على ان الصهر
كان يتبع عوده اي زيد وقد حذف القافض اذا كان مفعولا كما حذف
الجملة في بيتي قوله تعالى واللاي ييسن من الجحد فدل على ان الصهر
للا لاه ما قبله عليه واللاي ييسن من الجحد فدل على ان الصهر
اي الحذف المعلوم نحو البيت الذي ييسن اي الكثر منه لان الصهر في البيت
راجع الى الكثر ومنه ينصب على الجحد من الصهر الذي في الطرف والفاعل
فه هو الطرف واما حاز بعدد على الطرف وهو الفاعل المعنوي لكون
الجحد ايضا طرفا وقد ينسج ما لا ينسج من غيرها ولذلك جاز كل يوم ك
توت وان يكون محذوف المبتدأ والكترب عطف على قوله وان يكون كره
اي وحقا الجحد ان يكون كره وان يكون محذوف المبتدأ والكترب جود زيد
اضربه مقارن ما يبين ان صهر العول اي زيد مفعول في جبه

ان الجحد

اضربه والباقي ان المعنى زيد ما يندبر نصره واذا كان المبتدا خبر الشان
والقصة فاجب ان يكون لا جملة لان الجحد مفسد للشان والقصة التي
من جملة ومفسد الجملة جملة وينبغي ان الجحد لفظا كونه جلا حاضرا
مع ان الجحد قد سجد لفظا ومعنى كوزيد ضارب كاتيت وقد تعقد
لفظا لفظا مع كونه جلا حاضرا لان الجحد وان تعقد لفظا فهو مجزوم
معنى لانها لم يولد من وقد تورد على هذا المثال ان كل واحد من الجحد
اما ان يكون فيه صهر او لا يكون في كل واحد منها صهر او يكون في احدهما
دون راجح فان لم يكن في واحد منها صهر لم يستعمل لان الجحد مستعمل
فلا يكون صهر وان كان في احدهما دون راجح فعلا سجد للجحد وان كان
في كل واحد منها صهر لم يدر منه التفاضل وهو ان هذا الذي يندبر
بنايوسه وهو فاسد وجواسه اما خصار ان من كل واحد منها صهر
بل هذه السيرة لا الجلاوه على الجملة ولا الجرحه على الجملة فدل على
واحد صهر با عيار هذا المعنى ونصن ايضا صهر اخر با عيار بعد ررها
مذ ولا مساع ليدخل القافض اي من جحد المسدا لان انما اما العطف او
لجراسته ولا مجال للعطف لانه ليس العرض استر ان الجحد في حكم المبتدا
واما الجداوه فانه لا اذا نصن المبتدا ياما ونصن المبتدا مع الجرح
وقد لا اما سم موصول بفعل او كخرج او كرهه موصوفه با جرحها او مخرجها
موصوفه بموصول به اي با جرحها او كخرجها او كرهه موصوفه با جرحها او مخرجها
ينطوي اليه الجرح نحو ما زيد ينطلق او الذي او كل رجل او الرجل
الذي يابني او في الدار

ان الجحد

ان الجحد

فله درهم ومن يابني فله كذا ذلك لا جملة على الترتيب واما افرد يندبر
المبتدا ياما عن نصن المسدا المع السوط لان في صوره اما ليس نفس البيا
منه السوط بل اما هو نصن والمذكر فسر يسيو بقوله مما تكن من
سبي واما دخل القافض الجحد من اما زيد فمطلق نصن اما المعنى السوط على
ما ذكرناه وكان حقا انما ان يدخل على زيد لانه داخل في الجحد اي القيد
مما تكن من سبي مطلق ولكنهم ارادوا ان لا يتلوا في جرح السوط والجحد
فقد لم بعض ما في جرح الجحد ليع فصلا من اما وحرق الجحد ومقر رر سم
الموصول بفعل قوله الذي يابني فله درهم ومثل الموصول بالظرف الذي
في الدار فله درهم ومثل الموصوفه بالظرف الذي يابني فله درهم
وكل دخل في الدار فله درهم ومثل الموصوفه بالموصول با جرحها
كوزيد الذي يابني او الرجل الذي الدار فله درهم ومثل رر سم
من رر سم السوط فله درهم من يابني فله كذا وقته بقوله واكرامها
لا سطرون اليه الجرح بمعنى لا يكون فعلا مضارعا كوزيد من يابني اكرمه
منع من جرحه الجحد ولا يكون القافض من ماضي واكرمه رر على
ما ولي كونه جملة اسمية اي فانا اكرمه في لا سطرون اليه الجرح لكون
الجملة اسمية فله واكراما لا سطرون اليه الجرح يدخل فيه الجملة اسمية
كوزيد درهم والجملة انطليقة من امد كوزيد فله او فليكرمه عروا
على امد العايب او يكرمه كوزيد فله نصن المبتدا معنى السوط
اجزا اعمادا نصن المبتدا الموصول صرح السوط والجحد كلمتها
كوالذي ان كرهه مانه لا يدخل القافض فيه لان دخول القافض
انما كان لكون الجحد جرحا في المعنى وجمنا قد استوفى المسدا السوط

ان الجحد

والجواب كذا فلا ينفرد اي هذا احد واما استرط ان يكون الصلة او الصفة فلا
 او طرفا لان المبدأ معدر سوسط والسرط يستدعي فعلا او معنى فعلا ولا يجوز
 الصواب فقدم وقد دخل اي الثاني من خبر اي في المثال بل جدير اول الجواب
 بل خبر من الخبر اي في اول الخبر من خبر منه او اول خبر من خبر اي في اول
 الخبر على من خبر من الخبر ذكره يعني قد سبق ان الخبر في من ما بين اكرهه
 هو الخبر او مجموع الشك والخبر فان كان الخبر مجموع فعلا جمل القاء
 في اول الخبر وهو خبر من خبر وان كان الخبر هو الخبر فعلا جمل فعلا دخل
 القاء في اول الخبر وليفت ولعل ما يقع في اتفاق اي اذا دخل لفت ولفعل على
 ما ضمن السرط نحو لفت ولفعل الذي ما يلفي فلا يدخل القاء خبره
 ما يقع لان الخبر هو الجرم به وليفت ولعل ما يقع الجرم وان
 عند سبويه اي هو مانع من دخول القاء في خبره فمسا لان لفت ان لا
 يدخل على الشرط وكان العباس ان لا يدخل ما ضمن للشرط ايضا
 لكن من شرطها واراد خلافه كقولهم على ان الدرس وهو الموملين والموملين
 ثم لم يكونوا عليهم عدا بجهنم وقد شفع الوجه العباسي ايضا فان ان انا لم
 يدخل على السرط الجرم لان السرط صدر الكلام وان ايضا له صدر
 الكلام بخلاف ما ضمن معنى السرط فانا لا يعلم ان له صدر الكلام فلا
 حاز الذي ما يلفي فله درهم وكذا قد يقع اي لعدم الخبر على المبدأ للاستفهام
 بل كونه كقولهم انا وسواي اقمتم ام فعلت اي قيامكم وفعلكم لان
 الخبره في من خبر من الخبر عن المستوفين وحيثما جاز عن معنى من خبرهم
 والسؤال معنى اصل معنى من خبرهم او العطلان معديان لمصدرين وهما
 مرتفعان على من خبرهم وسواي خبر مقدم ومدر في جمل سواي هو

في خبره

ان

والقديم اذا رفع سواي يعني اذا جاز سوا صفة للزحل بمعنى فيستوي فيكون
 هو ما قبل المستكن في سواي واما الكسبه لسمع العطف عليه فعوله والقديم
 اي يدخل يستوي هو والقديم فلا يكون مجتزا اما اذا رفع سواي فهو خبر
 مقدم وفي المثال فله خبره لا يخلو هذا من كلام اي جئتني خالي يلهي
 الملقب بنفاعة المذكور في كل ايامها والباء وذكره لما قيل فانه من
 اسمع اخوته السبوت ويكرهه حين قالوا ما تريدون من قتل هذا الخبيث
 علمه بوجهه ان اخبر ان انسانا من اسمع في غار يشرعون فيه فانطلق
 بخاله ابا جئتني فعلاه هل لك في غار فيه طبا لعلنا نصيب منها وفي
 رواه اخرى هل لك في غار فيه باردة فانطلق فيمنس بخاله حتى اقامه
 على فم القارم دفع ابا جئتني في الغار فقال ضربا ابا جئتني معاه
 ان ابا جئتني بطل فقال اوجئتني فله خبره لا يخلو هذا من كلام اي جئتني
 عليه لان في طبعه شجاعه يصبر لمن تحمل على من ليس شانه فاخول
 مبدا ومكره خبره الملقب ويكره اي بعد خبره على المبدأ اذا كان اي
 خبر مقدم متصفا بالاستفهام او ظرفا متصفا له اي للاستفهام وهو
 كلف وان خبره وفي المثال فملا ان يكون الطرف متصفا بالاستفهام
 مجتوبا على خبر المبدأ موله مجتوبا على خبر المبدأ احراما عن خبره
 رد ان علامه فانه لا يجب فيها عدم الطرف وان ضمن خبرهم اللقمة للاستفهام
 خبر مجتوب على خبر المبدأ لان علامه اما على ان وليس ان مجتوبا
 على خبر المبدأ وهو رد وان جواز ان يكون علامه مبدا وان
 خبره المقدم في ان خبره يرفع اي علامه لا اي المبدأ بل واول وهو
 رد من المثال والطرف ليس مجتوبا على خبر المبدأ على المبدأ بل وهو

من

خبره على
 خبره على
 خبره على
 خبره على
 خبره على

العبارة خبر من قولهم اما يلزم المبدأ اذا كان الخبر مقدم
 متصفا بالاستفهام فان ان رد فعله لا يعلم ان مقدم بل الطرف على مذهب
 الصحيح مقدم مجتوب فلهذا المصنف قبله فعوله مجتوبا على خبر المبدأ
 بل خبره كوزل ان علامه من غير التفرغ لكون الطرف مقدم او جمله
 فان الطرف فيه ليس مجتوبا على خبر المبدأ بل واول سوا كان مقبولا
 مقدم او جمله على ما تضمنه فعوله او طرفا عطف على قوله مقدم
 اي اذا كان اسما مقبولا متصفا بالاستفهام كقولهم رد فانه اسم مقدم
 متصفا بالاستفهام وليس بطرف او طرفا اي اخره واما قيد المفرد
 في واول الخبر كوزل من ارفع فان الخبر وان ضمن خبرهم
 وليس مقدم فلا يلزم بعدم خبره لان له صدر جمله او كان اي
 تعلم الخبر مصححا كوزل الدار دخل فان المبدأ بكده ومصححه كون
 الخبر معدا معلنه وبذلك اشتهر الفاعل فلو اجد الخبر تطل تسيبته
 بالفاعل فلا يصح كونه مبدا او اتصل بالمبدأ خبره لمفعول اي لتعلق
 الخبر كوزل على التوجه مثلهما رد فان الصهر المتصل بالمبدأ يرجع الى التوجه
 وهو متعلق بالخبر لان الخبر هو مجموع موكلا على التوجه ومثله المثال في
 بطن زهران زاده زهران بعد الزا وصهرها على الدواوين اسم كلب
 وذكر ان رطلا جرد ويا فسيبته ما غطي زهران بصيبته ثم رجح
 الزهران بياخذ ايضا مع الناس فعلا صاحب الجرد ورجح بطن زهران
 راده نصرب للزحل بطلت السبي وقد احره مرقه والصهر في زاده
 يرجح الى زهران وهو متعلق بالخبر اذا خبره مجموع قوله في بطن
 زهران فلو اخذ الخبر لدفع الصهر اي ما ساخر عنه لفظا وجمل

للاستفهام

المراد

او عن ان هذا عطف على قوله مقدم اي يلزم المبدأ اذا كان الخبر
 مقدم او كان الخبر عن ان كوزل زاده فاما واما وحيث عدم الخبر
 لانه لو تقدم للنسب ان التلحقين بان التلحقين لعل اما اذا قدم الخبر
 فلا يكون بغير لعل لان له صدر الكلام وامتدح اي بعد خبره اذا كان
 المبدأ متصفا على ماله صدر الكلام كما لا في الشرطية كوزل كان هو
 مكره وانما اذا كان الخبر هو الخبر فلا يعلم على المبدأ او استوفها فيه
 كوزل رد وصهره الشان كوزل رد فاما واما التجميعية كوزل اجين
 رد فاما خبره كوزل علم استرط فان في هذه الواضع لم يسمع عدم
 الخبر على المبدأ فلا سطر صدر رفته او كانا مرفقين اي وامتدح بعدم
 الخبر ايضا اذا كان المبدأ والخبر مرفقين ولا يربطه كوزل انطلق
 لعل بالنسب المبدأ بالخبر لكون كل واحد منهما صالحا لكونه مبدا او خبرا
 بخلاف قوله بنونا بنونا ثانيا وثانيا بنونا بنونا ثانيا لولا ان
 فان المبدأ والخبر مرفقان وعدم الخبر فيه لوجود الفرسه من حيث
 المعبر اد المعبر ان بنينا بنونا مرفقان بنينا واخر مرفقان ومن
 كوزل افضل مكره افضل مرفقان وان كانا مرفقين كوزل مرفقان
 فاما عند اللبس المرفقين المرفقين او كانا مرفقين فاما عند اللبس
 فاعلا لكونا خبره او ثانيا لكونا خبره فاما عند اللبس المبدأ بالخبر
 لكان فاعلا فيلحق المبدأ بالفاعل واما ثانيا فاعلا لكونا خبره
 كان ثانيا لكونا خبره فاما عند اللبس المبدأ بالخبر فاعلا
 كوزل اما رد فاما اوه فاحر فعل لكن المبدأ لونا خبره لم يصح لكونه
 فاعلا ولا تاندا فلهذا جاز عدم الخبر وان فاعلا فاما اوه فاحر

اي في اسما

والاولى

لان بنينا مرفقان
 مرفقان بنينا
 او مرفقان بنينا
 اي اذا كان المبدأ

مبدا

في موضع الخبر غير الخبر كل
رجل وصيغة والمعدن كل رجل وصيغته مقرونان مخدوف الخبر لانه
الواو عليه لان الواو للجمعة هي من معنى المقارنة هكذا ذكره الجوزي
وقد نظر لان الخبر ان قدر بعدها فلا يلزم في موضع الخبر غير الخبر
لان كان مراد من ان يذرك كل رجل معدون وهو وصيغته لتكون وصيغته
واقفا موضع الخبر ملزمة في موضعها وتكون قربة من مخدوف الخبر فيخرد
وكذا لفظ الخبر الفاعل لانه لا يذرك في العسم ويزد الخبر اكله فيزيد
منه والعذر يزد اكل الخبر اكله مخدوف الخبر لانه المفيد عليه واما

قال في موضع الخبر واما وقع بعد معلول الخبر وهو
الخبر هلكا ذكره في العلق وقته نظرا لانه يعدل الخبر مفعول الخبر
ووقع موضع الخبر وهو اكل لما ان من صرح يذرا فاما لفظ فاما من
معلق الخبر وهو عن لفظ الخبر لانه انما ينقل ضمير خبره بخلاف الصواب
الساقط فان الال على الخبر معا لفظ الخبر لان لفظ فاما معايد
للخبر وهو حاصل لفظ وصيغته مقادير المقدار وهو مقرون وكذا قال
معايد المسد او الخبر في نعم القيد اي اتوب على معدره هو اتوب
فيم جمل الخصوص خبر مبتدأ مخدوف اما من جعل الخصوص
مسد او الجملة قبله خبرا مع ما هو من باب حذف المسد فلفظ
ويصير خبرا وكذا قاله بعضه فله يكون المسد مصدرا نحو ان يزد
وذلك الخبر خبرا كور يذرا ولا يكونان مصدرا كخواتم
كما ذكر ان يكون متصلا بالخبر اي تعلم المسد او الخبر معصلا
لا عند اي ان تعلم مصدرا متصلا لان من نصير بغير معاملة لفظ

كالاول في بيان
مما يذركه
الصيغة فاما
ان يقال ان
الفاعل
للمصدر
المتصل
بالمصدر

والعامل في المبتدأ والخبر معنوي ولا يمكن ان يصلح العلق بما ليس بلفظ
فلا يذرك بعضهما من بعضا بل يذرك كل واحد من الآخر فيكون الخبر
في محل الرفع على من يذركه من الخبرين فان الرفع محمول على الخبر
وعلى من يذركه الخبر وان الرفع مع المبتدأ في حاله ليس له مع غيره
معناه ظاهر وقد قول من اخبر ان الخبر قد حمل على الرفع في قوله
اما ان كانت فلا يحمل الرفع على الخبر في هذه الصورة قالوا اجب بكذا
عند من اخبر من مخدوف في محل الرفع كما ان انت في ما ان كان يذرك
من موضع الخبر واما عند من يذركه فالواقع يحملها مخدوفة ولولا حرف
حذف وان اخبر بالمصدر ان لم يوجد لولا جازة لمخبر فلا يذرك خبره
بالمعنى اي المصدر وكل واحد من الملتزمين باج من وجه مخدوف
من وجه اما من مصدر من اخبر من جازة ان الرفع محمول عند المصدر
المستفيض كخبر واما من يذركه من وجه من جازة ان يذركه من
وهو لولا والتعدي في الواجب واقعة تبعها اصلها وارجو من
حذف ان لولا لم يذرك جازا او الشايع الكثير لولا انت ولولا ان
وهو التماس لما ذكرنا من ان حق المسد اذا كان مصدرا ان يكون متصلا
مرفوعا وهو كذلك واذا كان الخبر معرفة او مضارعا لهما في المصارع
دخول حرف التعريف عليه لا فعل من كذا والفعل المضارع جاز
تخلل خبر الفصيلة بغير خبر كخبر خبر الفصل في باب المسد
والخبر ان سلق بهما وذكر سرانبة وهو كون الخبر معرفة او
مضارعا لهما والمراج بالمعرفة ان تعلم ما يصح ان يقع تحت المسد
لا كل معرفة هو علام الدحل فان الخبر فان كان معرفة لا يصح
ان يلزم من خبره ان يكون في الواجب بالاجابة

كما ان من مع
علاوة حاله
مع غيره

في جازة
في جازة
في جازة
في جازة

نعتا للمسد اولا محتاج الى ضمير متصل من كونه نعتا او خيرا وكذا انما يره
وكان جقه ان لا يفصل بين المسد وبين الفعل من اد لا يصح ايضا
نعتا للمبتدأ ولكنه على الجملة ما ينفيت وهو قريب من المعرفة فاجب
بالمعرفة بخلاف ما لا يقع نعتا افعلا كخو ظلام الرجل والفعل المضارع
الحق بالمعرفة ايضا لا مسد دخول حرف التعريف عليه وهو على الجملة قد
نفع نعتا وهو اي في خبر الفصل احد الضمائر المتصلة المرفوعة
مباشرة بالمبتدأ اي في افراد والنسبة والجمع والذكر والتأنيث
اي انما يانه خبر لا ينفيت عليه للتخلل بمعنى اما محلل اي انما يانه خبر لا يذرك
نصب من اليوكيد حتى ادعي بعضهم الجبر في ذلك ربه هو العالم
اي لا عالم له وهو ولكن المجمعين على ان فيه تأنيذا دون الجبر فلا يذرك
والضرب من التأنيث اي بغيره من التأنيث وان لم يكن جبراً نحو ربه
المتنطق معان لما كان الخبر معرفة او هو افضل مبدأ اي ربه هو افضل
من مبدأ لما كان الخبر افعلا او هو بغيره اي ربه هو بغيره مثالي
كان الخبر الفعل المضارع وجاز ان يحمل خبره الفصل بعد دخول
العوامل اللفظية نحو كذا ان اقل مبدأ وان كذا لنجن القالين
فاما ونحن للفصل بعد دخول العوامل واما جاز محلل الفصل مع ان
الخبر لا يصح ان تعلم نعتا لان المصدر لا يوصف الحاقا لباب المصدر
بالمصدر اذ لا يصلح هو المصدر والمصدر فرع عليه والفرع لا يوجب
بالاصول في الجرام وان لم يكن علمه من مبدأ حاصلا فيها جردا
الباب ولا يحمل كذا اي المصدر الفصل من الجواب عند اصحابنا فيهم
الله فانه حرف عندكم ككاف الخطاب كذا انما يذرك ربه اما صنف وغيره

في جازة
في جازة
في جازة
في جازة

في جازة
في جازة
في جازة
في جازة

فلو اخذت عمداً في انما ضرب زيد عمداً او لبيعة العقل وقلت الذي انما ضربه
زيد عمداً يعكس الحصر وصار زيد هو عمدة مراسم التامع عندئذ ويصح
لا بالنس وخلافه مقبلاً منصوباً اي وجار حذف الضمير اذا كان
مقبلاً منصوباً في صلة اللام كان او في صلة الذي فيمن يجعل المتصل
بالوصف منصوباً لفظاً ومعنى فلا اي وان لم يجعل منصوباً لفظاً ومعنى
بل مجرداً لفظاً منصوباً معنواً هو مذهب بعضهم فهو اي الحذف ضيق
فيه اي من ذكر المتصل يعني اذا كان الضمير الموضوع موضع مراسم المحر
عنه مقبلاً منصوباً حاز حده اي ضربه زيد وجار حذف الذي من قول الذي ضربت
زيد لان العائد المنصوب اي الموضوع يجوز حده كجاء هذا الذي يعني
الله سيولا اي تحته الله وكذا في صلة اللام في ضربت زيد لو اخذت عن
زيد باللام لقل الضارب انما زيد وجار حذف هذا الضمير بان تقول
الضارب انما زيد هذا فمن جعل المتصل بالوصف منصوباً يعني اذا
اقبل الضمير بالوصف كاسم الفاعل كوضاربه وضاربي واختلف فيه
ان المتصل به هل هو منصوب او محذوف فقلت مسوده هو محذوف وعند
الاخفش هو منصوب فقال انما محذوف الحذف اذا جعل منصوباً فان
محذوف المنصوب كثر سماع امان جعله محذوفاً ولو حذف محذوف
المحذوف وانما الجار وهو ضعيف فيه فلذلك قال ولا فهو ضعيف
فيه وكان من وحي ان يقول من صلبه الذي كان او في صلة اللام فيمن
يجعل لان قوله فيمن يجعل اي آخره يختص باللام بان الخلاف
في الوصف اذا اتصل به ضمير كما ذكرنا ومن هذا اي ومما

[illegible]

ذكر من شروط الاخبار على الوجه المذكور يظهر انه لا راجعاً فمتنع فيما
يستحق الصلح من ضمير الشأن وكلمة الخبرية وغير ذلك لتقدير التأخير
هذا سرور في بيان ان كل واحد من الامور من رتبة المذكورة سوط
لاخبار فانه اذا انتهى واحد بنفي الاخبار فادان كان من رسم الذي اراد
به الاخبار بعينه مستحقاً لصدر الكلام ثم يجوز اخبار عنه لان اجاب
شروطه ان لو خرد ذكر اسم لتكلم خذ اعني الموصول وما يستحق
الصدرة لا يمكن تأخيره كضمير الشأن في كونه هو زيد فام لا يمكن من اخبار
عن هذا الضمير اذ لو قلنا الذي هو زيد فام هو لزم تأخير ضمير الشأن
وهو ممتنع وكذا في كل الخبرية لو اخذ بطل صدرته وقدر تأخير
الان كان من الاستهامة لا يقع ضمه للموصول فتكلم المانع فام هو عدم نص
الذي تأخره وفي المثال بضمير الشأن بطور التحار ان نقار فمتنع
من الاخبار فام لا يكونه مستحقاً لقبير الموصول اذ الضمير يرجع الى المتقبل
في اللفظ وهو الشأن لا الى ملفوظ يجوز لا صيرته فانه مستحق لقبير
الموصول فامتناع من اخبار في ضمير الشأن حاز ان تكلم لا يكونه لقبير
وهو المتقبل اللفظ لا يكونه متقدراً للتأخير وفيما يلزم التثنية
من احوال التثنية والمنفي نفى الجنس والمجرب يثبت وكذا
لتقدير ما قلناه وقيل يلزم عطف على فيما يستحق اي وفتنع
من الاخبار فيما يلزم السكوت من الحال كوضعت راء فانه فمتنع من الاخبار
عن الحال اذ لا يمكن وضع الضمير موضعها لان المصغر معروف ولا يقع
حالا وكذا التثنية لو قلت علكي عسرون درهماً امتنع من الاخبار
عن درهمها اذ لا يمكن وضع الضمير موضعها وكذا المنفي نفى الجنس

VV

أي جواز للاختصاص
عن المصالح التي
عن المتكفل

جاء علام زيد في الاختيار عن زيد الذي تأخلاه زيد اذ لا افتناع
فيه بل اذ لم يستقل بان كان المجموع علما محار فبان له وبه وبسبب
ابوض له وبه المجزئ من كذا في الورد فانه ينتزع الاختيار عن المضاعف
ان فيه لانه غزله حوز الكلمة وحكى المارتق يجوز ذلك الشعر
والسعر ما لم يحل واذا كان المضاعف اليه المركب من العنصر مع ما
يقع عليها والمضاعف اسم الفاعل المنتفع من العلة فلا يكفر لانه
ففي الاختيار ان عن المضاعف اليه كذا في المجدد من المضاعف
لذا قال عليه يعني اذا ركب العشرة مع ما يتبعها وقيل اثني عشر
ولم يثن عشر الى تسعة عشر وجعل هذا المركب كونه ثلثة عشر
مضاعفا لثمة وجعل المضاعف اسم الفاعل المنتفع من العلة كونه ثلثة
والرابع ولا يكفر لانه اى لا يكفر لانه واحد من المضاعف الذي لا يكون
يعني التصدير لان ذكره مخصوص بالعشرة وادونها اذ يقال عشر عشرة
يعني واحد منها وقال عشر تسعة يعني مصير التسعة عشرة اباي يثن
العشرة لو استق منه اسم الفاعل فلا تضاعف لانه واحد منهم لانه
المصير لالعال ثالث اثني عشر يعني مصير اثني عشر ثلثة عشر فاد
اصنف اسم الفاعل اى ما ساووه في العلة كونه ثلثة عشر فان
التقدير ثالث عشر ليعني واحد من ثلثة عشر فاد اخبر عن المضاعف
الده وهو ثلثة عشر من هذا ثالث ثلثة كذا المضاعف اليه
المجدد وهو عشر من ثالث عشر كذا مضاعف اسم جمع فيه
بن ايه من الى اسم اى قد جمع فيه بن ايه من مثلهما للقول قد فدا
الباني من لاول ولما اتم الضمير مقامه ذهب بذكر الکرهه الى علمه

صلى الله عليه وسلم
عليه السلام

الوزن
جلباس

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
معلمًا للناس في كل شيء
والذي جعل في القرآن
الهدى والبرهان

چشمه

المحدث كانت تلك الكراهية لما زالت رتبة المحدث ولا يسوغ فيه اللام ان
 لا يسوغ في مثل ثالثه عشرين ارجاء باللام لانها لما كنتم في الفخلة
 وهذه جملة اسمته ولا يدخل فيه للاخبار باللام بل يتعين فيه ارجاء باللام
 كما ذكره وكذا في كل ما اضيف الى الفيدج المشفق فهو مفعول به ماض
 الى المبادي كونه انما ثلثه فانه لا تكلف الا مفعول واحد منهم لا مفعول
 انصبي لان الانصبي الماض في المضاف الى راقن كونه رابع ثلثه انما
 في المضاف الى المبادي ولا يمكن فيه انصبي ولا كلف به الفعل
 فلا يسوغ فيه ارجاء باللام كما ذكرنا واما في المضاف الى ما ذكرناه
 ولا يلزم من في ما دون العشرة فلا يمنع لانه لما توحد من الفعل اسببه
 يعني ان اسم الفاعل المستق من العبد اذا اضعف الى ما دونه كونه
 رابع ثلثه فيكون مفعول انصبي اي مضمرة الملائكة اربعة ولا يكون انصبي
 لا فمادون العشرة لان له فعلا يوحد منه اسم الفاعل لمفعول انصبي
 فان رابعاً ما خوذ من ربيعت الملائكة اي صيته اربعة ولا يكون هذا
 في نيف العشرة لانه ليس له فعل ما خوذ من المذكر حتى تستق
 ميم اسم الفاعل مفعول رابع ملائكة فاني لا منع من ارجاء فيه
 باللام ففعل في هذا رابع ملائكة الذي هو رابعهم ملائكة وحاز باللام
 ايضا كونه رابعهم هذا ملائكة وذكر لوجه النجوم ان هذا ما يوحد
 من الفعل اسببه بغير ان صار ما خوذ من فعل قطعا وكور اربع
 اربعة ما خوذ من راسم وهو اربعة قطعا لانه ليس مفعول انصبي
 حتى يقدّر له فعل واما رابع ملائكة فهو من الاربعة لانه يمكن ان
 تكلف ما خوذ من راسم وهو اربعة فيكون كدابع اربعة وخمسة ان تكلف

في المضاف الى المبادي
 في المضاف الى المبادي
 في المضاف الى المبادي

ما خوذ من فعل وهو ربيعت لانه مفعول انصبي الذي بمفعول الفعلية
 فمادون اسببه ما يوحد من الفعل كونه ضارب ما يوحد من راسم من كونه
 رابع اربعة هذا جعل اللفظ وقد ذكره في المعلق ايضا وقم بطر لان
 راجع باللام مفعول ان كلف في الجملة الفعلية صديقا والمثل المذكور
 جملة اسمته فمتنع ارجاء باللام في كونه ضارب مع انه ما خوذ
 من الفعل قطعا فكيف يسم الفاعل مفعول العبد وهو قد جزم في اول باب
 راجع لان راجع باللام كحضر باللفظ فكيف يمكن في راسم اللام في الجملة
 راسمته مع كون اسم الفاعل ما خوذ من العبد في راسم لوطي ربيعت الملائكة
 وكور راجع باللام فمادون الى انه سيق منه اسم الفاعل ويمكن ان
 منع من اسم الفاعل في ليس على المحصور المحي به من اسم الفاعل ما خوذ
 من عزم من رافعال فكر لا خفتن وجرى في القياس الثاني اثنين انما
 واسم من الثاني انما اثبات لخدم الفاعل في الضارب كما لو قلت
 انما في اثنين بعد ارجاء راسم من العباس راجع عن انما باللام
 فعل الثاني اثنين انما لانه في المعبر الذي ثني اثنين انما فاعل القياس
 حتى لانه ليس في الكلام ثني يصح منه الثاني مفعول الواحد واستحق من راجع
 عن اثنين ان ثني الثاني انما اثبات لخدم لان اللان انت ثانيه لا ثني
 وان تكونا اثنين فاحتمل عنهما سمي معلوم بالضرورة بخلاف ما لو قلت
 انما ضارب اثنين واخرت عن اثنين ولف الضارب انما اثبات وقار
 من التعلق بطلان وكذا وجه الفرق لا تكرر لو قلت الضارب كما
 لم تعلم ارجحان ام امر اثنان وهذا الكلام كما تكرر في خط اما اول
 فلانه ذكر راجع باللام في الجملة راسمته وهو متنع كما ذكرنا

العارف

واما ثانيا فلان جعلت الكلام في ان ضارب اثنين على كونه راجع باللام
 الضارب انما اي اللان انما ضارب انما اثبات ولا يتبين الفرق بين الثاني
 انما اثنين وبين الضارب انما اثبات ادل على ان ان اردت العبد المحدث
 من غير اعتبار المذكور في في المتنع سواء لان اللان انت ضارب كما
 تكونا اثنين ايضا فان اردت في المذكور في الصور ثني مفعولان اذا
 اللان انت ثنيها فلو كان ذكر من او ذكر في الثاني اذا كان المتكلم
 ذكر اكل اللان انت ضارب كما فلو كان ذكر من او اثنين وليس في
 الكلام في الضارب انما الثاني انما لانه على ذلك او تاسف اذا كان عدد اللان
 او اللان في الموصوفين وعلى الجملة مفعول من التعلق في الفرق الضارب كما
 انما ورجحان ليس سببه بل جهة اثبات ولا يصح الفرق فهو في عامة
 المصوبه نعم لو قلنا ان لفظ اثنين يطلق على الذكرين وعلى الذكر والاني
 على وجه التعليل جميعه في تثبت الفرق اد لو قلت الضارب انما اثبات
 يحتمل به المادان اذ اللام في الضارب كما يحتمل ان يرد به المادان والاذكران
 والذكر والاني لصحة جعل الضارب على المذكور في راجع الملائكة مفعول
 محقق الثاني انما اثبات اذ يحتمل اللام الذكرين والذكر والاني ولا يحتمل
 المادان اذ كان الثاني ذكران يحتمل ان من الحجة ايضا ان يكون المادان
 ذكرين وذكرا والاني فلما حرج ولا يعيد اجد ان ازيد لكن الكلام في كون
 انفس حقيقه اذ لو كان مجازا لا حمل اثنين على وجه المادان يرد
 به الذكران والذكر والاني والمادان باعتبار انهما سبحانه على وجه
 المجاز والله اعلم وكذا في راسم الجاهل بدون مفعول لفظ راسم القهبر
 ان كما منع راجع باللام في الموصوفين من الصفه وكذا ذكرنا متنع

في المضاف الى المبادي
 في المضاف الى المبادي
 في المضاف الى المبادي

في المضاف الى المبادي
 في المضاف الى المبادي
 في المضاف الى المبادي

ايضا راجع باللام في اسم العامل بدون مفعول وكما يحتمل من غير المتنع
 راجع عن ضرب فعل ولا يعبر الذي المحي هو عواضب لعدد احوال القهبر
 وفي راسم الذي يضارب الفعل العامل عليه مطلقا اي مع مفعوله وبدونه
 لعدم ضلوجه للاخبار عنه لانه مستببه بالفعل فكانه فعل حقيقه ولفظ
 العامل معروضة للاسم ملا اسم صعيان احدهما كونه مضارعا للفعل والثاني
 كونه عاملا على الفعل فان كلف اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة واحذر
 لعله الذي يضارب الفعل عن المصداق فانه وان على عمل الفعل كلف يسوغ
 راجع راسمته مع مفعوله مفعول في صريح راسم الحسن اذا اخبر عن المصداق
 مع مفعول مفعول وهو صريح راسم الذي هو احسن ضرب راسم او اما متنع
 راجع في اسم الفاعل العامل مطلقا وكونه دون المصدر فانه يكون
 راجع فيه مع مفعوله لان اسم الفاعل يضارب الفعل وكور مجراه
 في الحركات والسكنات والدلالة على الزمان الجاضر او الماضى ومفعوله
 موقعه هو كالفعل بخلاف المصدر فانه ليس حاضرا على الفعل في الحركات
 والسكنات والدلالة على احد الزمانين وموقعه موقعه فان ضارب من
 فوك راسمته مع مفعوله في راسم الملائكة بخلاف المصدر فانه ليس
 كالفعل في الذكر المور فالمصدر مع مفعوله كسائر راسم التي يصح راجع
 عنها ومعد راسم بالجاهل اجترأ عن اسم الفاعل غير العامل فانه يكون
 راجع راسمته كسائر راسم بالجاهل فاقامه وقولهم في راجع راسمته
 في راسم مطلق الذي راسم مطلقا فاحتمل عنه في الحقيقة الموصوفين
 الساجد هو مشبه هذا جواب سوال مبدل وهو ان مفعول مطلق في راسم
 مطلق اسم فاعل عام لانه عام من الضمير المستلكن فيه فاعلامه

عن

فقد اخبرني عن اسم العاقل العامل فاجاب عنه بان مطلق صفته هو موصوف
مجدون وهو الدار الموصوفة بالاطلاق وكان المخرج عنه هو موصوف
الصفوة هذا الموصوف الذي سلك الصفة مسببة لا الصفة العارضة وفيه نظر
لان ما في هذا الجدل ايضا لو اخبرني عن اسم العاقل في المظهر باعتبار الموصوف
ايضا وكذا اي وصف من اخبار ايضا فيها يلزم الخلفية كذا ان يوم او
المصدرية كالتكرار وسعدك وسبحان الله وقاد الله فان لم يمسح من اخبار
فيها وفتح خبر الموصوف لغير مطلق الخفية لا التزام النص فيهما
وجاز ان اخبار عن الخرف غير ما ذكر في مفعول في صلب اليوم واخر
عن اليوم الذي صلب فيه اليوم اذ جاز رفع الخرف وابقا خبره
واشترط الجواز في اشياء الظاهر اللام في المفعول له ليقول شرط
الخرف بل اذا اشيع فيه يعني اذ احدث عن الخرف عن ما ذكر في صلب
الظاهر في كما ذكرنا في الممار وهو الذي صلب فيه ولا تعال الذي صلبته
كما سطر الظاهر اللام في المفعول له اذ احدث عنه فتعول في
صيرته زيدا ما دبا واحدث عن ما دبا الذي صيرته زيدا له نادب
بالظاهر اللام واما وجب الظاهر اللام مع ان المخرج عنه لم يكن فيه اللام
لان سلك الصفة المفعول له ان تكرر مصدرا ولعل النادر مصدر
فما ان شصت باصهار اللام كذا في ما اذ وقع موضع ضمير لفظي ليس
بمصدر فكيف الظاهر اللام وكذا سطر الظاهر في من الخرف لو كان في
الصهر لان اللفظ المظهر في الخرف بل ان على الزمان او المكاني
فصنع عن الظاهر في كذا ما اذ جعل صمرا فان جوهره لا بل
على العرفه فاحتج الى الظاهر في الدلالة على الخرفه قوله بل اذ
اشيع يعني

في قوله
اشيع يعني

شريط الظاهر في بل اذ اشيع في الطرف بان يحرك المحرك المفعول به فتعول
في سورت العم الذي سرتة اليوم لان الخرف كان مفعول به على من شاع
ويوم شهدها سلمها واما اي شهدنا فيه وعن المصدر الذي لم يستره
اي وازار عن المصدر الذي لم يستره مفعول به المصدر على
صمير من جرح فعله وشبه هو مسك كوصف زيدا هذا كحور من اخبار
عنه الله سطر سطر الفعل كان فعل فامسح من اخباره وقسم لا سطر
مسك كوصف جرحه والحق الضرب وكوصف كوصف من اخباره
مثل هذا المصدر لا ارتفاع المانع المحلور وهو سطر مسك الفعل وقبح
في الورد المحرر التوكيد لعلم الغايه اي وقبح من اخباره في المصدر الذي
ورد المحرر التاكيد كوصف صيرته زيدا فانه يقيم من اخباره عن صيرته زيدا
الذي صيرته صيرته زيدا فانه لا فائدة في هذا من اخباره لان المصدر لم يسم
نفس الفعل فالأخبار به غير مفيد كما لا يحسن صيرته صيرته زيدا لانه لا فائدة
بل اذ اوضح وقيل صيرته صيرته زيدا فانه اذ اذلت صيرته صيرته زيدا
لغة جاز من اخباره عن سطر المحرر التاكيد بل ان كان على وصف لم يسم من نفس
الفعل محاز من اخباره عن سطر المحرر الذي صيرته صيرته زيدا كما يجوز صيرته
صيرته سطر واخبر عن الظاهر في وكذا جاز ولا يظهر صفة لانه دغا
في قوله بل اذ اشيع في النهاية ولا يقع صلب الموصوف فلا تعال من وكذا رجلا
الذي وكذا رجلا هو اذ لا توصف بالذات كما لا توصف بالامر وقد احار
بعضهم بطوا الى انه في صوره خبر وهو فاسد ولكن ان تذكر لوجه المنع
ان الظاهر في وكذا عن راجع الى مذكور سابق لفظا بل هو موصوف
محرر حلا على هذا لمسح من اخباره عنه الله لو كان عن صمير اشترط

واذا في اي موصوف
الظاهر في
في قوله
اشيع يعني

ان يوحى الى الموصوف فاحر هذا الصهر عن وصفه وكان هذا الصهر
مسحوقا لغير الذي وهو المهم واد الكي عنه امسح من اخباره كما امسح
من اخباره عن الظاهر المسحوق لغير الذي كور صيرته كما سنان عقبيه وكذا
في الظاهر الذي يستحق خبره اي غير الموصوف فكذا كان او موصوفا او
موصولا وكذا المصنف اليه او المصنف عليه كذا في التحقيق على التحقيق
اذ اسحق غير الموصوف صمير لم يحز من اخباره عن ذكر الصهر ثم قتل
الغير بوله مسك الى آخر غير الموصوف الذي سطر الصهر فذكر
مبدا كور صيرته وذكركم موصوفا كوصف جرحه صيرته وذكركم موصولا
كوالذي صيرته زيدا فان المسحوق لهذا الصهر هو الموصوف المذكور وكذا
المصنف اليه اي وكذا لمسح من اخباره عن المصنف الى الصهر الذي يستحق
غير الموصوف كور زيدا ان رجل تحته فلو احدثت عن رجل كصته وفلت
الذي زيدا ان رجل كصته لم يحز لان نفي المسك ملا عايد والى جرحه انه
اد او جرحه مسحوقا عن الموصوف فممسح من اخباره عن ذكر الصهر وعن
المصنف الى ذكر الصهر ومسح ايضا عن اسم المصنف على ذكر الصهر وهو
مسك كان او موصوفا او موصولا تفصيل لغير اي سوا كان المسحوق
وهو غير الموصوف مسك او موصوفا او موصولا وكذا في الموصوف بل
صليقة لتعذر وجب الصهر وخلقوه عن الصليقة واما مع الصليقة فلا منع
كالموصوف والمصنف يعني لمسح من اخباره عن الموصوف بدون صليقة
كوالذي قام زيدا لم يكن من اخباره عن الذي وجده بان يقول الذي هو قام
ولذا الذي وعلا امتناعه لو جاز ان الصهر لا يقع موصولا وهو
مفني قوله لتعذر وجب الصهر اي حله موصولا والى حله الموصوف
الموصوف عن الصليقة

في قوله
اشيع يعني

في قوله فساد آخر وهو ان الموصوف بدون الصليقة لم يزل حرق الكلمه ولا يقع
صهر موقع حرف الكلمه هذا اذا كان اخر من الموصوف بدون الصليقة فاما
الموصوف مع صليقة فلا منع من اخباره عنه كما لا يمنع من اخباره عن الموصوف
مع صليقة والمصنف مع المصنف اليه وهو كالموصوف والمصنف مشته
بالموصوف اي حكم الموصوف والمصنف حكم الموصوف كما يقع من اخبار
عن الموصوف بدون الصليقة وكور عن الموصوف مع الموصوف الصليقة
كلا في الموصوف والمصنف في الكالين فان الموصوف لمسح من اخباره عنه
ايضا بدون صليقة وكور مع صليقة وكذا المصنف لمسح من اخباره عنه بدون
المصنف اليه وكور من اخباره عنه مع المصنف اليه موصولا كانت او عايد
فان الذي لمسح ان توصف بالذي في القياس اي كور من اخباره عن الموصوف
مع صليقة سوا كان ذكر الموصوف موصولا لموصولا آخر او عن موصوف
به عن سوا كانت صليقة حله موصولا او غير موصولا به ولما كان
هذا الكلام مظنه لتوقعه ان تعال الموصوف كصف توصف موصولا آخر
فان الذي لا يمنع ان توصف بالذي في القياس يعني جاز ان تذكر صله الذي
حله موصولا موصولا آخر من حيث القياس وان لم يسم من سطر
وكتنا فكذا في الصليقة والحق والظاهر في صليقة للسابق ولا بد
فيه اي في الثاني من صمير احطه الى الثاني والثاني لا بد
ان الموصوف توصف موصولا بغير صليقة وهي ان الموصوف الذي حله
اي امين لان موصولا موصولا موصولا مع صليقة والحق حله
نعم صله الموصوف بل اول فلا بد فيه من صهر رجح الى الموصوف الثاني
وصهر رجح الى الموصوف بل اول وان كان الذي بعد السبايق اثنين

واذا في اي موصوف
الظاهر في
في قوله
اشيع يعني

اي بعد الموصول السابق موصولين اثنين اولنا ان موصول في ثلثه
او اربعة او خمسة او ما بلغ الحاكم ما ذكره من افتقار كل واحد الى ما قبله
صلته وان ما يقع خبر عن كل موصول بذلك طائفة له من صلته وخبره ثم
الموصول الثاني وفصله صلته الموصول الذي سبقه كما لم يزل صلته المحكية
من المازج دمج الله وهي التي التي اللان التي ابوها ابوها اختها احوال
اخته زيد في امتحان صحته باقامة اسم مقام كل موصول بصلته في معناه حتى
يتردد الجمع الى واحد بانه ان ذكرنا ان الموصول الثاني الواقع مسدا لاي
له من صلته وخبره فهذه الموصول الرابع وهو التي مسدا لثلاثة من
صلته وعاد وخبره وصلته قوله ابوها ابوها فانوها مسدا وابوها خبره
واختها من المسدا واخر صلته التي والغال هو الصير في ابوها فتم كون
التي مع صلته مسدا وخبره قوله اختها فالتى ابوها ابوها اختها موصول
فصلته فهو مسدا وذكر خبره فتم فصله من مسدا وخبره فصله صلته
الموصول الذي سبقه وهو اللان واللان مع صلته مسدا وخبره قوله
احوال وعاد المجرد في ابوها واللان مع خبره جملة ناقصة فصله
الموصول الذي سبقه وهي التي ثم التي مسدا اذ فصلته وخبره اخته
والمسدا مع اخر جملة ناقصة فصله الموصول الاول وهو الذي فالذي
فصلته وعاد هو المجرد في اخته فصلا ان بلغ مسدا وخبره
قوله زيد قوله وامتحان صحته اي صحته هذا الحكم بان مقام اسم مقام
كل موصول مع صلته في معناه فيفتح موقع التي ابوها ابوها اختها لان
التي ابوها ابوها خبرين هي اختها ففصل الكلام الذي التي
اللان اختها اختها احوال اخيه زيد ثم نعم اخوها ففصل الكلام
الذي

احتمل ان يرد فيه المدح الى كلامه واطر وان اردت من اخبار فيها اي في المسئلة
المحكمه عن الموصول الاول او الثاني بصلته فذكر ان ولد من خبر الاول واما
سائر ما في صلتها فلا ينبغي فيه ذكره بل في خبر الموصول الثاني في المقصود
اي في المقتضى بخبر الموصول الثالث وهو الثاني في احوال لما تقدم فذكر
اي اردت من اخبار في المصلحة المحكمه عن الموصول الاول في بصلته اد
يسمى ان من اخبار عن الموصول فقط غير حال واحد صله الموصول
الاول هو احتمل فاد اخبر عن غفه فله الذي هو زيد الذي الثاني اللذان التي
ابوها ابوها اخبرنا عنه ولا خلاف فيه وبعده ايضا من اخبار عن الموصول
الثاني وهو الذي مع صلتها واجر صلتها قوله اخوال فاد اخبرنا عنه فله
الذي الذي من احتمل زيد الذي اللذان التي ابوها ابوها اخبرنا عنه فله
هذا ايضا لانا اخبرنا عن التي مع صلتها والفهر المستحق الذي ليس في صله
التي حتى يمنع من اخبار عنه بل هو في احتمل وهو خبر التي وليس من
صلته وليس التي مع صلتها مشتبهة على الصهر المستحق للغير حتى يمنع
من اخبار عنه قوله وكذا عن خبر الاول معناه يصح من اخبار ايضا عن خبر
الاول اي خبر الموصول الاول وهو زيد فعلى من اخبار عن زيد الذي
الذي التي اللذان التي ابوها ابوها اخبرنا عنه فله الذي احتمل هو زيد ولا خلاف
فيه ايضا واما سائر ما في صلتها اي اخر معناه ان الباقي مما في صله
الموصول الاول فلا ينبغي فيه من اخبار بل اما يستفاد واما قال سائر عن
الباقي لا ثابته يصح من اخبار عن التي مع صلتها وهو في صله الموصول
الاول فله الخبر من صله الاول فله يصح من اخبار عنه فله الباقي
وهذا الباقي لا يصح من اخبار عنه بل في شبيه من خبر الموصول الثالث

وما انفصل تحت الموصول الثالث وهو الكائن المتصل بأخوأل فإن أخوأل
غير اللذان وهو الموصول العلى فلا يقع إراخبار عن اللذان مع صلته
وهي قوله إيوها إيوها ولا عن إيوها لا عن المضان ولا عن المضان في الهم
ولا عن إيوها لا عن المضان ولا عن المضان اليه ولا عن احتمال لا عن
المضان ولا عن المضان اليه ولا عن احتة مضان ولا مضان الهم وعلم من مضاع
من اللذان مع صلته أنه مسلم على الضمير المستحق وهو المضان العرفي فيهما
احتمالاً فيستحق الموصول قبله وهو التي فلا يقع إراخبار عنه وكذا فزع
الموصول الرابع لأنه أيضاً مسلم على ضمير وهو إيوها إيوها مستحق
التي وهو اللذان فلا يقع إراخبار عنه وأما البدأ في كل ما كان مضاناً لا
إراخبار عنه فدون المضان الذي لا نلاحظاً مقامه فهو الزم إضافة
والمضان مضان وأما المضان الهم من إيوها إلى احتة فلا يقع إراخبار
عنه لأنها إما مستحقة لغيره ما يفترده من الموصول حالة إراخبار
وأما يقع إراخبار عن خبر الموصول الثالث وهو أخوأل عن المضان
والمضان اليه مقالاً ثم غير مثله على ضمير مستحق للغير ولا مانع فيواه
فصير إراخبار عنه فتقول في إراخبار عن أخوأل اللذان الذي إلى اللذان
التي إيوها إيوها إختها إحتة زيد أخوأل وإخوأل خبر اللذان الذي
صدرت به الجملة حالة إراخبار ولا مانع فيه أيضاً ووقع إراخبار أيضاً
عن المتصل تحت الموصول الثالث وهو الكائن في أخوأل أن يقول الذي
الذي إلى اللذان التي إيوها إيوها إختها إخوأل إحتة زيد امت وهو
لما يعلم أساره أي من سما على الضمير المستحق للغير أو كون الضمير
مستحقاً للغير أو كون الضمير مضاناً فلا ذكر في قوله إيوها إيوها سبق ذكره
الموانع

قد نكرها لتعلم صحة ما صنعوا متناعا ما امتنعوا واما برسمان معطوقا احدتهما
 على سراجي من جملته فقد يتيان براخبار عن كل واحد منهما وجهه وعن كلهما مع
 مع رعايته ما يستتبط بعضا اذ اقلت ضرب زيد وعمرو فمعنى براخبار عن كل
 واحد من برسمان وجهه وعن كلهما واما براخبار عن كل واحد معقول في
 براخبار عن زيد الذي ضرب وهو وعمرو زيد وفي براخبار عن عمرو الذي
 ضرب زيد وهو وعمرو وفي براخبار عن كلهما اللذان ضربا هما زيد وعمرو وكذا
 في المصنوعين نحو ضربت زيدا وعمروا فمعقول في الاحداث الذي ضربهم وعمروا
 زيدا وفي براخبار عن عمرو الذي ضربت زيدا واباه عمرو وفي براخبار عنهما
 اللذان ضربهما زيد وعمروا قوله مع رعايتهما تستتبط معنى براعي سدايضا
 براخبار من سراجي لا زاده المذكورة وبراعي ايضا من اقامه الضمير
 كونه مرفوعا ومنصوبا ومنصلا ومنفصلا كذلك وتانيا معقول في ضرب
 هند وعمرو وفي براخبار عن هند التي ضربت هم وعمرو هند متبقي
 ايضا ان يبرر الضمير المرفوع ليصح الجوف عليه وهذا ايضا مما اساء
 اليه في قوله مع رعايته ما يستتبط واما في جملتين معطوقا احدتهما على
 سراجي ولا فلا يسمه بينهما فلا يتيان اي براخبار في واحد منهما فلو قلت
 ضرب زيد واكرم خالد فاما جملتان عطف احدتهما على سراجي ولا
 فلا يسمه بينهما اي عن الجملة من المذكورين وقوله واما في جملتين اي
 واما برسمان من جملتين فاما لم يصح براخبار عن واحد من برسمان
 لانه يلزم حلق الصلة عن العاقل اليه من الجملة سراجي او في التاميم المعطوفة
 التي حكمها حكمها حكم المعطوف عليه فلو اجرت عن زيد قلب الذي
 ضرب وهو واكرم خالد زيد والمعطوف من حكم المعطوف عليه فكذا قلب
 الذي اكرم خالد

ولا عار فيه الى الموصول وكذا لو اخذت عن خاله لم يلزم خلوه الجملة
بروي الواقعة مسلم عن عابد منها الى الموصول وهو طاهر هذا اذا لم
يكن المجلد من ماله سبه اما اذا كانت بينهما ملاسبه سوى العطف كوصف
زيد واكرم غلامه فكل صرح بالخيار لانه لا يلزم خلوه الموصول عن اليا
المع وكذا لو قلت ضرب زيد واكرم عمرو في جاره او مع صرح لوجود
الملا سبه بين المجلدين بفعل العطف واما المجلد فيهم من ان يراخي
عنه يراو البدل معه كالموصوفين ومنهم من اجازة اي اجاز يراخي
عن المجلد بدون ذلك اي بدون ان يلزم المجلد معه لوصف البدل في
المضمر ولعله الظاهر اذا لم يمتح من يراخي عن المضمر بخلاف الوصف
بمعنى اختلف من يراخي عن المجلد وجله فيهم من قال لا يجوز يراخي
عن المجلد بدون البدل كما لا يجوز يراخي عن الموصوفين بدون الصف
ومنهم من اجاز يراخي عن المجلد بدون البدل ولو قلنا بخلافه
فعل يراخي لا يجوز يراخي عن زيد وحده بدون ماله وكذلك سنه
اجاز القياس على الموصوفين في انه لا يجوز يراخي عن الموصوفين بدون الصف
كله لا يجوز يراخي عن المجلد بدون البدل لانه يابى من الصف والظاهر
عند المصنف رحمه الله عليه جواز يراخي عن المجلد بدون البدل وذكر
الفرق وهو انه لا يجوز يراخي عن الموصوفين بدون الصف لانه لم يلزم منه
كون الصف موصوفا وهو متفصح ولا يمنع من كون الصف موصوفا فافقوا
لوصف البدل الى المضمر معناه ان البدل كان قبل يراخي متوجها الى المطبق
فاما اذا راخى المجلد مع صف مرفعا البدل الذي كان متوجها الى المطبق ووجهنا
الى المضمر وهو مع موله اذا منع من الابدال من المضمر ومع موله من
والبدل

بين

معه اي لا يجوز يراخي عن المجلد مع اي بدون البدل واما البدل فان اردت
يلاخي عنه في نحو مولى زيد اجل قلت اما ان يراخي به اخول
واستغنى المار في رحمه الله عليه لا ترحى بالبدل بعد ما قلنا في كلامه
تقدير انا سبيل يراخي اذ اردت يراخي عن البدل فقط من كونه موصوفا
يدخل اخبر قلب من يراخي عن المجلد بالذي الذي موصوفين بدون البدل
واللام اما ان يراخي به اخول واما ان يراخي الصف لان الصف مع المار
حرف على اللام الذي هو عبارة من يراخي واما ان يراخي في المعنى فقد حوت
على حرف من حرف لم وجد يراخي الصف وايضا لم يذكر المصنف من يراخي
يلا للام لانه كان اسكن من حيث احتساجه الى ايراد الصف بحالات الذي
فانه لا اسكن في لفظ لانه لا يحسن فيه الى ايراد الصف ووجه استعفاء
المار في رحمه الله ان جاز المجلد ان يستغنى عن الكلام منه وحينئذ لو قلت
اما ان يراخي قبل ذلك البدل لم يصح ادلا عاير من الصلة الى الموصول
وهو اللام او الذي قد مررت كلاما اوله بعد افايلا حكاية عن الفايده
ثم جئت بالبدل الذي جاز الكلام ان يستغنى بدون ذكره ولعل وجه تصحيحه
ان البدل هو الموصوفين المرفوع حتى فاعرضهم ان المجلد من حكم المرفوع
فكان البدل المار انا به اخول وهو مستغنى لوجود الفايده من البدل الذي
هو الموصوفين المرفوع الى الموصول ولا ريب في ان المار لو كان المجلد
من حكم المرفوع لم يكن زيدا من كلامه حلا صائجا لان المجلد لو لم يكن
البدل لكان زيدا من كلامه حلا صائجا ولا صفه من يراخي الى المجلد في قوله المصنف
على عكس ذلك اذ وجد الصف في البدل دون المجلد فلو كان المجلد
في حكم المرفوع لم يصح ومن ذلك المار كان الصف من المجلد دون البدل

معه اي لا يجوز يراخي عن المجلد مع اي بدون البدل واما البدل فان اردت
يلاخي عنه في نحو مولى زيد اجل قلت اما ان يراخي به اخول
واستغنى المار في رحمه الله عليه لا ترحى بالبدل بعد ما قلنا في كلامه
تقدير انا سبيل يراخي اذ اردت يراخي عن البدل فقط من كونه موصوفا
يدخل اخبر قلب من يراخي عن المجلد بالذي الذي موصوفين بدون البدل
واللام اما ان يراخي به اخول واما ان يراخي الصف لان الصف مع المار
حرف على اللام الذي هو عبارة من يراخي واما ان يراخي في المعنى فقد حوت
على حرف من حرف لم وجد يراخي الصف وايضا لم يذكر المصنف من يراخي
يلا للام لانه كان اسكن من حيث احتساجه الى ايراد الصف بحالات الذي
فانه لا اسكن في لفظ لانه لا يحسن فيه الى ايراد الصف ووجه استعفاء
المار في رحمه الله ان جاز المجلد ان يستغنى عن الكلام منه وحينئذ لو قلت
اما ان يراخي قبل ذلك البدل لم يصح ادلا عاير من الصلة الى الموصول
وهو اللام او الذي قد مررت كلاما اوله بعد افايلا حكاية عن الفايده
ثم جئت بالبدل الذي جاز الكلام ان يستغنى بدون ذكره ولعل وجه تصحيحه
ان البدل هو الموصوفين المرفوع حتى فاعرضهم ان المجلد من حكم المرفوع
فكان البدل المار انا به اخول وهو مستغنى لوجود الفايده من البدل الذي
هو الموصوفين المرفوع الى الموصول ولا ريب في ان المار لو كان المجلد
من حكم المرفوع لم يكن زيدا من كلامه حلا صائجا لان المجلد لو لم يكن
البدل لكان زيدا من كلامه حلا صائجا ولا صفه من يراخي الى المجلد في قوله المصنف
على عكس ذلك اذ وجد الصف في البدل دون المجلد فلو كان المجلد
في حكم المرفوع لم يصح ومن ذلك المار كان الصف من المجلد دون البدل

معه اي لا يجوز يراخي عن المجلد مع اي بدون البدل واما البدل فان اردت
يلاخي عنه في نحو مولى زيد اجل قلت اما ان يراخي به اخول
واستغنى المار في رحمه الله عليه لا ترحى بالبدل بعد ما قلنا في كلامه
تقدير انا سبيل يراخي اذ اردت يراخي عن البدل فقط من كونه موصوفا
يدخل اخبر قلب من يراخي عن المجلد بالذي الذي موصوفين بدون البدل
واللام اما ان يراخي به اخول واما ان يراخي الصف لان الصف مع المار
حرف على اللام الذي هو عبارة من يراخي واما ان يراخي في المعنى فقد حوت
على حرف من حرف لم وجد يراخي الصف وايضا لم يذكر المصنف من يراخي
يلا للام لانه كان اسكن من حيث احتساجه الى ايراد الصف بحالات الذي
فانه لا اسكن في لفظ لانه لا يحسن فيه الى ايراد الصف ووجه استعفاء
المار في رحمه الله ان جاز المجلد ان يستغنى عن الكلام منه وحينئذ لو قلت
اما ان يراخي قبل ذلك البدل لم يصح ادلا عاير من الصلة الى الموصول
وهو اللام او الذي قد مررت كلاما اوله بعد افايلا حكاية عن الفايده
ثم جئت بالبدل الذي جاز الكلام ان يستغنى بدون ذكره ولعل وجه تصحيحه
ان البدل هو الموصوفين المرفوع حتى فاعرضهم ان المجلد من حكم المرفوع
فكان البدل المار انا به اخول وهو مستغنى لوجود الفايده من البدل الذي
هو الموصوفين المرفوع الى الموصول ولا ريب في ان المار لو كان المجلد
من حكم المرفوع لم يكن زيدا من كلامه حلا صائجا لان المجلد لو لم يكن
البدل لكان زيدا من كلامه حلا صائجا ولا صفه من يراخي الى المجلد في قوله المصنف
على عكس ذلك اذ وجد الصف في البدل دون المجلد فلو كان المجلد
في حكم المرفوع لم يصح ومن ذلك المار كان الصف من المجلد دون البدل

فلو حذف المجلد لم يصح فالجواب انهم يصفون الى البدل فان كان فيه ضمير
جوزوه وان لم يكن ضمير منعوه ومن اجاز هذا يراخي المار انا بوجله
به اخول بطحا الى ان الصف من البدل كان لانه الموصوفين بالنسبة اجاز
زيد صريحا قال اياه اذ المجلد ايضا من حكم المرفوع فكانه في يراخي
وقد وجد من بعض النسخ هكذا المار حيث بالبدل الذي لم يصح الكلام
بلا به جعلته بعد ما مررت وهذا كان غلط من الناس لان لو كان البدل
يصف لاصح الكلام بلا به علم ما سبه الجوار لا يستغنى في ايافيه
في انما تغلغل لا يستغنى في شيوذ ولعل التعلق مشعر ان الصبيحة
هي النسخة الاولى ولا يعرف فيه لفي نسخة اخرى اصلا في معنى ان لا تكتب
من النسخ ولا اخبار عن خبر كان واخواته لا مفتح كما لا مفتح عن خبر
المبتدأ فلو قلت كيف قائما واحسن عن اخبر قلب الذي كنت اياه او
كنت قائما لان حرف كان في المعنى حكمه حكم المبتدأ ولا يمنع يراخي
عن حرف المبتدأ كونه موصوفا في يراخي عن اخبر ان تقول الذي
زيد هو قائم فاجاز ايضا هما وقد اياه بعضهم وقال معي كان زيدا فاما كان
زيد من امرة كذا وكذا كان اخبر جمله من حيث المعنى فاما لا اخبر عن
قوله من امرة كذا وكذا لا اخبر بها وضع موضعها والله اشهد
المعروف من المصنف مرفوع وهو قول فاسد مرفوع واطل بان وقع
حرف المبتدأ او ثاني مفعول في طبع كذا معناه مع صحة يراخي عنه
والحقيقة ان لا يسلم ان اخبر المعرف بتقدير جمله بل لو كان جملة
فلا ريب انها مرفوعة لان يراخي مرفوعة المرفوعة الى الجملة من غير
صنوره فاسد واذ اردت يراخي عن المار الذي تنازعت فقلان

لان

بعد كلام المارئي ان الكلام كان على جملتين قبل ورود خبرنا عليه
فجعل الكلام بعد الاخبار ايضا على جملتين لماسب من اجل فادله صيرت
وصيرت زيد واخرت عن زيد بالذي قلب الذي صيرت وصيرت زيد
زيد ما الكلام على هذا حمله واحدا فادله صيرت باللام فليكن زيد
المارئي رحمه الله الضارب انا والضارب زيد على ان الضارب مبتدا
وانا خبره والضارب مبتدا وزيد خبره والحمله الثانية معطوفة على
الحمله الاولى والضمير الضارب في الحمله الاولى فاعلم مستقر معه بقوله
اي لا يلقى واللام فاللام واللام والضمير للمتكلم لا لزيد وصيرت المفعول
لا ضمير المفعول بخلاف ضمير المفعول بخلافه في المارئي قبل الاخبار
للاستغناء عنه في الصورتين ولا يحسن هذا عند اهل العلم ان لا يكون
ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه نعم ما ذكره المارئي جيب
اداء العمل الثاني وهو الرابع في كوصيرت وصيرت زيد اما اداء العمل
من اول وهو الرابع كوصيرت وصيرت زيد فلو اخبر عن زيد باللام على
راي المارئي لقليل الضارب والضارب انا زيد فالضارب مبتدا وزيد
خبره والحمله الثانية معطوفة على الضارب انا معطوفة على الضارب زيد
بعد عطف قبل تمامها لان تمامها هو الخبر المذكور اخرا وهو زيد
فالمفعول في الثاني ايضا محذوف كما في الاول لانه غير عائد الى
الموصول بل العائد الى الموصول هو المستكن في الضارب ولذلك
اخر عنه بان لا يلقى واللام والضمير للمتكلم وليد ان كان زيد
خبر الضارب اذ لا يصح ان يكون خبرا عن الضارب لانه غير عائد
عن المتكلم

هذا هو الوجه

محمد انا لا زيد واما لزوم العطف قبل تمام الحمله على اخبار من اول جون
اخبار الثاني لانه اداء العمل من اول وقبل الضارب زيد يعني ان يكون خبر
اللام والضمير للمتكلم يعني ان يكون انا خبره واداء العمل الثاني
فيه عارضا ان لا يكون خبره انا لا زيد فليكن المذكور اخرا
من اول بخلاف العكس وهو صيرت وصيرت زيد فانه اداء العمل الضارب انا
واللام والضمير للمتكلم يعني ان يكون انا خبره واداء العمل الثاني
الباقي فلا يلزم العطف قبل تمامها فان قلت فاعلم من الاخبار ان لا يكون
الموصول ويوقع الذي اخبر عنه اخرا لتكلم خبرا للذكر المصدر وقول المارئي
على بعد اخبار الثاني بخبر المسند عنه من الاخبار لانه مصدر
الحمله الاولى باللام ومحل خبره انا لا المختص به وهو زيد ومحل خبره
زيد عن الموصول الثاني مع انه غير مصدر في صدر الحمله من اولي قلت
من الاخبار عن زيد في الحمله الثانية ومصدرها هو باللام واو فعلا الخبر
عنه خبرا لما صدرنا فان قلت كان حق الكلام ان لا يصدر الحمله
من اولي لانه خارج عن حمله الاخبار فليكن مصدرها الموصول وله لولم
يصدر وقيل في الاخبار صيرت والضارب زيد كان عطف الحمله من
على الحمله العطفية فليكن المصدر الموصول لتكلم حمله اسميه معطوفة على حمله
اسميه رعاها للمناسبة وهذا كله تكلف من المارئي لان حق الاخبار
باللام في كوصيرت وصيرت زيد اداء العمل عن زيد ان يعا الضارب
انا والضارب زيد وانا ابرار الضارب المستقر في الصفة لا يدا المتكلم
وقد حزن على اللام وهي لا زيد بعد جرت على غير من له في فوجها ان
الضمير لتكلم فاعلم للصيغة وحذف الرابع المحذوف لا الاستغناء عنه

واحد من خبر
واحد من خبر
واحد من خبر

والضارب عطف على الضارب واخرت عنها خبر واحد وهو زيد كما لو قيل
العام والضارب زيد فالكلام حمله واحد وقوله انا خبر جملتين لماسب
من اجل لا يلقى بل يحتمل لان مرادنا كانا جملتين اما ادخال الموصول ضارفا
في حكم المصطلح والصلو الموصول في حكم المفرد فدخل الموصول ضارفا
صيرت مصدر المفرد فلا يحتمل كون الاول غير مصدر بالموصول قوله
او في الثاني اداء العمل من اول وان كان الاخبار عن غير المتناهي فليكن
فساد في التذكير من صيرت وصيرت زيد اذ اخبرت عن الثاني صيرت
قلب الضارب والضارب زيد انا محذوف في حذف المفعول من اول
وهو الضارب فلا فساد فيه ولا حاجة الى ضمير لا اعتذارا بانه حذف للمفعول
لانه في مسقط عنه اداء اللام والضمير للمتكلم والعائد الى الموصول ليس
ضمير المفعول بل المستكن في الصفة محذوف المفعول لكونه مسقط عنه كما
في من اجل فلا فساد في حذفه وان كان اى وان كان المتناهي محذوف
لانه لا احد العطفين والعامل مفعول في الفعل لا حقا لا خبرا على طريق
اي على ما هو طريق الاخبار ولا فساد كوصيرت وصيرت زيد او صيرت
وصيرت زيد فاعلم من اول اداء العمل عن زيد قوله الذي صيرت وصيرت
زيد فلاحذف من الكلام من الاخبار خارجا على طريقه وكذا اداء العمل في صيرت
وصيرت زيد اداء العمل عن زيد بالذي قلب الذي صيرت وصيرت زيد
فلاحذف من الاخبار ولا فساد واقفا باللام مع من اول قلب الضارب والضارب
انما زيد ومن الثاني قلب الضارب انا والضارب زيد فلا محذوف لان
ضمير الموصول في الصورة من اولي هو المستكن في الضارب الموصول

ما في خبر

بالذي

من اول والمذكور في الضارب مفعول الموصول الثاني وكذا في الصورة
الثانية ضمير الموصول من اول هو المفعول في الضارب المذكور لفظا
وضمير الموصول الثاني هو المستكن في الضارب والعائد الى الموصول
في الصورتين اما مصدره واما مذكور لفظا فلا محل ولا فساد لان توهم
الغيبا من الخبر فاذ لم يحذف فلا يتوهم فساد اصطلاحا
انما ذكره المارئي وان كان لا يفرق بين ان الاخبار فيما اذا كان مفعولا
لا حذفا والعامل مفعول مستقيم على ما ذكرنا ولا حاجة الى جعلها جملتين
استثنى معطوفا احدتها في الاخبار في ظاهر هذا الكلام ان المارئي انما
جعل الكلام جملتين حيث اجتناب الى ابرار الضارب وهو في صيرت وصيرت
زيد اداء العمل من اول الضارب انا والضارب زيد لان الضارب
في المعنى للمتكلم هو جار على اللام الذي هو زيد في المعنى فخرى على غير
من هو له فوجب ابرار الضارب واما اداء العمل مفعولا لاحد والعامل الضارب
مصدر في من اول كما اداء العمل في صيرت زيد والضارب
انما زيد والضارب جار على اللام وهو زيد فليكن خبرا على من هو له فلا حاجة
الى ابرار الضارب لتكلم في صورته حمله اسميه كما في الضارب وهو قوله نظر
لان المارئي انما جعل الجملتين اسميتين رعاها للمناسبة من حمله الاخبار
ومن من اجل الذي كان على جملتين قبل الاخبار واداء العمل من
لكونه جاريا على غير من هو له حتى يحكي هذا التوهم اداء العمل من
قوله في صيرت وصيرت زيد الضارب انا مع ان الضارب واللام كليهما للمتكلم
اذ لو كان العارضا خبرا عن المصدر لكان انا خبرا وهذا الضارب لتكلم
حمله فاما المارئي انما قدر الضارب جملتين اسميتين معطوفا احدكما
على من اولي

وقال

و لا يجوز الفصل بينه ان من اسم ما ولا بين عامله ومفعوله ما ولا ان تقول
ما فعلنا زيد باكل ما لا يجوز في سائر المواضع الفصل بين العامل ومفعوله
ما فعل ما كذا كانت زيد المحقق لانه على ان يرفع المحقق اسم كانت كان زيدا
ما فعل ما كذا كانت زيد المحقق والمفعول وهو محقق اذا جعل محقق اسم كانت
اما اذا جعل كان للشيء والقبية والمحقق مبدأ وماذا غيره وزيد مفعول
ما فعل ما كذا كان زيد المحقق مع الفصل بين العامل والمفعول لان كان غير عامل
في المحقق على انه اسم ولا كذا ضربت وذهب عن زيد لا يجوز ايضا لان زيد
وذهب وقع فصلا بين ضربت ومفعوله وهو احسن عنهما وبما تجمله والفصل
بين العامل والمفعول باجتناب متعدي مختلف في الجمل الموكلة كحوز زيد
وتحوز وان العامل ان تقول انقضاء وان او العلم كذا الباء وهو متعلق بفعل وهو
اسم فزاد حمله مستقلة فلا ينبغي ان يجوز الفصل بين حوز وفعله وهو
زيد بما واحد كما مضى ان الحمله المسمومة كذا كذا تاليد الحمله هي في الحقيقة
غير اجنبية عنها فلا يجوز الفصل فيما دون غيرها ومفعوله وكذا زيد
به ما يشاكله في كونه التاليد كحوز لا سكر زيد وحكي نقينا زيد وكذا زيد في
حوز حوز حوز زيد وان كان فصلا لكنه حوز لكونه غير احسن في التاليد
واما مفعول الفعل فهو المضارع الواضع كحوض حوض موضع الارام او حوض
او حوض حوض لا يلزم عامل فيه حوز زيد يقصر مع الوجود او يقصر مع الوجود
حوض غير عامل فان نصب وان لم تقع موضع الارام لان الارام لا يقع بعد النصب
لكن المباد ان الفعل مع اليعين مع موضع الارام واحسن بمفعوله كذا
عقاد كان مع حوض عامل كحوز لم يصب ولكن نصب وبغير الوجود
الوجود الكمال لا يعين المفعول دون الارام هذا جعله عن سوال من

وهو ان تصرف في تصرف اليردان مرفوع مع انه ليس بواقع موقع في الاسم
ادل الحوز انما صار ب اليردان من غير اعتداد على استعماله ونحوه غير ذلك
فاجاب بان هذا الكلام من حيث هو كلام لا يمكن ان نعلم فعلا دون
اسم بل حاز ان نعلم اسما الكلام اسم على الجملة فصرف انه واقع موقع في الاسم
على ان لا يطلع الى موقعه كان تصريفه اسم من مرادها وان لم يقع حصصه
وتحركاته بل يصل في مرادها وقدره على الفعل او كما لا يخفى ونحوه
استعمل في اصل المرفوض فيمن روي قوله وما كانت آيات هذا النصا ايراد
وجوابا عن ايراد فهو ان حركه كاج نعلم فعلا وهو ان كاج موضوع
للمخاض ونوع فعل محقق فيه ان نعلم فعلا مضارعا فلا نعلم فيه اسماء متعدي
ان لا نوع الفعل المضارع قد لا ان اربعه له ونوعه موقع في الاسم والاسم السبع
غيره كاج و اجاب بان المراد من حركه كاج ان يكون اسم كامن حركه كاج ونحوه
ولا كاستعمل في ذكر اصل المرفوض في قوله وما كانت آياتها فالعمل واقع موقع في الاسم
بطا الى مراد اصل المرفوض و ادل العمل فاجاب بان في قوله وما كانت آياتها وكلمة فاعلمنا
فانقضا وهي تصغير او ما لا يمين روي لانه قد يروى ولم يكن آياتها ولا
يستبعد فيه **المفوض** هو من النوعين المراد ايضا
الواعي لما في من انواع المرفوض اسماء وعلا شرعا المنصوب وهو انصاف
بوعان اسمهم وفعلي وكثير من اول الاله اصل في الارباع وقسم الى انواع
فبما المعقول المطلق وهو ما لا يعل على مفهوم الفعل مجرد عن الزمان
كوصف صفة كاج وهذا الوجه مطلقه فلا يسمي المصدر سواء كان جاريا
على الفعل كوصف صفة او جار كوصف صفة فمعناه لانه ايضا يدل على
مفهوم الفعل مجرد عن الزمان لكنه انفتح بحمله بوعان المنصوب

فكانه فال المعول المطلق هو المنصوب الذي يدل على مفهوم الفعل بحججه
عن الزمان فيخرج نحو الضرب ماضٍ وقصه نظر لان المعول المطلق ماضٍ
اقامته مقام الفاعل مع انه غير منصوب فلو كان النصب جزءاً من
لم يصب مقام الفاعل لاسيما انه الرفع الذي هو منافع لحقيقته فكان
لاولى ان المحل النصب هو حقيقته والآن ذكره حد المجرى من حيث
هو مجرى لا النوع منه خاصة وهو المعول المطلق الذي من شأنه ان
تكون اسمها عليه واعل فعله مذكور بعينه ويسمي فيها لانه لا يصف نوع
وعيد وانما التوكيد للفعل بحسب كالماء المذوق ويكون النوع والمؤنة
مؤقتاً اي معينا نوعاً تفق بحسب النوع او العيد نحو جلست جليلة
تسجد اجمل لسان النوع وجلست بعجم لسان المؤنة ولاول وهو
الآن بذلك لانه الفعل لا يتقدم عامله لكونه المالك وحق المالك ان
يخرج عن المؤنة حد واحد مناسب لتفريده والكمال في راسع ان له
جائزاً على عامله الام والاولى في وجع الخلاف الاخيرين وهما انما
النوع او المؤنة فانما لم تكن ولم تجع لانه كالحسن المطلق وتسن له مثل
نعم الله ليشي وجع خلاف النوع فانه مجرى ان يكون معه نوع اخر
يقتر او يفرج ويخالف المؤنة فانه يصير اصبها والمؤنة لا يخرج عنها وقد
يقتر بالفعل غير مصدرها وهو بعينه مصدره كان اما قولنا
في استيقاظه كانهت ثباتاً او غير ذلك فليس لغيره جوازا او غير
كفريقه ثلاث ضربات واداءا من الضرب واشد ضرب وهذا الضرب
وسوفا لا منافاة بين قوله عن مصدره وبين قوله مصدره لان المباد
قوله عن مصدره ما لا يقع مصدر الفعل المذكور وهذا نوع المركب

فصل ۲

يع نفسه المصدر بالخيار فعل وهذا المصدر انا ان يكون متصرفا ان كان له فاعل
 ومفعول ومضاف اليه كما سبق وانما غير متصرف وهو ما اورد المتصنف
 سبحانه الله ومعاذ الله ونحو ذلك وقيل الله تعالى انما هو اسم
 منصوب في حق سبحانه الله اسم الله تسميها الى انفسه تسميها فهو مصدر
 بفتح كسر غفرنا فاعل الساعى فتح الاله وجوه تغلب كلها بفتح الحاء
 وتغزوا افعالا وقيل ان اسم المصدر وليس مصدر لان المشهور في قوله
 سبح بالتسليم ومصدره التسمية في سبحانه اسم للتسمية ومعاذ الله ان
 اعوذ بالله معاذ او نحو ذلك التسمية في فعل مصدر غير متصرف الميم وال
 سوسه رجم الله انه مصدر يحذف الزوايد واحيله على ركة الله تعالى في
 معناه السؤال اي ساء الله عرك في حذف الفعل مقام المصدر فمعه حرف
 زوايد التهم في فعل الله فانصبها انتصب التهم والمصدر مضاف
 الى المفعول و الله منصوب بالمصدر او بالفعل المانصب المصدر وقيل
 المفعول اسما بعد اي فعل اي يوصفك الله بالثبات والبقاء وقيل الله من
 القعود الذي معناه الثبات والارام والحفظ او المصاحبة من قوله تعالى
 على عن المهن وعن الثمار فعلى اي حافظ وهو عطف سوسه على عرك اي
 الله واحيله تعبيرك والعز اسما بعد فعلك اي تفي بيمينك الله اي يوصفك
 الله بالثبات او يحفظ ومعه سلاكم ركبنا في كل وقت يربينا ما تقيت
 الامور اي تسلك وتزكرك ياربنا من كل سوء وتقيص فهو معي سبحانه
 و يروى ما تقيت من تعبي اي جعله ذاعب وفي بعض النسخ ما تقيت
 اي ما تعلق بك ويروى بالثبات المثلثة يقال تعبتني كذا الى ما لا في ومعني
 ما تقيت ما يلق بك الاموم البين لا مية من اي الضلالت وهو عبادك

حذر الناس من التنازع في زيد عرو خبر الناس فاعل التاني وزرع زيد بالفاعلية
 له وعرو وجبرئيل المفعول له وحذف المفعولات الثلاثة لثقل قول ثم اخبر باللام
 عن التاني اعلمت فقبل المعلوم والمعلم زيد عرو خبر الناس ايانه انا فالمعلم
 مبتدا والمعلم عطف عليه والحق في موضع المفعول لرواؤه وزرع فاعله
 وعمره هو المفعول الثاني وخبر الناس هو الثالث وايانه ضمير المجرران
 مراعلام ولا يجوز ان يكون متوسعا بان يحل كالمفعول به لان التوسيع في رفع
 المتعدي الى الثلاثة يجوز قطعاً اذ ليس لفعل اربع مفعولات حتى يلحق
 هذا به وهو المعلم والمعلمه وانما هي الاخبار عنها خبر واحد لان اللام
 في الموضعين عبارة عن التكميل الذي هو فاعل في موضع ومفعول في موضع
 واما محل الضمير اعلمني غايته في الاخبار مع انه كان منكفياً لانه لما
 فعل اسم فاعل صلة اللام وجب ان يعود اليه ضمير والفاصل الى الموصول
 يكون غائباً باعتبار لفظ الموصول فلا ذكر قال والمعلمه وهما اي
 ومن انواع المنصوب له وهو علة للاقدم على الفعل ما اخرج فيه ان
 يكون مقصداً وقوله المتقدم ومقارنا المتقدم عليه ففعله علمه للاقدم اشاره
 الى بحث تذكرهنا وهو ان المفعول له في جرته نادياً مسبوقة عن الضمير
 فلا يكون سبباً له لان الشيء الواحد لا يكون سبباً ومسبباً واحداً بانه
 قد يكون سبباً ومسبباً باعتبار ان وهما لا ذكر لان النادى ليس علم
 كوجود الضمير بل علمه للاقدم على الفعل وسبباً حاملاً عليه ووجود
 الضمير هو السبب لوجود النادى ب وجود النادى ب مسبوقة ونظيره
 في الدهن هو سبب للاقدم فقد يقابل الجحش ان وشرك في نصب المفعول
 له اموالنا فانه كونه مصدراً وقوله المتقدم الى الشخص الذي اقدم علم

١٢

(2)

لو تركت النافه وحدها وتركت الفعل وحده بل معناه لو تركت مع وخليت
بينهم وبينه بان يكونا معا لزمها وهذا ظاهر في ان العطف لا يكون هذا
المعنى وانما قال لا يحسن لان كان يجوز ان جعل عطفها بزيادة المعنى لان
العطف بالواو قد يكون في التقدم والتأخر وفي الحقيقة ولكن لما لم يتبين
المعنى المقصود في العطف فتركه بحسن وخير ما شارك وزيد وما لا وعرفوا
عطف على قوله ما صنعت وهو مثال المذكور بعد معنى الفعل وانما كان يعنى
الفعل اذا المعنى ما نصنع اما دلالة الطرف وهو كذا على معنى الفعل فظاهر
لان الطرف منضم اما الاسم الفاعل وهو حاصل او الفعل وهو حاصل على
الماضين فاعلم الجمله يتضمن معنى الفعل واما قوله ما شارك فليس كلفظ لان
الشان اسم لا يكون نفعه لغير فعل كما في الطرف بل يتضمن معنى الفعل بقرينه
السياق ولذلك قال اذا المعنى ما نصنع لان لفظ الفعل مقدر معه كما في الطرف
وقوله اذا المعنى ما نصنع بشمل الصورين ولولا لان الفعل او معنى الفعل
مضمر في الطرف دون الشان ولا يسوغ الخذ اي في زيد وعرفوا
الماضين حلا على المكنى اي المصروف فلا يشارك وزيد لانه لا يجوز عطف
المضمر على المجرور من غير اعادة الحذف او اجتناب بالظاهر
كان الخذ حقيقيا كوما شان زيد وعرفوا فالزيد وعرفوا وان مرسل الجلف
وعنى هذا الكلام لظنه لا يقتضى ان يكون الخجل على العطف ان لم يمنع
ما يعنى لفظي هو روى وليس كذلك اذ العطف لا يؤتى المعنى المقصود
لان يجوز ان يقول جاز زيد وعرفوا فله او عرفوا بعلم او عرفوا
فواو العطف قد تكون المعية وقد لا تكون واذا قلت كزيد وعرفوا
مع عرفوا يكون المعية فحمله على العطف لا يؤتى المعنى المقصود ولا يتبين

واقسامه
ولوا حقه

به المعنى المقصود كما ذكرنا في استواء الماء والخشب فالمانع من الخجل على
العطف يتبين ان يكون عدم صحة اذا المعنى المقصود لا لزم من العطف فقط
وهو كونه عطف على مضمر مجرور بحقيقه اذا اتفق هذا المانع للعطف
مع كونه العطف وهذا السؤال يرد عليه وعلى صاحب الفصل ايضا
واذا لم يكن بعد فعل او معناه لم يستصحب كحل رجل وصيغته وكذا ان
زيد فاعلم وان كانا مذكورين بعد الواو لم يمنع لم ينضم لان رضى
انما يكون بعد فعل او معناه من رضى تأوله على كونه يكون فانه يجوز ان ينضم
في احوال الفعل ومنه اي وما حاز فيه النصيب ان لم يذكر فعل او
معناه بتاويل احوال كان قوله ما انا والسفر في مثلي واخره غير
بالذكر المضبوط لان المعنى ما يكون انا مع السفر في مثلي واذا كان اي
واذا كان المذكور بعد الواو لم يمنع بعد فعل وحسن مع ذكر العطف
جاز لان موانع في ان العطف عن الالتحاق كوجوبه ايا وزيد بالرفع
والنصب يعني اذا لا المرفوع المتصل بالمنفصل جسد العطف مجرور
ان يحمل على العطف ويرفع وان ينضم على المفعول معه اقول كذا
كشفت من دولهم اقول فلان ضا جكا اذا ابلان اسنانا ويرد عليه النظر
المذكور ايضا من حيث ان العطف المحذره لا يؤتى المعنى المقصود
اذا لا يتبين المعية هذا فيمن جعل الباب قياسا ولم يقتصر على السامع
بغنى انه اخل في باب المفعول معه انه هذا هو قياس سائر المقاميل
او هو مقصور على السامع كما هو مذهب بعضهم وقوله هذا اشارة
الى البحث المذكور من اول باب المفعول معه الى ههنا بغير ذكرنا
مما قبل ان يكون الخجل على المفعول معه وعلى العطف وهذا اما
سليم

ان كان مع من استفادوا الخضوع فقد اخرج مذكورين قسم الطرف او الحاز
والجور الى نحو ويستحق فالاستحقاق ما كان منقطع جاصلا فيه فلهذا اوجه
غير خارج عنه فلو كان رضى في الدار فان مع من استفاد منضمين للطرف
الافيه خلاق فكره جلت على السامع فان متعلق الطرف هو الفعل
الحاز عن الطرف وهو جلت والطرف الذي يتضمن متعلقه سم استفاد
بشرطين احدهما ان يكون المتعلق من مرفوع العاقبة كحصول ودر استفاد
والكون ونظايرها والثاني ان يكون ذكر المتعلق مقدرا في الطرف غير مذكور
لفظا فالحاصل ان المستفاد انما يطلق اذا اخرج فيه امور ثلاثة احدها
كون المتعلق متضمنا فيه والثاني ان يكون من مرفوع العاقبة والثالث
ان يكون مقدرا غير مذكور واجتزنا بالاول عن مثال مرفوع فان
المتعلق وهو المورد ليس متضمنا في الحاز والمجور وان هذا غير خارج
عن الطرف واجتزنا بالثاني عن قولنا رضى في الدار اكل في الدار اذا
وجد رضى معينه للمقدّر فمعنا المتعلق متضمن مقدرا في الطرف وكفه
ليس من مرفوع العاقبة ولذلك احتجنا الى قوله معينه واجتزنا بالثالث
عما اذا كان المتعلق متضمنا في الطرف فحينئذ يقال العامة كونه مذكور لفظا
كوزيد حاصل في الدار وقوله اذا كان العامل شيئا من خارج يعني انه
يكون العامل خارجا عن الطرف ليس متضمنا له سواء كان ذكر العامل
فعلا كوزيد زيدا ومعناه كوانا ما زيدا والمستفاد خور زيدا
الدار فان مع من حاصل متضمن في الطرف وهو من مرفوع العاقبة
ومع من مذكور واتصافه اي وان صار المفعول به بواسطه عرف
جدا لا يخفى لفظا لانه مجرور لفظا من تابعه نحو زيد خور في الجمل
وعرفوا

اذا قلنا انهما مع ما من يقول هو مقصور على الشان فلا يكون خور
لا يربط على طرفي بل يقتصر على ما ورد به السامع ويصير مقصودا
ان يكون المفعول معه مضرا منفصلا كقوله وكان اياها كذا ان لم
يقع عن الماء اذ لاقاه حتى تقدر اى وكان العاشق مع المحبوبة كذا
ان لفظان لم يقع عن الماء يعني شرب وما افاق عن شربه اى ما تركه
حتى تقدر وتقطع من غاية الشرب والترك كانه امثلا بحيث كاد ان يقطع
لا مثالا ولا لا يتقدم عاولة اى لا يعلم المفعول معه عاملة فلا يقال وزيد
لان يربط العطف من غير تقدم مفعول عليه ولا نهى سائر المقاميل
في القوم ما يحظر تقدمه عنها ومنها اى ومن اوج المقصور المفعول
به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وانما الخجل المفعول به عن سائر المقاميل
مع انه اقواها لانه ذكر في المثال كذا في العاقبة ولولا ذلك لم يقتصر
هذه المباحث متعلقة بين المفاعيل وهي اجنبية بالنسبة الى سائر المقاميل
واذا اخذ المفعول به لم يقع هذه المباحث متعلقة بين المفاعيل والمزاد
بوقوع الفعل متعلقه كما لا يقول بروية كما سياتي في تحقيق الفعل المتعدي
اما بغير واسطه كضرب زيد وهو الفارق بين المتعدي من مرفوع العاقبة وغير
المتعدي يعني ان المفعول به هو الفارق بين القسمين فان سائر المقاميل
مشتركة فيه الازم والمتعدي وتكون المفعول به واجدا كضرب زيد فاضلا
الى الثلاثة كما عطف زيدا وصفا وارتفع زيدا فاعلم ما سياتي في المتعدي
من مرفوع العاقبة واما بواسطه حرف جيز وتسمى طرفا ايضا لمشاركه الطرف
لكونه ايضا بواسطه حرف فلفظ آخر مبدا مجرور اى فيعنه لفظا
كان العامل شيئا من خارج فعلا او معناه ومستفاد اى بعينه مستفاد

اي

مرفوع

واحد فواسق عن قصدها جازيا فان قوله وغورا يحذف على محل في
الحال هذا المحذور فقط يعني اذا قلنا مررت برية فلعن زيد الذي هو محذور
لفظ منصوب محلا فان الجار هو المفعول للعلل فهو مفعول لعن الفعل حتى يصير
لعن جاوزت وقع المنصور محلا له لفظ زيد فقط لا الجار والمحذور يستقيم
اي المفعول به عامله اذا اريد لا اختصاص بحوزة اضرته وبعمر مررت وتكون
كثيراى التثنية في تصحيح صدر الكلام نحو اى رجل ضربه وتثنية اى العظم
اذا كان العامل مقدر لفظا نحو ضربت زيدا احسن فلا يجوز تقديم المفعول عليه او
تقديم الجار عليه لان احسن لانه يتغير المصدر اى ضربتك زيدا واسم فعل نحو
زيد زيدا لا يتقدم عليه مفعوله او فعل بعينه نحو ما احسن زيدا واحسن زيدا
او مضافا اليه اى اذا كان العامل مضافا فلا يجوز ان زيدا اعظم ضارب وهو مفعول
ان زيدا غير ضارب متاؤل هذا البراء فان زيدا مفعول المضاعف اليه وقد تقدم
واجاب انه متاؤل وناويله ان غير مفعوله لا فكأنه قال ان زيدا اضرارت
فهو في التقدير غير مفعول المضاعف اليه ويصير كل منهما اى من المفعول به
بواسطه وبغير واسطه يعني يكون كل واحد منهما مفعولا متصلا بحزمتك
في المفعول بغير واسطه ومررت بك في المفعول بواسطه ومررت لا غير
اي المفعول لا بواسطه يكون متصلا اذا فصل بينه وبين عامله بالا او
مقتاة او تقدم اى المفعول العامل او انجز عامله نحو ما ضربت زيدا قال هذا
مثل لما وقع المفعول بلا واسطه مفعولا متصلا وقد فصل بينه وبين عامله
بالا اذ لا يمكن ان يتصل باله ونحوه ما شئت اى اذا ما تفرج جازيا لا
محاورنا الا ان كليات او رده على ان المصدر وقع متصلا بطلا
فاجاب انه شاهد وهذا وان لم يكن

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

يكون عاملا لعلها ولكن اختبر انفسهم نظرا الى اصله وقد جعلت
 نفس تمييز الصفة لضمها كما يفرح العظم ناهيا اليه من قصدية للشرط
 من مؤنة رت فيهما اياه اطيحا وجماعة والذات قليل عيناها في بين كذا بين
 لفتها نتي وشدة صهايا بالذكار ذباها وقد جعلت البنية الصفة تقول
 قد جعلت نفس تمييزها لضمها صفة يفرح لها الفاء العظم واللام
 في لضمها يتعلق بفرحها والمجمل صفة صفة و اضاف الفاء الى ضمير
 الصفة لان الصفة اما هو الفاء والمما في لضمها كما يعود الى الصفة
 فانصباها كائنات المصادر وكان القياس لضمها اياها لما ذكرنا من ان
 المختار في الغالب انفسه التام هكذا اكره في التعليق وذلك لان المما
 في لامها اني ان يقول طاب نفس الشدة التي اصابني لوقوع الفاء حين
 اعظم منها والصفة عبارة عن الشدة وهي اثنان قصدها يفرح نوقعا في قول
 ما طابها له وجعل هذه من انفس المقاربة التي يمكن ان يكون خبرها فعلا مضارعا
 ووجه لصفة مفعول تمييز افعال العمل في مفعول وليس مفعول في المفعول
 من اجل الشدة لم ترد اياها طاب لاجل الصفة واما طابها والتعليل
 هو قوله لضمها كما ان طاب نفس لما اصابني من الشدة لاصابة من فقد
 فلها على الوجهين مفعول لصفة من فوهم غصته الشدة وقوله لضمها كما
 من فوهم غصته الشدة لان الفاعل ههنا ضمير من اصابها وضمير المفعول
 ضميرها الى لضمها اياها فهي مفعولة لخاصة ليجبها مفعولة لخاصة
 ويجوز ان يكون الموضوعان من صفة الشدة لا ضميرها ويكون قوله يفرح
 العظم ناهيا مبالغة في انه عن الشدة غصا فوفا بلع ممتلئ ما يلح
 الغصن وتسمى بلوغ النابس العظم عن ذكر والضمير الاول في موضع

٥٨٨
 ٥٨٩
 ٥٩٠
 ٥٩١
 ٥٩٢
 ٥٩٣
 ٥٩٤
 ٥٩٥
 ٥٩٦
 ٥٩٧
 ٥٩٨
 ٥٩٩
 ٦٠٠
 ٦٠١
 ٦٠٢
 ٦٠٣
 ٦٠٤
 ٦٠٥
 ٦٠٦
 ٦٠٧
 ٦٠٨
 ٦٠٩
 ٦١٠
 ٦١١
 ٦١٢
 ٦١٣
 ٦١٤
 ٦١٥
 ٦١٦
 ٦١٧
 ٦١٨
 ٦١٩
 ٦٢٠
 ٦٢١
 ٦٢٢
 ٦٢٣
 ٦٢٤
 ٦٢٥
 ٦٢٦
 ٦٢٧
 ٦٢٨
 ٦٢٩
 ٦٣٠
 ٦٣١
 ٦٣٢
 ٦٣٣
 ٦٣٤
 ٦٣٥
 ٦٣٦
 ٦٣٧
 ٦٣٨
 ٦٣٩
 ٦٤٠
 ٦٤١
 ٦٤٢
 ٦٤٣
 ٦٤٤
 ٦٤٥
 ٦٤٦
 ٦٤٧
 ٦٤٨
 ٦٤٩
 ٦٥٠
 ٦٥١
 ٦٥٢
 ٦٥٣
 ٦٥٤
 ٦٥٥
 ٦٥٦
 ٦٥٧
 ٦٥٨
 ٦٥٩
 ٦٦٠
 ٦٦١
 ٦٦٢
 ٦٦٣
 ٦٦٤
 ٦٦٥
 ٦٦٦
 ٦٦٧
 ٦٦٨
 ٦٦٩
 ٦٧٠
 ٦٧١
 ٦٧٢
 ٦٧٣
 ٦٧٤
 ٦٧٥
 ٦٧٦
 ٦٧٧
 ٦٧٨
 ٦٧٩
 ٦٨٠
 ٦٨١
 ٦٨٢
 ٦٨٣
 ٦٨٤
 ٦٨٥
 ٦٨٦
 ٦٨٧
 ٦٨٨
 ٦٨٩
 ٦٩٠
 ٦٩١
 ٦٩٢
 ٦٩٣
 ٦٩٤
 ٦٩٥
 ٦٩٦
 ٦٩٧
 ٦٩٨
 ٦٩٩
 ٧٠٠
 ٧٠١
 ٧٠٢
 ٧٠٣
 ٧٠٤
 ٧٠٥
 ٧٠٦
 ٧٠٧
 ٧٠٨
 ٧٠٩
 ٧١٠
 ٧١١
 ٧١٢
 ٧١٣
 ٧١٤
 ٧١٥
 ٧١٦
 ٧١٧
 ٧١٨
 ٧١٩
 ٧٢٠
 ٧٢١
 ٧٢٢
 ٧٢٣
 ٧٢٤
 ٧٢٥
 ٧٢٦
 ٧٢٧
 ٧٢٨
 ٧٢٩
 ٧٣٠
 ٧٣١
 ٧٣٢
 ٧٣٣
 ٧٣٤
 ٧٣٥
 ٧٣٦
 ٧٣٧
 ٧٣٨
 ٧٣٩
 ٧٤٠
 ٧٤١
 ٧٤٢
 ٧٤٣
 ٧٤٤
 ٧٤٥
 ٧٤٦
 ٧٤٧
 ٧٤٨
 ٧٤٩
 ٧٥٠
 ٧٥١
 ٧٥٢
 ٧٥٣
 ٧٥٤
 ٧٥٥
 ٧٥٦
 ٧٥٧
 ٧٥٨
 ٧٥٩
 ٧٦٠
 ٧٦١
 ٧٦٢
 ٧٦٣
 ٧٦٤
 ٧٦٥
 ٧٦٦
 ٧٦٧
 ٧٦٨
 ٧٦٩
 ٧٧٠
 ٧٧١
 ٧٧٢
 ٧٧٣
 ٧٧٤
 ٧٧٥
 ٧٧٦
 ٧٧٧
 ٧٧٨
 ٧٧٩
 ٧٨٠
 ٧٨١
 ٧٨٢
 ٧٨٣
 ٧٨٤
 ٧٨٥
 ٧٨٦
 ٧٨٧
 ٧٨٨
 ٧٨٩
 ٧٩٠
 ٧٩١
 ٧٩٢
 ٧٩٣
 ٧٩٤
 ٧٩٥
 ٧٩٦
 ٧٩٧
 ٧٩٨
 ٧٩٩
 ٨٠٠
 ٨٠١
 ٨٠٢
 ٨٠٣
 ٨٠٤
 ٨٠٥
 ٨٠٦
 ٨٠٧
 ٨٠٨
 ٨٠٩
 ٨١٠
 ٨١١
 ٨١٢
 ٨١٣
 ٨١٤
 ٨١٥
 ٨١٦
 ٨١٧
 ٨١٨
 ٨١٩
 ٨٢٠
 ٨٢١
 ٨٢٢
 ٨٢٣
 ٨٢٤
 ٨٢٥
 ٨٢٦
 ٨٢٧
 ٨٢٨
 ٨٢٩
 ٨٣٠
 ٨٣١
 ٨٣٢
 ٨٣٣
 ٨٣٤
 ٨٣٥
 ٨٣٦
 ٨٣٧
 ٨٣٨
 ٨٣٩
 ٨٤٠
 ٨٤١
 ٨٤٢
 ٨٤٣
 ٨٤٤
 ٨٤٥
 ٨٤٦
 ٨٤٧
 ٨٤٨
 ٨٤٩
 ٨٥٠
 ٨٥١
 ٨٥٢
 ٨٥٣
 ٨٥٤
 ٨٥٥
 ٨٥٦
 ٨٥٧
 ٨٥٨
 ٨٥٩
 ٨٦٠
 ٨٦١
 ٨٦٢
 ٨٦٣
 ٨٦٤
 ٨٦٥
 ٨٦٦
 ٨٦٧
 ٨٦٨
 ٨٦٩
 ٨٧٠
 ٨٧١
 ٨٧٢
 ٨٧٣
 ٨٧٤
 ٨٧٥
 ٨٧٦
 ٨٧٧
 ٨٧٨
 ٨٧٩
 ٨٨٠
 ٨٨١
 ٨٨٢
 ٨٨٣
 ٨٨٤
 ٨٨٥
 ٨٨٦
 ٨٨٧
 ٨٨٨
 ٨٨٩
 ٨٩٠
 ٨٩١
 ٨٩٢
 ٨٩٣
 ٨٩٤
 ٨٩٥
 ٨٩٦
 ٨٩٧
 ٨٩٨
 ٨٩٩
 ٩٠٠
 ٩٠١
 ٩٠٢
 ٩٠٣
 ٩٠٤
 ٩٠٥
 ٩٠٦
 ٩٠٧
 ٩٠٨
 ٩٠٩
 ٩١٠
 ٩١١
 ٩١٢
 ٩١٣
 ٩١٤
 ٩١٥
 ٩١٦
 ٩١٧
 ٩١٨
 ٩١٩
 ٩٢٠
 ٩٢١
 ٩٢٢
 ٩٢٣
 ٩٢٤
 ٩٢٥
 ٩٢٦
 ٩٢٧
 ٩٢٨
 ٩٢٩
 ٩٣٠
 ٩٣١
 ٩٣٢
 ٩٣٣
 ٩٣٤
 ٩٣٥
 ٩٣٦
 ٩٣٧
 ٩٣٨
 ٩٣٩
 ٩٤٠
 ٩٤١
 ٩٤٢
 ٩٤٣
 ٩٤٤
 ٩٤٥
 ٩٤٦
 ٩٤٧
 ٩٤٨
 ٩٤٩
 ٩٥٠
 ٩٥١
 ٩٥٢
 ٩٥٣
 ٩٥٤
 ٩٥٥
 ٩٥٦
 ٩٥٧
 ٩٥٨
 ٩٥٩

فعلها على الوجهين مقول للضميمة من قولهم غصنة الشجرة وقوله غصتها
من قولهم غصت الشجرة لان الفاعل ههنا ضمير من اصابها وضمير المفعول
ضميرها اى الضميمة اياها فهي مفعولة لا خاصة لايها مفعولة لا فاعلة
ويجوز ان يكون الموضعان من ضمير الشجرة لا ضميرى ويكون قوله بقدر
العظم نائما مباعدة عن انه غصن الشجرة غصنا فواتا بلغ ضميرى ما يبلح
العصن وتنبى يبلوح الثابت العظم عن ذكره والضمير لا قول فى موضع

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a list of names, is visible on the left side of the page. The text is written in dark ink and appears to be a list of names or a signature.

يقولون مركبا لانه مستيقن مقدم اذ التقدير لا جواريا ذوات الال نقديم
كل السنتين مقدم مشبه بالفعول فلذلك ذكره هنا واما ضرب الال
هذا مشار لما وقع المفعول منفصلا وقد فصل بينه وبين عامله بالافى التقدير
اذ التقدير ماضى مثل اياك و اياك اعني فاشمعي يا جارة هذا مشار لما
تقدم العامل وهو اعني والاصل اخذت لما تقدم صار منفصلا فله سهل
بن ماله الفزاري حين راي اخذ جارة بن لام ووقع في نفسه شي منها
فجلس في فتا الخنا يوافيها ومن سمع كلامه لم يجعل لثبته يا اخذ خبر الخذو
والجسارة كيف تزين في فتى فزاره اصبحت يهوى جرة بظارة اياك اعني
فاشمعي باجاده يصير لمن تصرف كلامه الخاطب ويعرض بغيره ما يتقن
له وهو حاضر و اياك و برسل هذا ممل لما امر عامله وهو اتق كما سياتي
في التحذير ان شاء الله تعالى واد اضر المفعول في باب اعطى وعلمت
جار ان يتصلا وان يفصل الثاني وهو المختار في القايدين وفي باب
علمت مطلقا اي في باب القايدين وغيرهما يعني اذا كان المفعول مضمرا
في باب اعطيتك والمحقق علمتكم و جاز ان يفصل مرئول وهذا الثاني
كواعطيتك اياه وعلمتكم اياه وهذا هو المختار في القايدين فما اعطيتك
اياه قوله وفي باب علمت يعطوف على قوله في القايدين يعني وانفصل الثاني
هو المختار في باب علمت مطلقا كوعلمتكم اياك وعلمتكم اياه وعلمتكم اياه
قوله مطلقا شمل هذه الثلاثة وانما كان المختار في علمت اتصال الثاني
لان له المفعول الثاني بمنزلة خبر المبدأ وخبر المبدأ اي ان يكون منفصلا
فاذا وقع مفعول علمت كان انفصاله هو المختار لان خبر المبدأ
لا يمكن ان يكون مقصلا لان عامله ليس بلغضي وهما يمكن انفصاله

سواء معماري
شيش القطر على
وان ينصلح
باب

خفض بالاضافة وهو فاعل في المجرى والضمير الثاني في موضع نصب على المفعول
 المصدر لان ضماها وفتحها العظمى ناهيا في موضع صفة انما الضمير مرادى وفصل
 للضموزة بالحركة والمجرور وهو لضميرها وبضعف لاجل الفصل بين الصفة
 والموصوف بالاحقيق وانما في موضع صفة لتفكر فيها اذ كنهها لضميرها هنا
 مثلها لان الضمير مرادى لم يقيد بزمان وانما اصلها مثلها فيموز المجرى مراد
 ومثل كلمة وان اخبين الى المعرفة فحاز ان يوصف بالجملة ويجوز ان يكون مفعول
 العظم ناهيا جملة مستأنفة لتبين اثر الضمير في الموصوفين جميعا فلما وضع
 لها من اعرابها لم يقع موقع مفعول واذا اتصلت الى المفعول وجعلت
 المتكلم على غيره لما تأخير القابض عنه بعد ما لا يعرف لان المتكلم اعرف
 من غيره والمخاطب المتكلم لما اعرف من العابد فلما ذكر ما يحب تأخير القابض
 عن غيره نحو اعطاه بذكر ربه مثال لتقديم المتكلم على المخاطب واعطيتك
 مثال لتقديم المخاطب على القابض واذا افضل الثانية لم يجب ان تقدم مرادى
 نحو اعطيتك اياه ويجوز اعطيته اياك ايضا ويخفى في المفعول لفظا ويتراد
 معنى نحو هذا الذي يعني الله رسولا الى عبده وقاض حجة ما تؤمن الى ما تؤمن
 الى تشديد عم وجوهها يوجب الى الموصول يعني اذ رجع الضمير المنصوب
 الى الموصول فانه جائز ان يحد لفظا ويراد معنى الله سبحانه ان يعود الى
 الموصول ضمير اذ لم يكن سبقة عايد اليه الى الموصول مذكور الا في ضمير
 يعني انما تكلم ضمير المفعول محذوف لفظا ومراد معنى اذ كان هو عايد الى الموصول
 اما اذا سبق عايد الى الموصول فلا يحد لفظا ويراد معنى لانه لا ضرورة
 اليه لان العايد الى الموصول قد وجده قبله فالضمير القابض مستغنى عنه
 فلا يرد معنى لانه لما يرد اذا احتج اليه لكونه في صلة الموصول ومعنى

او
میر
ن

في كل منادى مفرد يدخل عليه حرف الهمزة سواء كان متصرفا قبل الهمزة كذا وبالنسبة
لها رجل وعلى هذا يابز الهمزة الحرف رقا ونصب لان الهمزة حكم كنه كنه المفرد
بنا على ما ذكرنا من كون مرصافه فيه غير حقيقته فهو في حكم مرصافه وانما
يابز الهمزة حكمه واذا كان الهمزة مرصافا او منصوبا فالنصب ليس مرصافا
يابز الهمزة حكمه هذا مثال لما كان الوصف منصوبا فنحن ان المنادى الموصوف
فيجب نصب الموصوف في الموصوفين اما اذا كان الوصف منصوبا لان حكمه المنادى
والمنادى المضاف منصوب كذا الوصف واما اذا كان مضافا لمنادى مضاف
النصب ايضا الوصف لا يتابع لما ينصب لفظا ومجلا وكذا سائر التواضع فان
حكمها حكم الوصف اذ كان مفردا كحرفه الوصف والنصب واذا كان مضافا
او مضافا فيجب فيه النص ايضا لان البدل والتحرير وغيره من المعطوفات التي
لا تمنع دخول تابعها فان حكمها حكم المنادى بكنية مطلقا مفردة او مضافة
او بعد مفرد او مضاف لسائر التواضع مضافة اي كما ان سائر التواضع مضافة حكمها
انصاح المنادى مطلقا اي انه لو كان منادى لكان كنه نصبها فالنصب المضاف
بين البدل وهذه المعطوفات التي لا تمنع دخول تابعها وبين سائر التواضع
مضافة هو ان حكمها حكم المنادى مطلقا يقول يابز زيد وباريد مضافا غير
اذا ابدل ذكره فالتالي المنادى المفرد والثاني المضاف وفي جعله زيد بدل
من زيد نظر فانه لا يبدل لفظي لا بدل وباريد وعزوه فاعلم من المعطوف
بحرف الهمزة لا تمنع دخول باعليه وباريد وعبد الله مثال المضاف منه
م ذكره امثلة التواضع غير البدل والمعطوف بحرف المذكور وقال يقول يابز
واجمعون الهمزة على اللفظ والنصب على المحل هذا مثال للالف المفرد وكلهم
او كلهم مثال للالف المضاف وذكر كلهم وكلهم فالغيبه في كلهم نظرا الى اللفظ
والحكاية نظرا الى المعنى

باب في نصب المضاف
والمنادى المضاف
والمنادى المضاف
والمنادى المضاف

الاول

باب في نصب المضاف
والمنادى المضاف
والمنادى المضاف
والمنادى المضاف

وياعلم يابز وسائر ابا عبد الله هذا مثال لعطف البيان مفردا او مضافا وچار
في قوله اني واشغار شجرين لاني يا تضر تضره نصرا او جمل او جمل اخرها ان
بضم الراء وبضم اللام والثاني والثالث على عطف البيان من موضع الراء او على
المصدر بضم الراء تضر تضره او على ان الاول عطف بيان والثاني مصدر
وبالعكس والثاني ان بضم الراء ويرفع الثاني على انه عطف بيان من اللفظ
ونصب الثاني على الموضوع او على المصدر والثالث ان بضم الراء والثاني على
ان الثاني بدل من الراء او ان الثاني لفظي له ونصب الثالث ماعلى عطف البيان
او على المصدر والثاني ان بضم الراء ونصب الراء ونحو الثاني بالاضافة على ان يكون
المضاف اليه جنسيا كما يقول طلحة الخير وحام الجود والتسليم للتعظيم ونصب
الثالث ماعلى عطف البيان او على المصدر او يكون الراء جنسا والثاني على ان
فكانه خطيب التمر يحيا كما قال ايا جود مخن نايه فمنا نحا جني فاني اي مخن
سواك شمع وعلى هذا المثال لا يكون الا مصدر او يابز وعزوه والجار هذا مثال
للمعطوف بحرف المنصوب دخول باعليه فحرفه الوصف والنصب ونصبه ونحو
الخليل في المعطوف اي هذا المعطوف المذكور اللفظ يابز ضربت حول زيد
بالد ايضا كالاول فرفع وباريد وعبد الله النصيب لا يلفظ
على المعنى اما بحرفي على الموضوع لافي اللفظ بدليل ضربت حول زيد
بالنصب وباريد والقياس الرفع اي يختار الرفع فيما يصح نزع اللام عنه كجس
فان الصفة اذا جعلت على جاز ايات اللام فيه ونزعه والنصب اي يختار
النصب فيما لا يقع اي نزع اللام كالتحريك والصحيح مما غلب من الشايه ايها
اوصفه ووجه الفرق انه اذا صح نزع اللام عنه جاز نزع دخول حرف
الله عليه فكان الراء ان يختار حكمه المنادى واذا لم يصح امتنع

نحو

والجار

اجزال باعليه فكان الراء بان تجعل شعا ورا يتابع على موضع المعنى هو الراء
وقيل اختيار المجرد في العلم كالحارث والقياس الرفع وفي غير العلم كالرجل
والظالم النصيب لان اللام مع العلم لا تمنع من تقدير حذف اللام لعدم اعادة
التعريف ونحو الرجل لا يمكن ان يكون بزيادة لافاقا في التعريف وهي معاقبة
مرصافه وكما ينصب مع مرصافه كذا مع المعاقبة لهما والراء الراء حيث حكم
يسوعوا يابز ودخل كانهم كرهوا بناء من غير علامة تعريف بخلاف العلم
اي الرجل اذا عطف على المنادى المصنوع كويابز والرجل لا يصح تقدير
نزع اللام عنه اذ لم يسوعوا يابز ورجل كانهم كرهوا بناء من غير علامة
تعريف يعرف انه انما يكون مضموما بوقوعه موقع المصنوع ومشايعته له لو لم ينفرد
معرفة وهي انما نزع اللام ثم يبق فيه تعريف اللام وليس باقية فخر خلا
عن علامة التعريف فلا يشابه المصنوع فلا يصح خلاف العلم فانه يسمى المصنوع
بالايراد والتعريف فاذا كان المعطوف على جاز ضمة لوجود مشايعته المصنوع
وهو الراء والتعريف فاذا قبل يابز ورجل لم يجر لهما مشايعته المصنوع
لعدم التعريف وفيه نظرا لان الواو تقوم مقام بافليس خاليا عن علامة التعريف
وهو في التقدير خلاف ما اذا حذف يا ابتداء عن اسم جنس نحو رجل بشر
بارجل مخلوقه عن التعريف لفظا ولعدم قيام ما يقوم مقامه واذا وصفت
المصنوع باين وهو بين علمين بين المنادى مفع على العطف انما جاز محذوف الراء
نحو الثاني ونحو الراء مفعلة كلمة واحدة ويديره بالمصنوع كيجز العلم
المضاف كويابز عبد الله بزيد فانه ليس من الباب وقوله بين علمين شدة
لفظ المنادى فانه اذا وقع بين علمين كثر في الاستعارة فاختار
فتجسه طلبا للتحفة فيما هو كثر استعمال وفي اللفظ ذي تساهل اللهم
قالا العلم الموصوف باين

مذكور

حرف

مضافا الى علم وفي بعضه الجملان اذ الراء بين علمين حاز ان يكون مضافا وان لا
تكون كويابز لاني لعزوه فانه بين علمين وليس مضافا وهذا الحكم يختص
بالاضافة واما قال ونزولا لان مثل هذا الراء انما جاز كلمة واحدة كانه
وامرؤ وهي كلمتان وكان حتما ان لا يجوز الراء فيما ولكن لما تكرر مرة
كلمة واحدة لشدة التصاق الصفة بالموصوف كانهما كلمة واحدة وهذا
الراء خارج عن القياس من وجهين احدهما ان الراء على التواضع هي
جمل الراء تابعا للثاني والثاني ان حركة الثاني حركة اجراء وحركة الراء
حركة توكيد وليس موازيا له في الحركة لانه من حيث صورة اللفظ ولو قيل في
المنادى للتحفة فيما كثر استعماله من غير التعليل بالاتباع كان اولى لعدم
ارتكابه مخالفة الراء من وجوه اثنان ذكرناهما والثاني جعل الكلمة من
كلمة واحدة مع كون الصفة مضافة بخلاف ما اذا لم يصح على اشتراط المذكورة
من كون المنادى موصوفا وكونه مضموما وكون الصفة ابتداء وكونه بين علمين
فانه اذا اشتمل على القيود المذكورة اشتمل في المنادى وكذا لا غير القيد
فحذف التنوين الموصوف باين بين علمين معزولة وكذا ان الموصوف
بالاين الموصوف كما ذكر في غير المنادى حكمه المنادى وهذا التشبيه
لا يتحقق لانه تنزيها من كلمة واحدة دون حكم فتح المنادى وهو
ظاهر دون الراء لان هناك الراء الراء الثاني وهي الموصوف
ما على جوازهم دفقا ونصبا وكذا غير انه خرف منه التنوين والتشبيه
في تنزيها من كلمة واحدة فقط والثاني قوله فحذف التنوين اي كثر
لمن كلمة واحدة او مترجما سبب حذف التنوين واما حذف التنوين اذا
وجدت القيود المذكورة وهو كون الموصوف موصوفا باين وكون الراء
واتفا من علمين وكونه

لان الراء مضاف

اتباع

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الفعل يتصل بالفاعل ويكون على طريقة الله تعالى

المواضع التي يفتقر فيها الفعل قياسا بان لا يختصا ويكون على طريقة الله تعالى
نحو ان الفعل كذا انما هو الخلق وانما مقتضى الرب يقول كذا ولا يفتقر فيه حرف
النداء على كذا بغير الله ان تذكر انما الرجل يستعمل في النداء لارادة
تخصيص المخاطب بطلب اقباله عليه لم يستعمل للاختصاص المجرى من غير
طلب اقبال بل للاختصاص المجرى من غير طلب اقبال بل للاختصاص والنداء
فقد ذكر الفعل كذا انما الرجل الفعل كذا المختصضا من بين الرجل فهو على
صيغة النداء وليس بندا ولا كذا لا يفتقر فيه حرف النداء على غير طريقه اي
ويكون على غير طريقة الله تعالى ان لا يصلح ان يكون منادى نحو كذا الرجل
اقرض الناس اي اخض الغنم ولا يصلح ان يكون منادى لانه مفعول
باللام وقوله بنافذ يفتقر الضميمة اي بنافذ يفتقر الضميمة واخض غنما
والشعر لزونة والضميمة بالفتح جمع ضميمة وهي سبعة تفتقر من ررض
كالخان ومنها اي ومن المواضع التي ينصب على الاختصاص ما ينصب
على المذموم او الشتم او الترحيم كقوله اخذ الله اخيرا بالنصب اي اخيرا
الحمد وامرته واخذ الله اهل المكة اي اعني اهل المكة وجماعة الكعبة
وبين ثمانية بنصب حاله اي اخذ جملة الكعبة اما من فراهها بالرفع فهو
خبر المبتدأ وهو امرته ومروته به المتكلمين اي انزع المسكين والفقير عليه السلام
اي القائل على بنصب على المذموم ونحوه التعريف وقد جاء في قوله يا واثق
اي يشترط جمل وشعنا مواضع مثل السعالي وقوله فاو زكها مفعول
خافها به ابن الاخي لا لعلها كالجمال اي اورد الغنم من مرصدا اي
مكانا يرضى به الصايد للوحش خافها به ابن الاخي بعد الصايد وقيل
للصايد ابن الاخي لانه يمكن بالليل للصياد لعلها حال ابن الاخي

قال

ما شقيا بالارض ليجف عن الصيد وشعنا ينصب على الترحيم الشفائي جمع
سقطا وهي احدى الخيلان والمراضع جمع مراضع وهي الكثرة من رضع
او جمع مراضع واشبع الكثرة ومنها اي ومن المواضع التي ينصب فيها الفعل
قياسا للتقدير وهو اياها منصوب بتقدير اياها بقية كقوله كذا اياها
وامر زكها والسبب اي ونزع راسك عن السيف ونزع السيف عنك فان
ترجم مازن واسمه ان كذا المازن اسير بجرا الفرس في فقتبت الرديح
لنقل كذا الحال المازن دون اسير فقال لم تفتت مازن راسك والسيف
فلعله شاه مازنا باسم ابيه وقيل انه ترجم مازن وفيه شبهة واذن ترجم
ما ليس بعلم وجذب حرف قيل بالنسبة وانما ركبنا شدة وخبر لان اسمه
كرام وهو مازن اي اتق نفسك ان تعرض للابيد وراسك ان يهلك وانما
ذكر النفس ولم يقل اتق لان الفاعل والمفعول لا يكونان ضميرين شي واحد
من في افعال القلوب فتذكر نفسك النفس ليكون المفعول مطعرا لا محال
مضمرا في حذف الفعل ثم حذف المضاف فاعرب المجرور باعراب المضاف
فصار ضميرا منفصلا وتقول اياك من راسك و اياك من ان تحلف من راسك
وان تحذف ولا تقول اياك من راسك لان راسك بتقدير حرف الجر والعطف يقع
مستعمل للتقدير على وجهين احدهما بحرف الجر وحرف الجر بتقدير كذا
داخلا على اسم نحو اياك من راسك وتكون داخلا على اسم حيزه نحو
اياك من ان تحذف والتاني ان يترك حرف العطف اما داخلا على اسم نحو
اياك من راسك او على اسم حيزه نحو اياك من ان تحذف وقد حذف حرف
الجر مع ان يقال اياك ان تحذف اي من ان تحذف ولا تحذف من راسك
فلا يقال اياك من راسك اي من راسك وانما حذف حرف الجر من ان ولم
يحذف حرفه من راسك لان

الشعر

فرا

اي باعد نفسك

ان يستعمل بصلته فناسر تخفيفه فحذف الجحوظ خلاف الاسم المفعول
فانه لا حول فيه قوله لا متنازع بتقدير حرف الجر والعطف معناه لانه لا يجوز
اياك من راسك لانه اما ان يكون المحذوف حرف الجر او حرف العطف وكلاهما
ممتنع فلذلك لا يمتنع واما قوله فاياك اياك المحذوف لانه اي الشدة كما لا يشترط
جائز فيشاهد ان يجوز على الضرورة او على ان المراء مصدر جار مجزى ان
تأري اي افعلي انه شدة في كلامي متصوفا بفعل مقدر وما قبله مستعمل
وهو فعل التحليل هذا سؤال وجواب فالسؤال ان المراء حذف منه حرف
الجر مع انه اسم نحو من راسك فكان ينبغي ان لا يجوز حذف حرفه منه فاجاب
بوجوه اربعة احدها انه شاذ والتاني انه محمول على ضرورة الشعر يعني انما ينفع
في سجع الكلام والتالث ان المراء مصدر والمصدر مقدربان والفعل كما
تقول اعجبني ضرب ريد اي ان ضرب ريد فاما المراء لانه ان تاريد والتابع
انه ليس من هذا الباب بل المراء منصوب بفعل مقدر فكانه قال بعد تمام
الكلام اخذ المراء او ذكر المراء منه مذكورا فيقول قوله تحذيرا مما بعده
فالتحذير هو المنصوب بتقدير اتق وهو منقسم الى قسمين احدهما ان يكون
تحذيرا مما بعده كالصور السابقة والتاني ان يذكر المحذوف منه مذكورا نحو راسك
من راسك والجدار الجدار والصبي الصبي والطريق الطريق اي اخذ
من راسك والجدار المتداخي واخذ ايضا الصبي وخذ الطريق فاما يلزم
حذف العامل في هذا القسم لانه مذكور فهو نظير زيد ضربا ضربا واما اذا
افرد ولم يذكر لم يلزم حذف عامله ومنها اي ومن المواضع التي ينصب
فيها الفعل فيها سا مازن او يكون مذكورا ايضا كقوله اياك اياك ان من
لا اياك لتسبح اي العجبا بغير سلا اي اياك اياك فحذف الفعل ومنها

ما ينصب بشرط ان يقتضيه اما بلفظه او معناه او لزم معناه وهو عامل واقع
بعدة مشتق عنه بضميره او مفعوله اي ومن المواضع التي ينصب فيها الفعل
منصوب بضمير عامله بشرط ان يقتضيه كما عباره عن المنصوب وفيه ينصب
ضمير يرجع الى العامل اي المنصوب الذي بضمير عامله قوله وهو الضمير راجع
الى المفسد الملول عليه بقوله ان يقتضيه لانه ان على ففتقر وقوله اما
بلفظه اي اوجه تفصيل للخاص المصدا كانه قال ومنها ما ينصب اما بلفظه
المفتيد او معناه او بلازم معناه والضمير في هذه راجع الى ما فيها ينصب اي
واقع بعد الاسم الذي اخبر عامله وشركه العامل ان يستعمل عنه اي عن ذلك
الاسم بضميره او متعلقه اي او متعلق بضميره لانه لو لم يستعمل باخبره لكان
عاملا فيما قبله ولا يكون هناك مضمير كوزر اضرب فانما يكون مفسدا اذا
استعمل عنه بضميره او متعلقه كوزر اضربته مثال لما نصب بلفظه المفسد
او ممرر به مثال لما نصب معناه اي بضمير المفسد فان جاوزت بمعنى ممررت
به او ضربته مثلا مثال لما نصب بلازم معنى المفسد وهو اهنت فان ضرب
القام من لوازمه لانه اضرب وضربت واهنت كل واحد يجمع
اي واحد على الترتيب المذكور والرفع على من هذا الجود عند علمه في رتبة
خطابه او وجود اقوال فيها كقام مع غير الخطب اذا التفتا حارة اي الرفع
في رتبة اضربه ونظيره اجود لانه لا كذا فيه اي اقاما بل هو مبتدأ
ما بعده خبره وانما يكون الرفع اجود في صورتين احدهما اذا لم توجد
فرقة بخلاف الرفع كوزر اضربه من غير تقديم كلام اخر يقتضي نصب
كجمل فلفظه ونحوها والتاني ان توجد في رتبة النصيب في رتبة الرفع
لكن في رتبة الرفع اقوال كقام مع غير الخطب كوزر اضربه واما عرو
فتدثره في رتبة النصيب

مثال ما ينصب
المفسد بلفظه

تفعل الجملة الفعلية اذ يقتضى ان ينفذ هذا ايضا جملة فعلية واما
 قريبة للرفع لا تدفع بعده المرفوع غالبا فقد اجمع قريش على ان
 الرفع اقوى لان افعالهم بقية غالبا وقد انشأ النسب لعل الجملة اسمية
 على الفعلية كثير في الكلام فترك قريش النصب اولى من ترك الرفع فالرفع
 اقوى وقية غير الطلب احترازا عما اذا ذكر اما مع الطلب نحو انا
 فاضربه فانه يفتح النصب لان الطلب لا يفتح خبرا لاسيما وقد تقدم
 قريش النصب وحق الجملة الفعلية واذ لم يأت من فرائض الرفع ايضا
 لانه يقع بعده الجملة اسمية نحو ضربته ريدا واذ عرفت بغيره بكونه
 النصب عند القطع على جملة فعلية لئلا يفتى في قولهم القوم وريدا
 مرفوعا به فالجواب فيه نصب ريدا ليقدر فعل ويكون عطفا للفعلية على
 الفعلية وحصل التماسك بين قولهم القوم واما عرفت بغيره بكونه
 واذ عرفت بغيره عروفا لانه لا يختار فيه النصب وان تقدم جملة
 فعلية لان اما لغير الطلب واذ لم يأت من فرائض الرفع واما اقوى
 قريش النصب وهذا انما لان لما وجد فيه قريش اقوى من قريش النصب
 وفي موضع هو بالفعل اولى هذا اعطف على قوله عند القطع اي تحت
 النصب عند القطع وفي موضع هو بالفعل كما لو افع بعد حرف النفي ولا
 وحيت وفي موضع هو بالفعل هذه مواضع يقدّر الفعل فيها اولى من تقدير
 المرفوع كما في ريدا او اريدا فريش ما كان ويرى استفهام في يفتان للفعل فتقدير
 الفعل اولى واذ اقررت الفعل كذا النصب وحيت يري فاعرفه
 اي حيت يري ريدا لان حيث هذا للشرك وهو يطلب فاعلا وريدا فريش
 مثال لما مر اوله فريش مثال للنهي واما مثل اريدا فريش فالرفع ليس
 بل

الرفع هو
 اولى
 النفي

اي يجوز من الرفع لما ذكر الضابط ثم ان مثل هذه الصورة مما يجوز
 نصبها ايضا على شريطة التفسير لانه اسم ذكر بعده فعل مشتغل عنه بضمير
 رفع هذا التوهم وقال يجب الرفع هنا ولا يجوز النصب وسبب اختلافهم
 من الضابط انا ذكرنا ان شركا المفسد ان شغل عن الفعل فيما قبله بضمير
 او متعلقه وهما لم يشغلا الفعل فيمنع عن الفعل بالضمير او المتعلق فان
 هذا الفعل لو فرض حذف شاعله لم يعمل فيما قبله لان الفعل مجهول وهو لا
 يعمل رفعا فيما قبله في الشغل ليس هو الضمير بل كونه رافعا والرافع لا يعمل
 فيما قبله بل كونه المفسد رجا الله ما ذكره غيره وهو انه لو شاعله
 لنصبه لانه مستغنى عنه بقوله مشتغلا عنه بضمير او متعلقه اي بشرط
 ان تكون المانع عن الفعل فيما قبله هو الضمير او متعلقه وهما ليس المانع
 من الفعل فيما قبله اشتغاله بالضمير او متعلقه بل كونه رافعا وقوله تعالى
 الزانية والذاني فاجلدا ليس منه اي ليس من باب ما اخرجنا عليه على
 سويطه التفسير مع ان ظاهره انه اسم بعده فعل مشتغل عنه متعلق به
 وهو قوله كل واحد منهما وانما لم يكن من الباب لانه فان الفاعل الضابط
 عند المجرى وجملة عنده سمويه اي فيما يتعلق عليهم حكم الزانية والذاني
 ثم استدلوا بان قلت اذا كان ظاهره انه داخل في الضابط
 فيما قبله حيز هذه الصورة قلت بقوله مشتغل عنه بضمير او
 متعلقه يعني بشركا ان يكون المانع من الفعل فيما قبله هو اشتغاله بالضمير
 او متعلقه وبهذا ليس المانع هو اشتغال الضمير او متعلقه بل المانع
 عند المجرى كون الفاعل الضابط وما بعده الفاعل يعمل فيما قبله وان جاز
 هذا الشاغل في ممانعة عن الفعل بالفاعل اشتغاله بضمير او متعلقه واما
 عند سمويه فيما جلتان اد
 الراية

هذا التفسير
 هو الذي
 هو الذي
 هو الذي

والذاني مشددا وخبر مخلوق وهو في كتاب الله او فيما يتعلق عليهم اي في كتاب
 الله حكم الزانية والذاني فتقدم هذه ثم لما كان الحكم مجزئا استدلوا بجملة اخرى ببيان
 ذكر الحكم فقالوا جازلا كل واحد منهما فيما جلتان مشتغلان فلا يعمل احدهما
 في امر اخرى فالمانع عن الفعل ليس اشتغاله بالضمير او متعلقه فقط والمرد
 من قوله مشتغل عنه بضمير او متعلقه ان لا يكون المانع عن الفعل من هذا
 الاشتغال فقط فلهذا الصورة ليس المانع فيها هو هذا الاشتغال فقط على
 المراهقين وعند خوف ليس المفسد بالضبط كقوله تعالى انا كل من خلفنا
 بقدر هذا اعطف على قوله وفي موضع هو بالفعل اولى اي اختار النصب
 في ثلاثة مواضع احدها عند العطف على جملة فعلية والثاني ان يقع في موضع
 هو بالفعل اولى والثالث عند خوف ليس المفسد بالضبط فانما لو وقع
 كل من كان خلفنا محملا الامور احدهما ان يكون محمولا بضمير لشئ وهو
 غير مراد اذ ليس المراد ان الشئ المخلوق لنا هو بقدره وانما لم يكن
 مخلوقا لنا والثاني ان يكون خلفنا مرفوعا الجمل خبرا لكل شئ وفيه
 المعنى المقصود اي كل شئ هو مخلوق لنا بقدره اذ ان نصبنا فاللفظ
 انا خلقنا كل شئ بقدر فينتهي المعنى المقصود فالجواب ان الرفع يجر
 لو جاز من مقصود غير مقصود والنصب ينتهي المقصود فهو ارجح
 ويستويان اي الرفع والنصب مثل ريدا قام وعمره اكرمه عنده او
 من داره لان الجملة الاولى ذات وخبر لان الجوز ريدا قام جملة
 اسمية وقام وجهه جملة فعلية واما ذكره عنده او في داره ليلابور
 عليه لانه لا يقع عطفا الجملة الثانية على الفعلية فقط لان المخطوف من
 حكم المخطوف عليه وفي المخطوف على ضمير يوجه الى المبتدأ وليس
 في الجملة الثانية

ضمير يوجه الى المبتدأ والنصب اذا وقع بعد كلمة لا يليها من الفعل كالتوهم
 والتخصيص كذا ان ريدا بضمير فان حرف الشوك يقتضي نكلا واذ
 قدر الفعل وجه النصب وعلما ريدا بضمير اي خلا ضريت ريدا بضمير لان حرف
 التخصيص لا يليه من الفعل لفظا او تقديره وليس مقتضى من الباب وكل شئ بقوله
 في الآية لئلا يسجد الخ المقصود يتوهم ايضا انه من الباب لانه اسم بعده فعل
 مشتغل عنه بضمير هذان ريدا بضمير دفع التوهم بانه لو كان من الباب
 ونصب كل شئ كان المقدر فعلوا كل شئ في الزير وهو مع فاسد اذ الزير
 وجه مصحح الملائكة ليس محلا لفعلهم فليس من الباب والتحقيق ان المانع
 من الفعل فيما قبله ليس هو الشاغل فقط بل فساد المعنى المقصود فينتهي
 الرفع كونه مقبلا وفعله جملة مجزئة المحل صفة لشئ اي كل شئ مفعول
 لم من شئ ثابت ومكتوب في الزير وفي مخرج صحيح ومن التفسيرات
 الجاهل من المعنى الصفة مبينة لصفة الذات لا باعتبار كونها فاعلا او
 مفعولا فاذا قلنا كذا ريدا النظر في مضمين الذات ثمان لم يخطر هذه
 الصيغة حاله نسبة الفعل اليه بخلاف قوله جاز ريدا فانه سطر ان
 توجه هذه الصيغة حاله استناد الفعل اليه واطلق المفعول لا شغل المفعول
 المخلوق لا الماعل ولا المفعول به وحيز عن هذا اللفظ ظاهر الجاهل
 عن المصنف اليه حوزا من وجهه فلهذا كما انه جال لا عن الفاعل
 ولا عن المفعول بل ان يدرى ريدا فاعله بغير فعل وسكن له عامل وركب الجاهل
 عن المصنف المعنى من التوهم بل هو على ابراهيم جيف وان اذ هو لا
 فقطح مضمين من قوله لفظا او معن بضمير الماعل والمفعول كحوز
 لا يري مثال الجاهل عن الفاعل لفظا او معن بضمير الماعل والمفعول كحوز
 سطر فانه مبين ليد
 المعنى المطلق هو

هذا التفسير
 هو الذي
 هو الذي

وكون التبيين كونه هو زيد مفعلا فاعلا جال والعالم فيه مفع التبيين
ففي هذا اي التبيين جاله الفاعل على هذه الجملة وهي هو زيد وذو الجال
هو الكائن في انهمكراو المستغنى عن نفقة ويسند ذو الجال زيد اذ لو كان
هو ذا الجال لم يكن العالم فيه مفع التبيين بل التجديذ عن العالم
اللطيفة وكو لينت ولعل وكان وكوفا بها تضمن مفع الافعال اذ لينت
تضمن مفع التبيين ولعل مفع الترجيح وكان مفع التبيين بهذه الجملة
لما كان العالم فيها مفع الفعل ولا يتطرقه اي لا تقدم الجال مفع الفعل
لضعفه بخلاف الفعل وشبهه لغويا بخلاف الطرق تقول كل يوم كذا يوم
ولا تقول كذا ياك كذا يوم نعم ان الطرق تقدم على الجال المصنوع كوكيل
يوم كذا يوم ولا تقدم الجال على العالم المصنوع والعرف انهم يتسبون
من الطرق على يتسبون من غيرها ولم يجاروا وقد اجبر نقد بها اي
تقدم الحال ايضا طرقا تشبيها للتبيين باللغو يعني اذا كان الجال طرفا
فان ان تقدم على العالم المعنى لجا لصورة الطرفية وقوله سميها
للتبيين باللغو معناه ان الطرق قسمان لغو وهو ما لا تعدله متعلق
بمقدور بل يكون متطرفة مذكورا اما فاعلا او مفعلا والمستغنى ما يكون
متطرفة من طرف الجال القائمة ومقدرا فاعلا لا مفعلا وقد ذكرنا ان الطرق
اللغو جاز ان تقدم على العالم المصنوع والحال اذا كان طرفا يكون
مستغنى كونه هو زيد على الفاعل اي جاصلا على الفاعل فاذ لم يقع الازار
كرد بهم حمله وفي الازار جال اي كاشف البلاء والحال طرف مستغنى
جاز ان تقدم على العالم المصنوع لما جاز تقدم الطرق اللغو عليه
ولا تقدم اي الجال صاحبها المجزوع على طرف كونه هو زيد جال ليه

أخضع في تقدم أي حال على أي حال الجور والكر البصرين على منبه
وقد أجاز بعض الجورين وهذه الجوار أنه حال عن مقول فعل لفعل
نحو المصروف وبه لا تقدم والآخر فكما يجوز التقدم على أي حال الجور
والمقصود حال التقدم على الجور ووجه المنع أنه لم يسمح من الفعل
تقدمه وحده معق مناسب لمع من التقدم على الجور وهو أن حال
الجور في الفعل ضعف لمصاحبها وهو مقوله في الفعل نحو الجور فكما
أن مقول الجور لا تقدم عليه فخرج مقول الجور أو بيان لا تقدم عليه
وهذا المعنى لا يوجد في الموضع والمقصود لذلك أن يقال لا أن
تكون أي الحال طرفاً في جواز تقدمها على الجور بل في الصورة المهيمنة
أيضا ولا تخفى الجور مطلقاً أي لجوز تقدم أي حال على أي حال الجور
ومعناها أي طرفاً في حال أو غلبة في قوله تعالى وما أرسلنا من قبلك
النبيا من أحد من جور تقدم أي حال على أي حال الجور ولا ينافي
كافة حال من الناس وهو يجوز أي ما أرسلنا من الناس كافة وقد
تقدم وأما لم يكن فيه حجة لأنه لا يمكن أن يكون حالاً من الناس في إرسال
والإبلاغ كبقائه أي أرسلنا لتلق الناس عن الشر وتجهل
أن تكون كافة صفه لمصدر مجرد أي من إرساله كافة شاملة
لجميع الناس وتجهل أن يكون مصدر لأن الفاعل قد يجرى لغير المصدر
كما لكافة في الفاعل لمع كافة مع كافة وهو مصدر لفعل مجرد وهو
تلق أي ما أرسلنا من كل كفاً وتقدم أي الحال غير الجور أي إذا
الحال غير الجور جواز أحد أي ركناً في حال عن ردود
تقدم عليه والنجو يأتي من جاز لكافة ثم صاحبه فإن رادهم
مفعول وجب تقدم الجور

معنی م

مَالَو

60

245

三

[illegible]

الموافق لوكا ١٢٠٠
معه بالصوم
الموافق ٢٠

لم يذوقها

باب اول في معرفة

في القديس

الصوره المعروفه

23

二文

خاص الصبي



وهو احد بغير غنى المعرفة لا استفادتها ايضا في سياتي في سياق النفي وهل انما لا يكون لها
 متكررا في حيز من استفهام وانما في حيز من استفهام في حكم النفي لان الجملة
 استفهامية غير واجبة فهو كالنفي ومفرد في غير واجبة انه ليس خبر
 تنوين فيشاكل النفي لانها ايضا ليس خبر تنوين وما جاني رجل من ابناء
 سائر لما وقع الحال فيه بعد من نفسا للنفي وفيه بحث وهو ان محذوفا
 لا يكون فيكون ذاك الحال كونه وكان محتمل ان وجه محبة كون ذاك الجار
 كونه كونه للجوم ايضا لان هذه التكررة في سياق النفي فيكون عاما لكونه
 في سياق النفي فهو مثل لا يركن اذ لا ان له وجه عليه خصص ولم يوجد
 على احد خصص وكمل ان نال وجه الجواز انه حال من كونه موصوفه
 باعم عام لا جواز لان استفهام مفرد في النفي ما جاني رجل في حال
 من لا حال من في حال الركوب فهو استفهام عام ايضا وهو لا جواز
 فهو في الحقيقة ليس حاله عن رجل وحده بل عن رجل موصوف باعم
 عام لا جواز لان استفهام في ما جاني رجل متضمن بصيغة استفهامية
 وفيما لا جواز لان استفهام في ما جاني رجل متضمن بصيغة استفهامية
 لم يجد لانها اسم بالصفة في بعض الصور فلما تقدمت انتزعت ان تكون صيغة
 فيعين الحال وتبين ان لا ذكرنا في ذاك الجار لا يكون توكيد لا مدرج احدهما
 لا التماس والثاني كون ذاك الجار محكوم عليه وحده ان يكون معرفة وبالعلم
 لا يرتفع كون ذاك الجار محكوما عليه فيبين في غير من استفهام في العلم تقدم
 الجار ونافذ هو لان نفي تقدم الجار يورث تخصيصا فلهذا كان كون
 الفاعل توكيد على انه محكوم عليه لتقدم الجار عليه وخصف في غير هذا
 صنف كون ذاك الجار توكيد في غير الصور المذكورة المستثناة حيث لم
 يوجد صريح وما جاني في على صيغة توكيد شاعرا وفاضل سفيدي غريبا
 ببلغة

فقال
 غايته انه جود
 علم استفهام
 كان لعلم حاله
 كان عاما

ان يد اخل بغير قد شرب مرة في ريل التي لم تشرب بغير حتى يشرب معها
 اذا كان البعد كونا وشديدا او ضيقا او ضيقا بالصدق بالصدق بالصدق
 بوزن الكلب التكرار واما الالاس نحو النفي اي قيل اعنا في اي القيا
 في الدخان و يروى بالصاد عيا الجبة بوزن جيلة اي لم يصفى العير
 على انه يصفىها والتفصيل في الجملة فالسرا في يدي ان بعضها يزحم
 بعضها حتى لا يقدر ان يحرك لشدة البرد جام وهو اذ في مخرج
 لا يمكن من الحركة وهو قوله مررت في الجاه القوي فعلى زيادة اللام
 فهو حال معرفة ايضا مع غافق والجاء من جيم النفي اذا اجمع
 والغيم صفة وهي من غفر الغيم السحاب اذا غطاها وما لم يزل
 اسم الفاعل كما هم غطوا الارض كثرهم وقوله فعلى زيادة اللام لعل
 انه معن كونه كما ان الجار ان معن معن كونه وكان يروى ان يقول ما يعلم انه
 معن التكرار كما ان الجار ان معن معن كونه وحده معن منفرد او جياحيها
 لا يكون توكيد لوجوب احدهما انه محكوم عليه في المعرفة وحق الحكم عليه
 ان يكون معرفة والثاني انه لو كان توكيد لا يقسم بالصفة في بعض المواضع
 كما اذا قلت رايت رجلا راكبا ثم استفهم من التكررة صولا فقال
 موضع او فيقيد غنى المعرفة لا استفادتها او واقعة في حيز من استفهام
 او بعد من نفسا للنفي او متقدما عليها الحال نحو جاني رجل من بني فم
 فاراد هذا امثال لما كان ذاك الجار فيه توكيد موصوفه وهو قوله تعالى
 فيها نفوس كل امرئ طير امرأ هذا امثال لما كان ذاك الجار توكيد كنهها
 يعني غنى المعرفة لا استفادتها ان جعلت امرا حال من كل امرئ
 وقوله لا يركن اخل اي لا يحام مخوفا يوم الوعى ليحام دوله
 مخوفا من حاله عن توكيد

جائت

الاستفهام

التقليد لا يفهم من لفظ يدا وجه بل يفهم من الجملة وهو شاة يذبح من ابي
 ومثوبها اي وضو هذه من سياتي في وقت حاله هو في اوارها اي اوارها من الجمل
 المفردة لها ذرة التوكيد اي اي التكرار التوكيد كونه من غير توكيد
 اي اجزاها حتى نعلم ذكر المعز من غير ان يخطر بباله في المتكلم والاف الجاهل
 ولا بد لول الجار فلما كان لا يركن جعل كالمفردات فاعرفوا القابل فيها اي من كل
 لا جواز اجزات الحال وهو من ذاك من يروى اي الفهم من ذاك وهو فاه ويدا
 في من يروى اي في المتكلم من يروى وكلاهما وهو شاة يذبح من ابي في
 المثال الثاني بعد ابدال الفاعل وهو العا من اداة المضامضة وهي الياء
 لان الواو لما كان في المعية كان معن بالاصحاحية ومعن اي وما وقع الجار
 اسما جامدا هذا بسوقا اظهير فيه نظما والقابل في بسوقا اسم من شارة على
 ياء وقيل محذوف على اي هذا اذا وجد بسوقا اظهير فيه نظما اي
 اذا وجد نظما ويوجد في بعض النسخ اذا وجد نظما اي انهم خلافا للظرف
 وما اظهير الله هو الياء ان الفعل المضارع الياء بعد الجار متسقة كما في ظرف
 زيد اذ قالما وبعد للاختلاف السابق في عامل هذا الظرف بعد اذ اذ وهو اذا
 وجد في الاختلاف السابق في عامل هذا الظرف حتى يكون العامل في الظرف
 اسم من شارة على الياء والظهير على اي ومن صريح انه الجار اي من صريح العامل
 في شارة الجيب لا اسم من شارة ليعتبره والمشار اليه بالجار او ليعتبره الجيب
 لانهم اشاروا لما يلزم في غير من تفصيل الشئ على تفصيل باعتبار حاله
 واجلة اذ يروى وهو يشار من يشار هذا الجيب بوجه على ان العامل هو
 اظهير لا اسم من شارة يروى انه لو كان العامل اسم من شارة لم يشار الكلام اذا
 لم يكن المشار اليه بسوا لكن يشار اليه بالجار او ليعتبره الجيب لان
 ان العامل هذا المقتضى الجار

يعني ان قوله الي
 في مثل هذه
 لثابتة من غير
 نظر لا تفصيل
 اجزاها

ابدال

بالظرف

ان م

على انه محتمل في البين ان يكون المصير من استفراق وان كان سخطي
 على فلا استفهام فيه اصلا وهي اي الجار في ريل الياء اي القابل اسم
 مشتق وقد يقع مضد ما دل به اي بالمشتق كونه في كنهها اي كنهها
 وقيل صير اي صاير او مصفوف وايه في شاة اي ان اتباع المصدر جارا
 بهذا القابل فيا من كل ما دل عليه الفعل نحو اننا شاة وشاة فيا
 من انواع من تيان مخلوق انما في كنهها وكما في كنهها وكما في كنهها
 ليس من انواع من تيان مخلوق انما في كنهها وكما في كنهها وكما في كنهها
 على انها سباعية مطلقا وهذه المعركة الى انها قيا سبعة ان كان في الفعل دالة
 عليها بان يكون من انواع الفعل ولفظ المصنف مشددا باعتبار مدح
 المعركة ولا يركن على خلافه وقد كلف اي الجار اسما اي مشتق ولا مضد
 بل اسما جامدا على ضرب من التأويل يجعله في معن المشتق كما سياتي
 نحو الجار في غير من يمين لم يحل على ان جاء معن صاير فيكون في غير
 خبر لا جالا ومعناه لو كان حالا اندجصل النفي في هذا الجار وهو كونه
 مقدر بهذا التقدير ومعن اي وما جاني اسما ما يورث للتفصيل كونه في كنهها
 بما تياتي اي فيقيد مضدلا ومعن كنهها فاه اي فيقيد وباقية يدا يدا
 الشاة وروى في اصل فيها الجار اذ التقدير كنهها فاه اي فيقيد وباقية يدا يدا
 يدي اي متصل يدي وبعد الشاة يدا يدا واما كان يروى فيها
 الجار ولم يصح ان يكون هذه المفردات اجالا لان الهمزة اما في كنهها
 اي من الجمل دون المفرد لان كل واحد من تلك المفردات لا يستقل
 بالدلالة على الهمزة المحركة لئلا يروى في قوله وحده لا يدل على المشافهة
 را في كنهها فاه اي فيقيد المشافهة فيهم من تلك الجملة وهو قوله
 اي فيقيد ولا يفيق

غير

وما سواهما هو المضارع المنقح أو الماضي المثبت أو المنقح وكل واحد
منهما إما مع الواو أو مع الهمزة أو مع الكاف أو مع السين أو مع الضمير
بذلك الماضي المثبت من قبل علمه النحويون بأنها إما أولئك الماضي تنوين
الجال فالزيت مع فعله أو بعدد ما لو انقضى ومنه ومن الفعل العامل وبه
نحو لانه ان كان الغرض من زمانه زمان الجال لزمان العامل
فلا يحصل من زمانه بعدد ما لو ان يكون العامل ماضيا والجال ان
انقضى بعدد من الجال لانه ان لا يكون زمانه زمان العامل واجدا
لعمل من زمانه وركب ذلك وتكرر فحذف هذا التعليل لا يفيد المطلوب
وهو مقارنه الحال لزمانه ان الفعل وان كان وقوعه من الزمان الماضي
كفن اسناد الفعل الى العامل يكون حاله من اخباره ولو كان الجال ماضيا غير
مقرب من الجال بعد لكان الفعل حاله من اسناده فبقا حال لا يكون مقارنا
له فلا كراهة في ذلك ولا كراهة في ذلك ولا كراهة في ذلك وان كان وايضا
قبله لكن اسناد المحرر اليه حصل حاله من اخباره فالحال يسبق ان يكون انصافا
واقعا حاله من اخباره يحصل الموافقة وهذا امر وجب انصافا لانه لا يلزم منه
المعارضة المطلوبة ايضا ونحو ذلك في الخطا خلافا لسيبويه وما قبله كما ذكرتم
جهرت صدورهم بقوله فاعلم ان ضيقه لما ان صفة الموطاة في حكمها لا سيما
في الموصوفين بخلاف استدل المجوز من حذفه بل وقوعه من قوله ما في او
حاشا لكم حضرت اي قد حضرت وبذلك الشاعري كما انتقص الجعفر بن
القطاوي وقد بطله وسيبويه لم يحذفه واول من يابن حضرت ليس حالا
بل هو صفة موصوفين محذوف والعدل حاشا لكم وما حضرت صدورهم والمضارع
استثنى هذا الماويل وقال اذا قدر الموصوفين تكون جالا موطاة وبقي
الموطاة من حكم الجال في

للعامل

نحو قوله

احباب بصورها قد بقي كما ان الماضي المثبت يكون معه تدقيقه الموطاة اذا
كان ماضيا بل هو مع تدقيقه لا سيما والموصوفين محذوف عن حذف الموصوف
يكون من صورته الحال لا لان زمانه قد يكون او في وقته نحو لان لسيبويه ان لم ينف
ذكر والمضارع لم ياتي بدليل على ما اذ عاهه وتاويل المثبت بالماضي بطله
ما يقدره عن ان المجرى انصافا نحو حذرت قد ويا قد لم ياتي بان حضرت ليس
بحال بل هو قد كان قال او حاشا لكم جهرت صدورهم وضيقها ومعه قوله
بطله ما يقدره هو قد بطله او ما تلوا قوعهم بدفع ذلك لان قوله او ما تلوا انصافا
لان او ان ما تلوا وهو محذوف على ان ما تلوا لم لو كان للمعنى لكان المعنى
حاشا الله وضيق صدورهم عن ان يفتا تلوكم وعن ان ما تلوا قوعهم ونحو
لما عاين ما تلوا قوعهم اذ لا تقول لا زلوا مقاتلين بعضهم بعضا وبعدها عليهم
الهم التي بانهم بينهم هذا الماويل عن سيبويه وعلى من حاشا زيا والواو
في الخبر في باب كان نحو كفت ومن يابن انتم تشبهكم بالحال يعني ان من حاشا
نحو ان يبيح الواو من خبر باب كان يقول كان زيد وابوه قائم فان الجملة
حزلكان وحزرت متهما وحول الواو تشبيها للخبر بالجال لان المعنى كان زيد
على هذه الحال وعلمه قوله كفت ومن يابن انتم فان من ماضيا انتم حاشا
سوطه واقعه خبر لكان فادخل الواو عليه على التشبيه بالحال اي كفت
على هذه الحال وقته نحو ان يكون ان يكون كان تاقه والواو لجال على
اصله ولا يلزم ان يكون ناقصه وادخل الواو عليه على التشبيه بالحال
يقع اي الحال مستقبلا لما في حاله وقوعهم مازرت برجل معه صفت
صائلا بمعدا متاويل معناه لانه لا يجوز ان يكون العامل ماضيا وحاشا
والحال مستقبلا لانه حاشا لا يكون مقفلا لا يكون مقفلا لانه لم يقع بعد
والقيد اما يكون اذا كان زمان الجال

اي

ان ما بعده

واما من قلنا لم توجد انه اخذ المثل بدرهم فصاعدا على المراتب انه اخذ بعضه
بدرهم وبعضه بآخر ولو كان عطف على الدرهم لكان ما خذها بالدرهم والباقي
بغيره وانما انصافا فلا يلزم ان يكون بالتعريف وجن الثمن لا يكون باعتبار لونه
فما عطف بعضه على التعريف قد قيل ان في بعض من حاشا صاعدا وقته المثل
انما يكون وقته سمي آخر فيمن زلها جالين عن ان العامل معه محذوف ايضا
والعدل ان يكون من هذه الحال فلو لم يكن كراهها جالين اساره اي ان مدهر
سيبويه ان انصافا على المصير لا على الجال والتقدير التحول هذا التحول
وليس المراتب التحول حال كونكم شيئا ومسيما وقته اي الاولاد اولاد
لواحدة وفي العبادة اولاد الطلقات اي التحولون هذا التحول وهو كونه
في الاولاد متفقين وفي العبادة محملين وكذا في السلم انصارا جفا وعظما
وفي الحرب انشاء النساء الفوارك اي الحبض من عرك المرأة حاشا اي
التحولون هذا التحول وهو كونه اعيان في حال السلم واشياء النساء الحقيق
في حال الحرب وتحول عند سيبويه على المعيار اي من جميع الصور فليزم ذلك
اي انصار العامل من الموكدة ومن الموقرة مضعون بجملة اسمية نحو زيد ابون
عقوب فان اجماع عرق الحال الموكدة ما يكون مقفلة لمضعون بجملة اسمية
لان المضعون هو الثبات والبرام لا التنقل ولو كانت بجملة فعلية افادت
التنقل والحدوث وليس المراد ذلك كما في المثال المذكور فان المضعون
لمضعون موقرة وانما لزم من زمانه لان الجملة موقرة هي لا بصلح تنقلها
نالحال كما في المثال فان من يابن لا تنقل بالجنح معناه ان اذا انتقل الجال
انتقلت موقرة ولا بد الجال من عامل فلا فرق بينه عامل وبينه عطف
اسميته ولا يفيد الواو لا يحتاجها بما قبلها نحو حاشا حق لا لشيء فيه

لحاشا

وزمان العامل واحد او اورد عليه ولم يوردت بل دخل معه صفتها بل مد
فان الصلة واجبة في الفة فلا يحصل به تمسك ما هو حاصل وهو كونه العتق
معه اذا المجتبه حاشا بركن واحاب بل انه ماول وما قبله ان المراتب بالجال
ان يكون مدله ومعناه مع صفته مقدرا الصيغة بخلاف العدل واجبة لان
حاصل المعيار لم يولد ما في فادخلوها خالدين فان الخالدين لم يحصل
زمان الجال واحبب ان المراتب عدل الجلود اي ادخلوها معدلين
حاشا كرهها والعدل حاصل زمان الدخول فصحة المعياره ويظهر عاقلة
نحو قوله الموكدة اي سافرا وسافرت راشدا محذوف بقوله
الحال وقته احدية بل درهم فصلة اي فذهبت اليه فحاشا اي لا يقع
عطفه على ما قبله ولا يصح حاله معه هذا انما يستعمل في شيء ذي اجزاء
اشترى بعضها بدرهم وبعضها بآخرين درهم وعلى هذا لا بد من اخبار
فعل اي اشترى بعضه بدرهم فذهبت اليه في البعض ملاح صاعدا ولا يستقيم
ان يكون حالا عما قبله لوجود الفا ولانفساد المعنى اما وجود الفا فظاهر
لان الحال لا يذ كلمة الفا خصوصا اذا كان منعرجا او اما فساد المعنى فلا
ليس المعنى اخذته بدرهم في حال كونه صاعدا ولا يستقيم ان يكون عطفيا
على ما قبله اذا المذكور قبله هو الفاعل والمفعول او الارض ولا يصح عطفه
على شيء منها اما عطفه على الفاعل فلا يستقيم لفظا ولا معنى اما لفظا فلا
يصح فلا خفا في من يابن واحاب اما معنى فلا ان الصاعدا ليس اخذ
حتى يصفون على الفاعل الذي هو اخذ واما على المفعول فلا يستقيم
معناه ليس الغرض ان اخذت المثل والصاعدا لان الصاعدا هو
في الثمن ولم توجد ان اخذت المثل واليمن ولا يستقيم عطفه على درهم
اما لفظا فلا خفا في من يابن

وفي غير اي وفي غير الجدد يفرق هذا يعطى على قوله وفي الجدد يفرق
فرق من ذكر الجدد وشرحه في غيره فقال يفرق من غير الجدد ان كان جنسيا
وهو ما يدل على القليل والكثير من صيغة بني المارد بالجنس ليس المشهور
وهو المقابل للعلم بل هو مفيد في باب التمييز بينا به اجزائه فيقع على القليل
والكثير منه كالما والعسل فان بعض الما ما فاذا قلت ارحال ما ميفرد
لان الغرض الدلالة على بيان ذات المحدث ويجعل بالمعزج فالجح مستقيم
عنه لان يقتضيه انواعه في حوزان صحيح باعتبار الانواع نحو غنم
ارطال خلولا لانواع من الخيل ثم ان كان يكون التسمية والتعريف جازت
بإضافة كوز على ريت ومواسين ويزال فلا يتعدى موضع صحيح في
ذكر ما في السما موضع كلف سبحانه لانه لو حذف الصفات اليه واصف
المعز لم يبق المعز المقصود وقد يقع بها ليس اياها هذا مقابل لقوله في
اول الباب واكثره فيما كان معدا لذكر اكثر من مرار في قوله وقد يقع
فيما ليس اياها هكذا حكى في النسخ بلغة التثنية ولعله يريد به المقدار
والمقاس لانها مذكوران من قبل التعديل اما لو جعل قوله او مقاييسا
عطف على عدد التكون الدخول في انواع العذار اما كيدا او وراو
مياجه او عدا او مقاييسا في كان لا بد ان يكون اللفظ فيما ليس اياها
ليخرج الى هذه الانواع كما هو لفظ المقصود اذ قال وقد يقع فيما ليس
اياها ولعله تعرف من النسخ نحو كذا ثم حدد بدلا لزيادة التكرار
لا يصلح في غير المقادير واما الثاني وهو التمييز عن الذات المقترنة فلما لم
يذكر في التسمية في جملة اوصافها او في اضافة هذا هو المسمى بغير
الجملة وقوله فيما انه نرجع الى ما عن سببه في جملة اوصافه فيسأل
لان اصل التسمية لا يهاجم فيه

كما ان الشرائع

فانك اذا قلت طاب زيد كما لا يهاجم في الطبيب ولا في ذات زيد لا يهاجم
ايضا في اصل التسمية فانها ايضا معلومة بصفة واحدة وانما المهم هو سرور
به التسمية فان المعز طاب امر من امور زيد بغير ذكره لا هو معلوم ايا
وذا را وجلا وكذا في المعز في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا التسمية
فان هذه امور نفسية بالنسبة اليه لا الجمل لان النفس التسمية ومواجه
هذا او قل ما كان التمييز فيه عن التسمية في جملة اوصافها الجملة اي
شابهها او في اضافة تسمية على مر ثوان كان اي المهم اياها في جملة
لما انتصب ان المهم عنه جاز ان يكون له وتلقية اي المهم اما ان يكون
اسما وصفه وان كان اسما ما ان يقع جملة لما انتصب عنه اي اما ان يقع
الجملة كذا على ما اسما على ما اسما لفظه عنه كما يقع طاب زيد اياها
او كما يقع اذ لا يقال زيد اياها اذ كان لزيد اياها لا يقال فيه ايضا
زيد اياها فان يقع جاز فيهما ان جملة ان جعل التميز لاي لفظ
ابا لا ولا بد من الثاني ان لفظ و يرد به متعلقه مع طاب زيد من جملة
ان له اياها نحو طاب زيد اي اياها مثال لما كان التسمية فيه في جملة اوصافها
كثير اي اياها مثال لما كان التسمية فيه في جملة اوصافها لفظ طيب
و جده بدون رده فزج لكنه مشتق على سببه الطيب اي ضميره المستتر
الذي هو فاعله لا التسمية في مشا هذه الجملة او يقتضي حيزا ما كان
التسمية فيه في اضافة وفي اضافة الطيب اي التميز في طاب اي التميز
ما يقع من مرار الذي ينسب اليه الطبيب من المعز وهو المتعلق نحو طاب
الزيد ان ايوين اذ اريد بالاب المنسوب اليه ما اذ كان مثنى كما في
المثل والزبان هما
الربان

لان تارة

فيشعر ايضا لانه هو لا قول او زيد اي طاب الجوز ان ايوين اذ ايوين الله
النسبة اليه اي طاب زيد ايوين اذ اريد المتعلق وهو انه طاب زيد
من جملة ان له اياها اذ اجد المتعلق كما اذ كان المراد اياه وحله او
آمه و اريد طاب زيد من جملة ان له اياها اذ اجد اياها قلنا طاب زيد ايوين
اي من جملة ان له ايوين على مطابق التميز المتعلق وكذا في الجمع نحو
طاب زيد اياها اي من جملة ان له اياها اذ اجد اياها واما في وان لم يقع
جعله لمن انتصب عنه فهو اي التميز يكون متعلقه نحو طاب زيد اياها
ويحاط به اي ويحاط التميز ما قصد وهو المتعلق في مرار في الانواع
فيه المحاطة اذ جاز ان يقال طاب الزيدون اذ اذ الفرض رفع
مرام عن المتعلق الذي نسب اليه الحبيب حقيقة وجعل بالمعزج
فيكون جاز ان يجعل التميز مطابقا للذكر المتعلق في مرار نحو قوله
يضر من ذ اللب حتى لا جاز ان يضر من اضعف خلق الله اذ كانا
اي من اضعف الخلائق اذ اجد فلو كان ركننا المجرى في غير الشمو وقيل
له ما صنعت تكثر اليهود بنا فقلنا لم يحسن قلنا النون في حين
ضمير المورث هو اليهود او النسا نحو لم يضر من ولا تكثر يضر الجانم
ولو قال انت يا مرة لم تحسن سقطت النون لانه علامة رفع الاضمة
نحو لم يضر من انت وقد يقع الواجد موقع الجمع نحو قوله تعالى فان طين
كلم عن شيء من اي من الصدقات تقبلا اي انشأ وظهره اي ظهر ونوع
الواحد موقع الجمع كذا في بعض نظائره يفرق فان زمانكم زمن تجبض
اي جابع يعني جابح اهل نحو رماضهم وانما كان المراد الجمع لان الخاطفين
بجماعة ويقع من تحت عن الجرام اي كثر عنه وذكر لانهم كانوا
يتلقبسون ويتقاربون

تجوز

فامرهم بالانقصار على القليل من الزاد ليعرفوا ان يكون جنسا استقفا
من قوله ويحاط به اي ويحاط التميز ما قصد من معلفه ان يكون
التميز جنسيا اي يقع على القليل والكثير منه نحو طاب زيد عكما فان القليل
من العلم عام وقدم اي وما يكون التميز فيه جنسا متعلقا بالراس شيئا فان
الشيء يقع على القليل منه والكثير وانما في جملة قوله ومنه لا الشيب
في مرارته يرد به شموله لجميع الراس وانتشاره ونشوه في جميعه ولا تكثر
نسب اليه من شيبا على مرر شجاره والشيب لا يرد به اصل الشيب وكثرة
منه كما في طاب زيد عكما واما في التميز لان مطلق الشيب في بعض الملاقاة
على القليل لا يرد به عكما ركان جنسا لا باعتبار خصوص مورد في مرار
لان يقتضيه انواعه اي لا تكثر الحسن وهو استقفا من قوله جنسا اي نود التميز
ان كان جنسا لان يقصد بذلك الجنس انواعه نحو بالاحسن من اعمال جميع
الجنس وان كان جنسا لان المراد انواعه اي ضمير من خسر من انواع
اعمالهم من نحو الصافرة والنجارة والزارعة وسائر انواع اعمالهم اي مثل
الحسن انواع اعمالهم وانه اتم المتعلق صحة اضافة فيه الى ما انتصب عنه
لانه العلامة التي تعرف بها الشيء اي تعرف كون التميز لما انتصب عنه وكونه
للمتعلق بضمير اضافة فاذ قلنا طاب زيد اياها و اردت ان ردا اب لم يقع
اضافة مراب الى ردا لانه كما اضافة السني الى نفسه وان اردت ان له اياها
جاز ان تقول او ردا وكذا اظهر في الصورة المذكورة اضافة المهم ما انتصب
عنه فقال او ردا لانه المتعلق ودار ردا وعلم ردا وشبه الراس
واعمال من خسر من وان كان التميز بضمير واثن اسم كان
باعتبار الخبر وهو لفظ صفة هذا مقابل قوله وان اسما وان كانت
صفة كانت اي لمن اياها
انتصب عنه

والتكرار

لان

هنا

لزم

وحيث أنه من أفراد النفس والجمع كقوله ذرة فارساناً وذرة فاساناً
لأنه مدحها باعتبار أنه فارس لا باعتبار أن له فارساً واحداً من الصفات الحال
أي حار أن يقال إن فارساً منصوب على الحال من الصبر من ذرة والذرة
اللبن وعلى الأم لا ذرة أي أكثر خيرها والام من الله للتعجب
والمدح وحمل وجهين أحدهما المعنى من حيث وجوده وأما صفة
التعجب والثناء المعنى من لينة الذي ارتضىه من ثلثي أمه أي التعجب
من ذكره الذي يوله ويتزين به مثل هذا الولد الكامل من الصفات والقيمة
أو لأن المقصود مدحها والغرض منه لا مدحها حال العبد وسببه إذ قد
مدح حال العبد وسببه مدحها من الصفات وهو ظاهر وتوهم أي ولزم
الغمر التكرار أي لا تكون مرارته غير مرارته وهو مدح البصرين واحتمل
عسببنا أنه وجه أحد القياس على الجمل مع مرارته كمرارته مع مرارته
والجاء أن المقصود من العمد رفع مرارته وهو حاصل بالتكرار فيضيق
التعجب والتأني أن التكرار هو مرارته والمعرفة مدحها ولا يبدل عن
المرار أي الغرض بلما عرض ولا عرض في التعجب لما ذكرنا ونخرج للآخر
أي القول مراراً وهو مدح الكوبيين بقوله تعالى من من سبغ نفسه
فيهم قراً فإن المراء من سبغ نفسه إذ سبغ لزم لا يقتضي مقبولا
وفي مراراً أي وفي القول مراراً وهو لا يعرف بحسن مرارته على نزع الخافض
أي سبغ نفسه أو على تضمن معنى الجمل أي جهل نفسه وقوله في الكمال
بمن قرا يقتضي ظاهراً في مرارته قراءة أخرى ولقد تفتت كتباً كثيرة
مجتعة في مسهور الفراء وشواذها وسالف المتعجبين في الفراء
وما عثرت على نقل قراءه أخرى في مرارته لا مشهورة ولا شاذة
ولعل المصنف وتفت على

البين
الذي
بجامع

بالنصب

ما لم ينفق عليه ويحتمل ان يكون عظامه الناسخ وانه كان من ارض ماسا على
على احد لرافق كذا ختم في رذخ الحافض والتفصيل والتحيز ايضا
ولا شغل لواحد وبعضه فقط صاحب المغنى اذا قال همه الكوفيين قوله مع لا
نفسه نفسه على احد لرافق قال ولم شغل فيه قراة اخرى مع انه مدح واستأخذ
في القراء مشهور والله اعلم بحقيقة ولا يجوز تقليد اى تقدم التمهيد على عايله
مطلقا اى كان العامل فظا او مع فعل هذا مذهب سوريه وجمهور واجبوا
عليه بوجه احدها ان المهر في المفعول فاعل على ما سياتى ادمع لهاب زيد
نفسا طاب نفس زيد ومعن نفسيه زيد عرنا نفسيه عرف زيد والفاعل
يسمع عليه والثاني ان المهر نفسيه والتفسير لا تقدم على المفعول والثالث
ان العوض من التمهيد كل الشئ مجالا والا ومفسدا اى يكون اوقو في
النفس والتمهيد على سياتى في اخر الباب فلو قدم فيان هذا الفرض خلافا لما
والمترج بما كان العامل فعلا نحو قوله لا تجوز سلمى بالفراق حبسها وما
كاد نفسا بالفراق نظيب فيمن انت المهر في نظيب مذهب الكوفيين
والمالئ والمبرد هو ان تقدم التمهيد على العامل اذا كان فعلا واحتجوا
بالقياس على الجال جامع من شتران في رذخ من مام وجوابه بالفرق وهو
ان الحال فضله مجاز تقدمه كالمفعول والتمهيد فاعل في المعنى فلا تقدم واجبوا
ايضا بقوله اعشى هذا ان لا تجوز البيه على رواية ثابت المهر من نظيب
واما قوله بملء الروايه لا نه في كاد فيهم الشأن لتدكره وفي بطنه
سلمى اى وما كاد الشأن نظيب سلمى نفسا بالفراق تقدم نفسا واما على
روايه التدكر في ضمير فيضم فلا يتقدم من سئل لال اذا جاز ان يكون
المهر من كاد للضمير ونفسا فتصيب على المهر من كاد وهو العامل
فيه ولا يخطئ خبر كاد اى ما كاد

سوار
البصريين

البصريين ص

البصريين ص

نفسام

نفسا بطبيعة الفراق يعني ما كاد جسمه بطيف بالفراق ويروى وما كان بالنزول
والاستدلال فيه لم يمتدحوا ان يرجع صهر كافي الى الحيد او الى سلمى تناوب
المعسوق والخسوف ونفسا اخر كافي ونفسا على الذكر او على العائفة صفة
نفسا تناوبه بالسجن من الذكر اي ما كان نفسا لطيفة بالفراق ويروى تغيير
من الرهابة والاستدلال فيه ايضا لكن نفسا معقول لا لطيف مفيد ما اي ما كاد
تغير نفسا بالفراق وجاز على روايه كاد وتناوب تغيير ان يكون النصير
من كاد الحيد او سلمى التناوب المذكور ونفسا جبر كاد وتغيير صفة نفسا
اي نفسا لطيفة بالفراق وتكون على استعمال كاد على احوال المفروض في ما كاد
ايتا وتلاول الرجوع والعرض انه لا ينعين كاد ايضا على تانيش النصير من تغيير
وذكره العليق في الاشارة اليه على روايه التانيش في احوالهم وهذا امر حائل يرفع
قطع الدلالة ثم التغير في احوال متصرف ما هو متصرف في احواله اي موصوف
في المجرى ما انصب التغير عنه امر حائل عندك من عنوان وعسل ملو مرآة
وجد راحم عشرون وكذا في كتاب ويد نفسا احوال وصف النفس بالحيث
والعالم في العلم موصوف بالفعال واما ازيل اي التغير عما هو اصله في احوال
انصاف التغير لفظا ما انصرفت نحو كافي ا طليا لغير من المبالغة والتوكيد
اما المبالغة فلان كون الشيء مجعلا او لا ومفصلا تانيا بالبحر واقع في التغير
من ذكره مفصلا او لا ونظام تغيره في علم الحائز والبيان واما التوكيد فاما
ان يرد به تقرير المبالغة وتوكيدها واما ان يرد به التكرار فيكون الشيء
مجعلا ومفصلا فيكون كاد ردا او يرد نفسه ومنها اي ومن المصوبات
ما انصب من المستلزم وهو المذكور ردا واخوته كاد حاشا وعدا وعللا
وعبر على ما سمي وقد نوجت في بعض النسخ هكذا وهو المذكور ردا
عبر المصعب وكانه غير

دکتر؟

مختار الله لأن المبدأ بقوله ما أنصف ما خاف أن تضاهيه وترى فيه عرجا واضحا
ما بعد انصافه يقول رأيت رجلا لا يرى له أو أضافه لهذا الجذر لأنه أراد أن يستعمل من
المتصل والمقطع أحدهما بحرف من منقطع وراى عرجا من منقطع لما استعمل كان
فيه منقطع لأن المتصل منقطع إذا كان بحرف من منقطع لفظا أو مقادير أو
جائى العوم ولا يرى هذا مثال للمقطع لفظا لأن لفظه موضوع لمقطع ولو
مقتل نحو الرجال كان أولى وصيرت راء لا راء هذا مثال للمقطع بقدر
إدله راء علم موضوع لمشخص لا بعد فيه وليس في لفظه تليد أو ليس
تخرج ولكن البعد فيه تقديرى باعتبار الراء أو لا باعتبار الحروف إذا
أجرى راء منقطع كالأصم واليد والرجل وسائر الأفعال ولا يرى وإن
لم يكن بحرف من منقطع ونقطع نحو ما خاف أحد الرجلين وهو أن المتصل
بموضوع أى بحرفه بقدره عن الصفة في كلام موجب وقدره الصفة لأن
راء إذا كان صفة نعت عن الحرف نصب ما بعده والكلام فيها يجب نصبه والواجب
احترار عن عر الموصوف كاليمن والبنى ولا يستقام فانه لا يجب نصب ما بعده
على ما سبق من تفصيله ومنعطحا أى وهو منصوب إذا كان منفطحا متصفا
أي بقاءه موقع لا يرى نحو لا أعاصم اليوم من أم الله لأن من رحم ومطلعا في
اللفظ الجار منه نحو ما خاف أحد الرجلين وفيه حاز راءه على البدل المنقطع
ولا يكون من جنس لا ترى وهو ضممان قسم جميع أفعاله موقع لا يرى لا يرى
نصير من الأول نحو ما خاف أحد الرجلين لا ترى الجملتين أحد على نحو الأول
ونحو قوله تعالى لا أعاصم اليوم من أم الله لأن من رحم الموجوم فانه منقطع أفعاله
العاصم على الموجوم بالتأويل ويجب نصبه على المضافين بلا خلاف وقسم
لا يسمع أفعاله موقع لا ترى وهو الجار بقوله في الكتاب ومطلعا
أى ومنقطحا مطلقا عن قيد

اول
٤٤
هذا الموضوع المستخرج
من كتابه في التلويح

R ۱۰۳۵

احمد

استماع انقاعه موقعه من الارض الى جوار السطح موقفه مصر من الماوراء
 كوما كان اجل من اجار فان اجلا قد ساد ان الجار مصر من الماوراء
 وهو ان جاد بالاحد السور او جاد بالاحد السور وما سلق به من ميرة
 وكوه فانه ساد الجار جاد بالاحد السور تحت نصيبه عند اهل الجار وجور
 رفته على البذل عتبه من غير لوقال في الكتاب واما في المطلق عن قبل
 لا مباح اي آخره كان الجور والاحد على المقصود ومثل في الكتاب المطلق
 الذي لا يفي انقاعه موقعه من الارض الى جوار السطح موقفه مصر من الماوراء
 من راحة الله في راحة المرحوم والمرحوم مفتح انقاعه موقعه من الارض الى جوار
 معصوم لا عامه هذا على احد الوجوه وقد قيل ان العام بعينه ذو العفوه
 فيستعمل العام والمعصوم يكون لا ستم من جنس الارض وميل العام
 فاعل مفتح مفتح لكان افع فالتقدير لا معصوم لا المرحوم فهو من جنس
 الارض ايضا وقيل من راحة المرحوم والراحه اي الارض من راحة المرحوم يكون
 من جنس العام ايضا اي لا عامه من الارض وروى قوله من الارض الى جوار
 ايها مفتح مفتح مفتح البيت النافذة واخره والفرق كما هو من المظلمة
 الجبل وقيل وقفت فيها افعلا لا ايها افعلا جوارا ومثل في من
 اجل الان في المظلمة ما زائدة اي عرفت دار مفتح مفتح مفتح مفتح
 لا يما تفتت عن حالها المرحوم والراحه جمع ارض وهي التي يحسن بها
 الجبل ويدور في المظلمة حاض من نواب جعل حول البيت او الجبل ليل
 بعض اليه والمظلمة من راحة التي جند المظلمة فيها الحوض وسهاها مظلومة
 لا يما لم يكن موضع جود في جوارها مفتح مفتح مفتح مفتح مفتح
 ظلم والجلد من راحة المظلمة استغنى من الارض من احد وهي ليس
 من جنسها فالاستغنى مفتح مفتح مفتح مفتح مفتح مفتح مفتح مفتح
 الرفع والنصب على قدم

حينئذ

الارض

من

البحر

وقيل ما عطف على متعلقا اي حيز النصب اذا كان مقدما على المستغنى
 فيه كوما جاد من الارض الى جوار السطح موقفه مصر من الماوراء
 البذل فاذا تقدم المنصب البذل فوجب النصب وان قدم على صفة المستغنى
 فيه فهو غير النصب عليه اي على المستغنى منه على راي والصحيح ان البذل
 البذل المتقدم ان لا يباين به كوما جاد من الارض الى جوار السطح موقفه مصر من الماوراء
 ولا زيد تقدم على صفة المستغنى منه وقيل وجهان احدهما ان التقدم على الصفة
 كالقدم على الموصوف لان الصفة والموصوف كش واحد وكما يجب النصب
 عند التقدم على المستغنى منه يجب ايضا عند تقدمه على صفة والصحيح ان
 الصفة فضله والمستغنى واقع بصور به المستغنى منه وهذا حد جود فيه
 الوجهان النصب والرفع والصفة في حكم القدم فلا يباين بالقدم عليها
 وقد ما خلا وما عطف على قوم مقدم ما اي حيز النصب ايضا في المستغنى
 اذا كان واقفا بعد ما خلا وليس ولا يكون بعد كل كلام اي هو موجب
 او منفى جاد من الارض الى جوار السطح موقفه مصر من الماوراء
 ولا يكون ردا وهذه افعال مفتح مفتح مفتح مفتح مفتح مفتح مفتح مفتح
 واحد منها قيل فلا بد من فاعل احسن مذكور لفظا فان قلت اذا كان المذكر
 قبله لفظه الرجال او النسيك قلت كما الرجال ما عدا ردا والنسبا ما عدا هذا
 فلا يوحى اليه ضمير المفرد المذكر قلت هو على حذف مضاف والنقد
 لا يكون الرجال اي بعضهم فذكر الضمير في عدا وخلا وليس ولا يكون باعتبار
 لفظ البعض المضاف ولولا لفظ الضمير او انشع عدا وخلا وليس ولا يكون
 وجاز فيه النصب والرفع وهو عطف على قوم منصوب اي والمستغنى
 جاد من النصب والبذل وهو اي البذل المختار بعد الاستغنى
 في كلام غير موجب ولا المستغنى

منكم

النصب

قوله بعد حال من الضمير المجرور من راحة الله اي كوما جاد من الارض الى جوار
 السطح موقفه مصر من الماوراء فان لا تزداد من الارض الى جوار السطح موقفه مصر من الماوراء
 من موجب البذل لان معنى البذل من سلقا حاض واحد كوما جاد
 احد من ردا ورايد معناها واحد وهو ان ردا مثبت له المحي بدل او
 استغنى فلو سلق جاد احد من ردا ونصبت على الاستغنى يكون المحي يسبقها
 عن ردا ولو جعلته بدلا والبذل في حكم تكرير الجاهل فتكون كما تكرير ردا
 فتكون المحي ثابتا لزيد وفي الاستغنى معنى المحي عطف وهو كالتقدير
 المستغنى من اتحاد معنى البذل ولا سلقا حيث هو ردا فان قلت لا سلقا
 ان البذل ولا سلقا في غير موجب معناها واحد كوما جاد من الارض الى جوار
 السطح موقفه مصر من الماوراء فان لا تزداد من الارض الى جوار السطح موقفه مصر من الماوراء
 فالبدل في حكم تكرير الجاهل ويكون ما مقدرا بعد سلقا يكون المحي متفقا
 عن ردا سلقا الجاهل فان البذل في حكم تكرير الجاهل والفاعل هو
 الفعل السابق وهو جاد لا ما جاد فان النفي لا ينافيه في العمل فالجاءل المذكور هو
 النفي مجرد عن النفي فتكون في البذل ايضا مثبت المحي لزيد كما في الاستغنى
 فيجد النفيان ففلسه وكتب المستغنى منه قبله احترار عن المفتح فانه
 جاد على جسد الجاهل كما سلقا في نصيبه على الجاهل لا سلقا ورفعه على البذل
 فان تقدم البذل على النفي ايد على المفتح جاد من الارض الى جوار السطح موقفه مصر من الماوراء
 فيها من المرحوم وليس ردا لشيء لا يعبا به وما ردا لشيء او شيئا من ردا
 بالرفع لان النفي لا ينافيه في العمل لان النفي لا ينافيه في العمل لان النفي لا ينافيه في العمل
 اي آخره علم ليعين الرفع على البذل من المحي في المصور المذكور مفتح
 وهي عبارة عما عطف على ما جاد من اجاد من ردا ما تقدم البذل منه
 على اللفظ لانه لو ايد ان

في البذل ليس
الشيء لزيد

والعامل في المبدل عامل في البذل فيكون من عاملها فاد ردا وهو ردا
 لكن لفظ من لا ينافي في المثبت لانه لا تزداد من الارض الى جوار السطح موقفه مصر من الماوراء
 لا ردا لكن ايد ان ردا من لفظ احد لانه يلزم ان يكون لا الذي هو عامل
 في المبدل عامل في المبدل الواقع بعد الاستغنى لا عامل في المثبت وكذا الس
 زيد شيئا لا شيئا لا يعبا به لانه لو ايد ان ردا عن لفظ شيء وهو مفعول البذل
 اعلم حروف الجر وهو البذل فيها بعد لكان البذل انما زاد في النفي ولا ما زيد
 بشي لشي لوان ايد ان ردا عن لفظ شيء لازم اجزاء البذل فيها بعد ردا وهو لزيد
 ايضا لاني النفي وكذا ما زيد شيئا لوان ايد ان ردا عن لفظ شيء بعد ردا لفظها
 لكن ما لا تعلق لاني النفي فانه اذا انتفى النفي لفظ جملته فقد اشتكر المصور
 في هذه العلم وما قيد ليس ردا بالبذل وهو بشي وذكر في ما مع البذل ويزونه
 لان ما مفتح العلم فيها بعد ردا لان ليس بجهل لعلته لا نفيها فاد ايد
 النفي لا ينافي اصل بطله فيعلم له وهو من البذل موقفه ما كان فاد ايد
 بيه نفي لفظه كان فتعاقب النفي بطله ليس وان كان مع ردا جود في ردا
 نفي واثبات كما ذكرنا وتقول اقل رجل بقول ذال ردا ردا على البذل هذا
 انما اذ هو كلام مفتح فكان جفته ان مفتح فيه البذل واجاب بقوله
 لا يما جوده مفتح النفي اذ المعنى ما يقول رجل ذال ردا ردا في ردا في حكم
 النفي ولا اي وكما هو من معنى النفي الامور الصلار اي الامور تقدم
 لفظ اقل اذ لا يقال بقول اقل رجل ذال ردا ردا وصورة لفظه للنفي
 والرفع بالانفاد واخره الجملته بقوله بطله العقلية او الضمنية وقيل
 ان الجملته وصف واخره مفتح وذكرا اعراب هذه الجملته وهو انه مفتح
 اقل بالانفاد واخره الجملته بقوله وهو مفتح ذال ويلزم ان يكون خبر جملته
 فليبه او لغيره لان النفي

لا شيء
من

والبذل الموقفه ايضا
فتعاقب العلم بطله
والنفي ليس بجهل
العلم بطله

تقتضي الفعل او مفعله كالمحرف عالما وقد مضى بغيره بان تقول الى آخره
 صغر رجل يدان انه شئ الصغر بغير ان يتبين الموصوف نحو اصل واطل
 يقولون ان ذلك الماخذ ان وفي هذا التضعيف نظرا الى ان
 الضمير مشتق من كون الجملة وصفا وخبر لان اقل مضاعف في
 المضاف فحكمه حكم المضاف وتبين الصغر من مفعول كح الزم
 سواء كان خبرا او مفعولا وقيل الحكمه وهي مفعول دال
 وصف لرجل والخبر محذوف اي حاصل او موجود وقيل
 وهو مفعول اخر له لانه مفعول الفعل وفي مفعله لانه مفعول فعل
 رجل مفعول دال وطره اقام الابدان من كون الفاعل
 سادسا مفعولا اخر على ما ذكرنا ولا يجوز حذف الوصف كما في
يؤتى لان المفعول هو الموصوف دون المفعول اي دون المجرور
 عن الوصف هذا اشاره الى سوال مقدر على تقدير كونه
 وصفا بان يقال لو كان وصفا كجاءه لان الصغر جارحه عن
 الجملة فيجوز ان يقتصر على الموصوف وحده كجاءه رجل عالم لكن
 لم يجوز طرحه فدل على انه ليس بصفة بل خبر اجابا به
 انما لم يجوز طرح الوصف فكم كما لم يجوز طرحه عن مجرور
 لان الفرض التقليل والشئ موصوف اقل منه غير موصوف
 بالصغر مخرجه فليس موصوف بها اذ هو مخرجه رجل كونه
 ادل على القلة من رب رجل ولا يجوز الجرح بدلا من المضاف
 اليه لانه لا يضاف الى المخرجه المفردة اي لا يجوز جرح ربه في
 المدا المدا

والفعل المستعمل في قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم
 اهلهما

المستعمل

فلا حذف

العام

ومعرب على حسب العامل ان لم يذكر اي المستعمل منه هذا عطف على
 فعله وما يربطه بالانصب والطل على ما ذكرنا وان لم
 يذكر المستعمل منه وهو المخرجه فالمستعمل مقرب على حسب
 العامل مخي ما جاني من ربه فانه مفعول بالاعا عليه بخلاف العامل
 يستعمل فاعلا وما رايت من ربه متصوب بالمفعول لان افعلا ليس
 مفعولا به ومفعلا جاني اخر من ربه خير منه فانه مفعول لما قبله
 وخبر منه خبره والجملة من المخرجه لا حد فهو مستعمل مخرجه من اعم عام
 الصفاق والتقدير ما جاني احد موصوف بصفة من ربه الخلة واما مخرجه
 فتم مع انه استعمل مخرجه ايضا لو جحد ان افعلا كان مفعولا فمخرجه
 وطريقا وقع ما بعد لا حله من مبتدا وخبر وهو خبر منه والثاني ان ما
 قبله كان مستعمل من اعم عام الذوات اذ التقدير ما جاني احد من ربه
 الصورة من اعم عام الصفات فهنا اي من المستعمل المخرجه فمخرجه
 والمستعمل مستعمل باسم مجازا يعني ان المستعمل المخرجه كما عليه مانه مخرجه
 على حسب العامل فهو فاعل تارة ومفعول اخرى فبينت على تسميته باسم
 الفاعل او المفعول مجازا والاعا على المفعول هو من الحقيقة المستعمل منه المجرور
 فاد افعلا ما جاني من ربه فاعلا على من الحقيقة هو احد افعلا ما بعد من مقامه
 باسمه مجازا لانه واقع موقفه ويدل على اعتبار ربه اي على اعتبار المستعمل منه
 المحدث جوازا فقام من ربه مع اعتباره فام هذا اي لو كان الواجب مدبر فاعلا
 من الحقيقة كان محكم بحيث بالاعا المستعمل منه علامه العاقل لان علامه موصوف
 حقيقا اذ يقع ان يقال فام هذا الجاق علامه العاقل بالاعا مدبر على انه
 ليس فاعلا حقيقا واما لم يخر العاقل بالاعا لانه مستعمل اي احد المحدث
 وهو مذكر وهذا اي المستعمل المخرجه

المدا

على ابداله من المضاف اليه وهو رجل لان العامل في المدا وهو اهل لكن يبدله
 من ربه لانه علم مفرد ولا على اهل ربه لان اهل مستعمل في قوله تعالى في المضاف اليه
 نعم او صح وقيل اقل القوم او قوله قيل اقل رجله لان في حكم المستعمل
 للمضاف الذي تقتضيه القلة فاما اذا اضيف الى مفرد مفعول فلا يجوز قولا اذا
 قلت رجل مفعول دال من ربه اي كما لم يجر اهل ربه لان ربه مفعول من اهل رجل
 لا يجوز ايضا اهل ربه بالوضع من لفظ رجل لانه من مفعول اهل رجل كما لم يجر
 ان يقال اهل ربه لا يجوز ان يقال قل ربه فان قلت علم جار اهل رجل مفعول دال
 من ربه ولم يجر قل رجل مفعول دال من ربه لان ربه على ربه اهل ربه فقلت العطف ان يجر
 اهل رجل مفعول انا جار على يبدل ان يكون يقول خيرا فهو في قوله فقلت ما تقول
 رجل دال من ربه وابداله من لفظ رجل لا مانع فيه لان العامل في المدا في
 المدا يقول واد حاله على لفظ ربه غير مسموع محال فلو كان رجل مفعول فان
 تقول تضمن ان يكون وصفا لرجل والعامل في المدا في قوله فقلت فلما كان
 ربه من رجل لم اتم افعلا اقل رجلا فقلت افعلا على ربه ولا يقال قل ربه قال سيبويه
 لا بد من اقل رجل لانه غير اقل رجلا فقلت افعلا على ربه ولا يقال قل ربه قال سيبويه
 ما يلاما ليس ان يجوز اهل ربه من رجل من رجل مفعول لفظه في معنى
 اقل رجل يقول دال وقد جار ربه من ربه اهل ربه فقلت رجل مفعول اهل ربه
 قال سيبويه فلا بد ان يلاما الية منفرد وهو اشار الى السدوان الذي ذكرناه
 واجبا عنه ومحمل لم يجر علم لفظه ليس بدلا اي افعلا لانه لا يمكن بدلا من الرجل
 على اللفظ لانه في المخرجه اقل رجل مفعول دال من ربه وقد ذكرنا انه لا يجوز
 جرح ربه على ربه لان المضاف اليه كمالا لا يقال اقل رجل مفعول دال من ربه
 واما جار ربه اهل من اقل رجل مفعول دال من ربه بالوضع على المحل
 على اللفظ

لنقول

لا يكون في الاوقات الاعمال كما لا يرد اذ لا يصح بعد اعم العام بغير جاني احد من ربه
 ويستعمل في العن وما في مفعله اذ يصح في الفعل من واحد ولا يصح اثنائه لكل
 اجل او اجل ربه ان يستعمل المخرجه فوات ربه يوم كذا اي فوات من جمع ايام بغير
 او بعد اصل العدا في جميعها لا يوم كذا لانه لا يصح شغل جمع اخر من ربه
 لا يوم كذا فانه متبع ايضا وكذا اي وتكونه لا تكون في الاوقات لا يجوز ما قال
 ربه لا عالما لان ما قال متبع المخرجه ولا يجوز كما لم يجر ان ربه عالما ولا يجوز
 اي لا يستعمل المخرجه فيما هو جواب النفي وان لم يكن هو نفي ما قام وما
 قام في ربه فيسقط ربه الذي هو اعرف اذ يقال بغيره ان لا يجوز ان يكرر
 وينطق مثبت ولا يصح المخرجه في المدا فاجاب بان يكرر مسقط بالنصب
 ان فيه مضمرة والبعد فان ينطق وهذا المصطلح مفعول على مصدر منه
 من الفعل مرول وهو قام اي ما يكون قيام فينطق حكم النفي منسحب على القيام
 والنطق فالنطق في المخرجه من ربه في ربه ربه من ربه ما نافي فافهم
 بالنصب اي ما يكون مستعمل في ربه على نفي الحكم الذي يكون مستعمل انما اكثر
 ولا يجزئ عقيم وجا في ربه الروح واخر عطف على قوله معرب اي والمستعمل
 جار ضم الروح والجرح بدلا لهما ورويت الوجه الثالثة اي الروح والنصر
 واخر في يوم في قوله ولا ربه يوم بدلا من الجرح واولم الارض يوم كذا مفعول صالح
 والاسم المفعول ما انما سيقان اي مثلهما والنصب لان لا يستعمل مفعول اي لا يرد
 والوجه على انه خبر مستعمل في ربه وهو مفعول اي لا ربه الذي هو مفعول وكذا
 على هذا ان يكون ما كثره بغيره اي لا ربه بغيره وهو يوم واما الجرح فانما يستعمل
 كره بغيره اي لا ربه بغيره يوم على اهل يوم من شئ ويجوز ان يكون
 ربه اي لا ربه يوم وسى اسم لا اي لفظ يوم وقد اورد على ربه بالنصب
 اسكالا ان احمده دخول

ما

كان في المبدأ
كان في المبدأ
كان في المبدأ

التي هي كان في المبدأ...
التي هي كان في المبدأ...
التي هي كان في المبدأ...

تكونه مفقود...
تكونه مفقود...
تكونه مفقود...

العدد

انما هو من المبدأ...
انما هو من المبدأ...
انما هو من المبدأ...

انما هو من المبدأ

كان في المبدأ
كان في المبدأ
كان في المبدأ

انما هو من المبدأ...
انما هو من المبدأ...
انما هو من المبدأ...

عقود المور على المعنى ولا يجوز ان كان المعنى محلي من الاعراب نحو قام وهو
وزيد فانه ما يقع عقده كالنوع المحفوظ عليه مروج الى الجمل ومنها نفس الامر وهو
الذي محلي من الاعراب ونفس المور لفظا ولا يصح عقده العرب عليه واما مع نفس
المحفوظ عقده فهو على امدل المعنى المقصود ان الحلب سائل للظومين وهو سائل
والاكرام ان يكون مثل انسان في كرام وانما يقع عقده على المصدر المقتزى من مذهب
لشبهها الظل ان جعل مصدر مصدر له في عقده على مصدر واما في مصدر
يا صحران على ما ذكرنا وهذا الكلام سمع كما كان على الظل اما صرحا كما هو
والنهي واما صرحا كما لا ينهيه والسمي والعرض لا يكون ان ينسلك بعد معني
الظل ان عربي ينسلك هو راجع الى معنى الظل بقى النفي وهو ما لا ينفك ما توافوا
بشبهها النفي ان جعل ايضا تقدير مصدر وعقده على المصدر المقتزى من النفي
المعنى لشبهها النفي ولو رجع كان عقده لعله محذورا على قوله ما بانها فلا يلزم
معمل النفي ان المعنى ما يكون مثل انبان ويكون تحذير وهو ليس بمراد بل المراد
من مرسان ونفى التحذير عقده وهو ما توافوا من النبي ييم والحق بالحق واسمها
صحيح ان لا يصح ما بعد العاقل عن جواب مرستان السفة ونحوه كما كان وان علفها
فمنها ما كان هذا اراد لو في المضارع بعد العاقل مقصودا من عن جواب
لا سبب السفة فاجاب عنه فينا و ان بالنفي والتقدير ليست بوال علفها
فمنها ما لا نه ما سببه ان علفها ان نفس بوال لو جواب العاقل من المسد والمسد
به ونحو ان علفها فتابنا جابر علفه موم ومنعه لا يكون معنى ان تعصم هو العلف
فيها بعد العاقل المعاني بخلاف ان خبرنا موم من معنى النفي وكانه ما لا يقوم فتأنيدا
ومنعه لا يكون بخلاف ان عن مومح والعدل فينا للثام وهذا الكلام محذوف
طاهرا ولا سبب النفي الواجب هذه وهذا الكلام ان جعل سائله فالنصب وان في

في يوم من ايام في يوم

لَا تَقْرَأُ

114

الحاصل

35

تفصيل الطائر النصارى وان
لا يكونوا رسلهم بل هم اهل الكفر

القلم

بسم الله الرحمن الرحيم

والله اعلم
بما لا تعلمون

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a small dark mark near the top center. The page is otherwise empty of text or illustrations.

مقابلته سبحانه فثبت على المصنف رحمه الله وقد مثل فيها بالجره على قوله
الذات بنسبها على انه اذا كلام غير داخل فيها قبله على ما هو المتبادر من
الاعتبارات الاطلاعات بالجره من الكتب لعدم بعض المسائل عن بعض وعلى
هذا لا يجوز ولا يكون انما معنى لدلالة الكلام ان لا يكون هذا من منزله لا
او كان كذا من رتب على نفسه ما يحتمل تصوير التكرار وجعل قوله بغيره مراد
عائد الى الجميع كما يصورناه اولا ويجعل ان يكون من لا يكون مع عايد
ان ما قبله ويقال اسما بالنصب ليكون جزا لا يكون اي ولا يكون مع عايد
لا ينبغي ان يكون البدل على الجلب اسما الا واد وحو لا سدر سدر
ثم اذا فقال والذات بغيره مراد والله اعلم حققه الحال سرع في امر
ما بعد الفلان وقد مصدر ولا له من اجزاء فعال فان كان
جمله ثم ان كان قبلها اي عمل الفا اسم يقوم عطفه اي عطفه ما بعد الفاعل
فلا اشكال في تحكيمه اي من محل الواجب بعد الفان ان والفعل المستقل
حو احتمل فما لم يختار اي فان يختار وهو معطوف على فما ولا
اشكال او يكون ثانفا المعطوف عليه وحا ويضا وجزا ولا اي وان
لم يكن قبله اسم يحق عطفه ما بعد الفان عليه فالفتح اي يحق الفتح ويحق
اذا كان اي الفعل الواحد بعد الفان يعبر عن له ولا اي يعبر عن له الفعل
ولا ان يكون الفعل ولا الفعل ولا الفعل الواحد بعد الفان
للمحكم مثلا حو اي يحق فعل الواحد بعد الفان للمحكم مثلا حو اي يحق فعل الواحد بعد الفان
مصدر معطوف على مصدر منفتح من الفعل ولا اي يحق فعل الواحد بعد الفان
والكون من ولا فعال الاجتهاد اي ليكن فعل اسان قالوا من فليكن بعد
المصعب بان فعال افعل اسانا اد لا ستعبر ان فعال اسانا قالوا
معنى لان الفعل الواحد بعد الفان للمحكم مثلا حو اي يحق فعل الواحد بعد الفان

المصنف
العلامة
بالحمد

[illegible]

درو ک لکتر فضل
اما قاترا ما منی
صغر مسهم لان
المانی احد من له
اول و لا لکس

9



اي من قول الشاعر وهو كعب القتيبي وما انا الا شيء الذي ليس نافع ويضرب
منه صاحبه يقول قيل انه للظن دون الحجج وان كان الحجج
لا تفي لعله دون الحجج يعني انما تفتد به وان كان الحجج
يقتضي الحق المقصود او يكون بغيره انما سياتي وفي الظن ايضا
تكون في الاولي تقدير التاخير والوقوع الخوف لا بد من مهيكل بعد ما قبل
التقدير في اعراب البيت وذكر ان لما قبل ان يقول واول الحجج اما ان
تكون هي للظن او لا تكون له فان كان للظن فلم يحله المصنف فيسم
الظن حينئذ قيل انه للظن دون الحجج وان لم يكن للظن فلم يحله
الظن بعد من مصدر مفعول من الفعل السابق كما سبق وجوابه انه في
الاول للظن لكنه حصص بعض احادله وذلك لان المظنون قد يكون فعل
المعروف عليه في الوجود وقد يكون فعلا وقد يكون مفعولا فيكون
فعله او بعده او معه فخص واول الحجج كما يكون مفعولا فيكون
معنى الظن احكاما اي بعد مصدر مفعول من الاول وباعضاها
القارص بحال المعية صار كما في قسم للظن المطلق الذي لا يتغير فدا
الحجج عطف مبدى بالحق واول الظن غير مبدى بها راجعا الى المقصود
وهو ان يخصص اليها ما ينصوب او هو مفعول فان كان منصوبا فيكون
مصدره وان كان مفعولا امان للظن على الشيء او على المصدر المفعول
من احد الاشياء الستة وليس هاهنا الا الشيء فان عطف على الشيء لم
يستعمل اذ يصير المصدر ما انا الشيء ولا يخصص صاحبه بمفعول والعصب
لان الفعل ليس هو على افعال المفعول اي ولعل العصب فيقال المصنف قد نظر
لان القول المصدر اما ان يكون اصاحبه اي العصب من باب اصاحبه المصدر
اي المفعول او من اضافته الشيء الى الشيء

معدن
الشيء

هو

للملازمة وحيثما يستلزم ان اما لاول فلان يلزم وقوعه في كونه منته او يلزم
ان يكون العصب مقولا واما الثاني فلان لفظه منه يدفعه اضافة منه للملازمة
فمنه عن ذكره منه اذ هو كقول عصب صاحبه لفظ الملازمة معناه
قول بصدر وسوله عنه عصب صاحبه فلما جاءه اي ذكر منه كما يقول
يوم جرح فان ارضاه به يصح كون الخوف في اليوم فلا حاجة الى ان
يقول يوم جرح فيه واما اذا عطف عن المصدر المفعول من احد الاشياء
الستة وهو الشيء في المصدر الشيء في موضعين احدهما قوله ليس نافع
والاخر قوله لا يسمي عطفه في جواب واحد منهما اما جعله في جواب ليس
نافع على الظن على المصدر المفعول وهو العصب ليعتبر عليه فلان يلزم
نفع الشيء في العصب بمفعول الساعرا في الاول ما لا يسمع وتخصه منه
صاحبه لانه لا يخصص وهو طاهر واما جعله في جواب الشيء لراحي وهو
قوله واما انما فاعله ايضا لان متغيره هو قوله يتوكل في يلزم بعدم العطف
وهو العصب على المعطوف عليه وهو المصدر المفعول من القول لراحي
مصدر من القول لما لا يسمي ولا يخصص صاحبه عطفه فالاخر
مصدر لراحي ان يحل على الشيء الاخر وهو ما انا وبعد بصر قوله
وتخصص عن قول اذ المصدر واما انما يقول الشيء الذي لا يسمي
وتخصص صاحبه بالشيء فيخصصه وان كان بعد ما لفظا على قول هو
ماخر مفعول لان مفعول حراما فهو مفعول في المصدر وهذا السهل
من الوجه لراحي الذي بعد المصدر المقصود قوله وراحي وان جعل الحجج
فاما ان يحل في جواب ليس نافع فيخصص له المعصود او يحل

فاما انما
الشيء

في جواب واما انما يلزم التبدل المعطوف وهو يخصص على المفعول وهو قول
كما قرناه ثم قال والربيع الجهر اي وروح بعض لكون معطوفا على الجبهة
وهو ليس باحد الجهر من نصه وتكون التبدل واما انما الشيء الذي لا يسمي
وتخصص صاحبه بغيره يقول ولا اسكال فيه لالفاظ ولا معنى فكان الجهر واهوا
اي واهوا ان يكون هذه اي بدون الحروف المذكورة وهن حتى والواو والفاء
وتكونا نصيب منه الا ان هذا التاخير في احضار الشيء فيمن نصيب اي الراجح
من ان احضر فيكون من كما يحد من ان وان فاعله مستفاد من حدث ان من
عبروا احد من الحروف المذكورة وكان ضعيفا وقوله فمن نصيب احمرار
عن الرواية لراحي وهو قوله كما يحد بها جاز حذفها وروح الفعل وقد
مر والذي سوغه اي سوغه النصيب امار ان من غير احد الحروف المذكورة
دلالة ما بعده وهو قوله وان اسهل الدائرة يعني اما حان اصار ان يقرن
وهو احد الحروف المذكورة والبير ان حلا عن الحروف المذكورة ولكن فاعله
دلالة ما بعده وهو ان اسهل مقام تلك الحروف لقوة الدلالة على حدث ان وها
حدثها اي حدث ان وروح الفعل وهو لخص وقد مر في اول الكتاب في حروفها
وما فرغ من مرفوع لراحي واول فعل ومنصوبها سويج في الجور ولا يكون لرا
في لاسيما فقال الحجج رور هو اما بالاضافة نحو علام رور واول حروف
الحجج نحو المائل لوزن حروف الحجج لانه ان سياتي ولاضافة على ضربين
مقبول في التفسير مفعول في المضاعف في قسم الحجج في العيون والخصص فاعله
تفريعا اذ ان المضاعف اليه معرفة لراحي ومفعول في لراحي فاعله هذا
استلزام من المضاعف اي سوغت المضاعف الى المعجزة لراحي اذ ان احد هذه الكلمات
اسم استلزام من هذه الاستلزام فاعله لراحي استلزام في المضاعف اليه نحو

انما

اي
وهو
مفعول

هو

المقصود فان المخصص خطا المنعم عليه متعوق ومحذور بالمتحرك غير الساكن
فانه من قول ذكر الهمام لان ضد الساكن هو المتحرك او هما لغير اي اسهل
المضاعف بما لفته المضاعف اليه حور يد مل جاز ادا سهر با تصاقه بالدم
لان الهمالة ادا انصرف في التثنية اي ههه بغيره من علم او كرم او نحوها
فالذكر الهمام فاورد عليه قوله ناي نول صالحا غير الذي كما يقول فان
عبروا وقع من الضمير في المجرى اذ المجرى قول صالحا غير الذي كما يقول
من اعمال السوء وقع من المصدر ولم يبق بغير اذ لو افاد بغير فاعله
نفع صفه للكل واحتمل ان غير ليس بصفة بل هو بدل وازان ابدال للعلم
عن الكثرة وقد جعل فيهم فلان اذ اجد امه وعبد بطيعة وتسبيح وجده
تكون فيه قوله اما في اي ثوب واحل امه ثوبه فلان علمه ولا حلال من
جل عليه اذ اما علمه بالظلم وكونه يكون معرفة وروحي اجرة فلان
فعل على ولا صغر يعني قد ذكر بعضهم ان قولهم واحل امه وعبد بطيعة تسبيح
وحله ما لا يعرف ايضا وان اضف الى المعرفة لوعلمها في الهمام اذ لا
يخصر بالتسمية اي مضاعف الله معن اذ بعد لراحي لا تثنى المضاعف ايضا
فهو بغير عرك وملاكو لذكر وروح مجرور رور في قول الشاعر رور واحل
امه وروى لا بد من لراحي الكثرة ولا بد ان يكون مفعولا على قياس من اضافته
الى المعاري واما وروجه فاعله فاعله اما حاله السوء فلان تسبيح وحله
اذا نظير له في علم وعمر واجله في الثوب لان الثوب اذا كان رقيقا لم
يتسب على منواله سواء واد ايم يكن رقيقا عما على منواله شديد لعدة
اتوب والمثول الحسنة الذي يلق عليه الجاك الثوب قال عبد القاهر المصنف
المتصل سطن وام لا يجوز ان نوجد اي نفس واحل وعبد لان المضاعف
تسمى من المضاعف اليه المعروف

فغير

عليه

لحسن حكم العلم حكم المعرف باللام فله حجة وانما جاز المضارب الرجل مع
رضاه لم يلد حقه لم يكن صلح رضاه اذ كان رضاه المضارب الرجل بالصلح
مستطاع السون باللام ورضاه لم يلد حقه فكان مستطاع ان لا يكون كالمضارب
رشد انما جاز تشبهه بالاضارب الرجل بالحسن الوجه من حيث جاز
الغاي من اللام في المصورين وانما جاز الحسن الوجه من ان رضاه لم يلد
حقه لاصل الحسن وجهه محذوف عنه الظهر وادل عنه اللام في الوجه
لانه احق من الظهر فيستدبر حوار رضاه حدث الظهر واقام اللام
مقامه في الجرح الثاني فالحق في هذا اللام من الجرح الثاني وهو المضارب
الرجل دون المضارب ريد واما نحو المضارب والمضاربة فيمن قال انه
مضارب فيقول في حقه رضاه على مضارب اذ رضاه فيه لارفة
من غير ظهور في حقيق لوقضهم الجرح بين السون والنون والظهر
المتصل هذا الراجح جواب اما من يراى فمدان نحو المضارب والمضاربة
كان حقه لان لا يجوز لانه اضاف لم يلد رضاه منه حقه لان السون
سقط باللام وهو صلح المضارب ريد والجرح انه محذوف على مضارب باللام
لان اسما العاقلين والمعتولين اذ اصف الى مذهب لم يلد فيها الى تخفيف
لان صار بكر اصف من غير حنف اذ الحنف يكون حذو سون
والسون مع الصهر المتصل ما لا يحتمل لان السون يودن مقام مريم
والصهر المتصل في حكم تبه لراول فيكون بان لراول غير تام فلا يمكن
الجرح بين السون وبين الصهر المتصل وكذا بين النون والصهر المتصل
فلا عسر مع الحنف ليقدر احتياج السون او النون مع الصهر
المتصل حتى سقط بالاضافة وهو في انما لا يحتمل فحق في حقه
صواب بكر غير تعدد حنف

فقال
لان
مالم
سقط
م

فالحق به المضارب وسببه لان الباب واحد لا يقتضي التخصيص فيها
محتاجا ودوله فمن قال انه مضاف اساره الى الخلاف في ان مضاربك مضاف
والكاف محو وعمر مضاف والكاف منصوب على انه مفعول ولما كان
مستطاع توجه على من قال انه مضاف قبله وهو محو لراول والخير والناظر
فيما لا يجل عليه هذا اليراد فانه فوج من النون والصهر المتصل فاحار
بانه ساد لا يجل عليه وتذكر لراول من سببه الكلام فلا على مع المضاربين
لما ذكرنا من احتياج النون في الصهر المتصل واحار اذ ما حشوا من
محدث من موعظا وافتل التفصيل اذ اضيف الى المعرفة مراد
به اليراد على من اضيف اليه الاضافة غير تخصيصة اي تكون لمطبه على
واي ولا يجل قبل موزنة برجل افضل القوم لان المعرف على ثبات من كانه
قبل من باقي القوم دعس به قوله في ومن الذي يجل سوكا ولا عرف انه يود
افعل اما ان مضاف الى المعرفة او التكره فان اصف الى المعرفة ولم يمتنان
احتمل ان يواد به الزيادة والمفضل على المضاف التبع والنون ان يمتد
به الزيادة كما سبنا فان اراد به الزيادة على المضاف التبع فاحتمل في
ان اضافته لمطبه او موقوفه فقبل اضافته لمطبه لانه يرفع صفة التكره
كحورنة افضل القوم وكحوقل الشاعر فلم ارق كما فملا حرقهم اقل
به منا على فهم حرقا فوصف للتكره وهو دو ما حمر وهو مع المفضل
ولو كانت رضاه معنونه مفيد للمعروف لما وجب صفة التكره وانما
وجبه صفة التكره لان المعرف على ثبات من يمتد موزة برجل افضل
القوم اي من باقي القوم واستدل على ثبات من يمتد به على وتجدد
اجوص العاس على حووه ومن الذين استوكا عطف على قوله من
الذين على الثالث

نكر
المطلقة
امد

اد البدر اخر من الناس ومن الذين في البدر ثابته وانما جاز
نحو لا عرف انه يعرف اذ اصف الى المعرفة ورضاه لان رضاه
انما يكون لمطبه اذ كان سببه لراول نصارى الجرح وافعل المفضل لراول في
مطلوب ومطلوب في وسط افعل التفصيل اذ اراد به الزيادة على المطب
النه ان يضاف الى ما هو بقية لان الزيادة انما يكون بعد استكمال في اصل
المعروف لانما عطل احسن منه لراول لاصل المفضل على غير احسن
محصر من يكون ان يقال عطل احسن بين راجح ولما يدر هذه
المعروف تالا سيقا درج عليه وقال فلا يجوز يوسف احسن اخوته كحجه
من حلالهم باضافته الى ما صافه الاخوه اي فهمه ان صهر يوسف فكل
اذ اطلب اخوه لم يكن يوسف داخلا في الاخوه واحتمل ان يكون تفصيل
الشي على فيه بضم الجرح لا فعل جرحين اصل ثبوت الجرح والزيادة فيه
فكونه من جرحهم باعتبار راي في دون الثاني هذا سوال وجواب اما
السوال فهو ان افعل اذ اصف الى ما هو نصيبه والبدر ان يواد به الزيادة
على المضاف التبع انه ملزم بمصطلح على نفسه قطعا فاجاب بانه داخل في المصلح
النه باعتبار المشاركة في اصل الجرح من غير فهم الترجيح معه واما باعتبار
الترجيح فليس هو داخل فيه ليلزم برجح الشيء على نفسه وهذا الكلام
مجرده لا يدفع لسوال لانه لا يواد الزيادة على جمع من اصف التبع على
من سواه كما يتم عليه بقوله من ملزم كانه افضل تباقي القوم ويدل على
اختلاف اعتبار الجرحين فويلهم ريد قايما احسن منه قاعدا فان ما هي
الحال المفضل بها قاعدا هي الجرح المفضل عليها والعامل فيها احسن
فلو جعلت اسم احسن التبع واحدا لصار القوم مفضلا عليه بل

يوسف
ان
م
من

بسم احسن الى قيام سبعة الاجنحة ونسبته الى التعداد بسم اصل الجرح
فيها احتياط اعصار الجرحين وان فصيل به زيادة مقلقة واصيب
للقوم في هذا قسم لعله مراد به الزيادة على المضاف التبع فانه لا يضاف
من اضيف الله فان افعل في هذا مراد به الزيادة المطلقة لا الزيادة على المضاف
النه فقبل اضافته الله الجرح الوضوح اذ اطلب ريد احسن من سببه
ريد احسن الناس مطلقا وهو من جملة فرس فاضافه الى فرس ليس
للمفضل عليهم بل للوضوح فلا يقال في ترجمه بالاضافة لانه ليس المعرف على
ثبات من حتى يكون رضاه لمطبه كما ذكرنا في اراد الزيادة على المضاف
النه فانه لا بد ان يكون له المعرف على ثبات من ليحقق التفصيل على المضاف
النه ولا منع من اضافته الى ما ليس بتبعين منه نعم انه لا يستلزم في هذا
العلم ان يكون بعض المضاف التبع ولذلك يصح ان يقال عطل احسن من
مراجح الجرح وهذا ملته بوجه اخوته لان المراد به الزيادة المطلقة اي هو
احسن الناس على الاطلاق وانما اصعب الى باقي رايه لانه سببه اياه ولما
لو لم يلقا قس وراى اعد لاني مروان ولا يواد به الزيادة ما لعدل عليهم
لانهم ظلمة بل المراد انما اعدل الناس واصفا الى بني مروان للوضوح الجرح
فلا كلفها عا دلا بن مروان وكفى فالاضافة الملائمة توجه ما اراد
ما لافق من مروان واللاجح محرو من عبد العزير وعلى مروان وهو ما
اراد به الزيادة على المضاف التبع جاز لراول والمطابقة بين بقوله
يعول الراد ان افعل فوكر وحار افضل فوكر وانما جاز الوجوه ان
لانه اسم الذي من تذكر المفضل علمه كحرج محروا وانما جاز
المطابقة لانه دخل رضاه التي هي من خواص رايها فحرج محرج

مع
المراد

سائر من سائر وعقبة المطابقة فكل في الثاني وهو ما اذا اوردناه
المطابقة المطابقة ليس في اي من هذه المطابقة لانه صفة محقة ان يطابق
الموصوف وليس المفضل عليه مذكور معه ليشانه الذي يحسن فلا يجوز
فيه الايراد واذا اضيف الي التكره فيسم لعلوه واذا اضيف الي العرفه
فان المضاف اليه حكم موصوفه في الايراد والشيء والجمع نحو
افضل رجل في هذا افضل رجلين وهم افضل رجال اذا اقصوا رجلا
رجلا او اثنين اثنين او جماعة يعني اذا اريد هو افضل رجل فالافضل
هو رجل في المعنى اذا اقصى الرجل رجل هذا الرجل افضل من
او اكثر المفضلين ولذا اذا اريد هو افضل رجل فالافضل هم الرجال
في المعنى اذا اقصى الرجال جماعة فمعناه فهو لا افضل من او اكثر المفضلين
فالحاصل ان المضاف اليه هو المفضل في المعنى والمفضل عليه غير مذكور
بل المفضل عليه هم المفضلون كما ذكرنا ويضاف اسم الزمان الى الجملة
اي من سمة والقطعة تقول حبيل اذ قام ربه وحصل اذ ربه قام وانه
اي وضاف اليه ودواي القطعة نحو من الحجاب امير هذا اميل لافضل
طوبى الزمان الى الجملة من سمة وقوله الشاعر اعلامة ام الوليد بعد ما
افان راى من كالمقام المحلوس وليس به كافي عن مرادنا بل مقتضية للاضافة
اي الجملة ذكر البيت مثالا اخر لكون طرف الرومان مضافا الى الجملة من سمة
وذكر بعضهم ان ما في البيت كافي قال في العطف ان ذكر لا يعجز عن ان
يكون في البيت معنى مرادنا من ايضا مرادنا اي مع وهو المعنى
مضاف الى ما بعده كما فعل بعد حصول راسل انهم كالمقام المحلوس
كما ذكرت ارب بعض جعل ما يقتضى للاضافة الى الجملة اي ولو جعلت

هذا هو المقصود
من قوله افضل
رجل في هذا
افضل رجلين
فان المقصود
من قوله افضل
رجل في هذا
افضل رجلين
فان المقصود
من قوله افضل
رجل في هذا
افضل رجلين

هذا هو المقصود
من قوله افضل
رجل في هذا
افضل رجلين

ما كافي لم يكن بعد مضافا والمفعول على اضافته لكن ذكر وان ما اما ان يكون
اسما او حرفا وذكرنا اسما كل واحد منهما ومن اذ راى ما فعله في احد
من الاسماء نحو شاة النعام بالفتح تدرك في الجمل تبين ادا ليس بعد
له انفا رسيه در منه سفتك يشبهه الشيف خاطر به الشاعره نفسه
اي اجت ام الوليد بعد السمر وعلاقة مصدر على المراه اي اجتسا
اخلس النبات احلط رطيم وباسمه واخلس اذا خالط سواده الساقن
ومفعول اي وما مضاف من اسم الزمان الى الجملة فوكي ما انما يحد دخل الشاة
فيمن يري مرادنا اي فمن يقول ان مضاف الى ما بعده فاما يقول
ان ما بعده غير رمان مضاف وهو مبتدأ ومذخره اي اول مرادنا
الرويه او تحس هذه الرويه رمان في قول السنا فليس من هذا الباب
لان من غير ادخل على الجملة ونحو بانه يظنون الخيل شفتا واذ
يكني تسلم هذا ان ما لا يكون اية مضافا الى الجملة العطفه وكون مضافا
الى الجملة العطفه وكون مضافا الى الجملة العطفه ومذخره في الظروف
وانما اصف انه الى العطفه لقرن مضافا من مفعول لان الرويه
الطامة فانك ادا ادخل على اذا اذن المودن بعد جعله ذكر الرويه طامة
لا تباين في المكان لا يضاف اليها اي الى الجملة المحلوسه اي المبرور المحلوسه
مئة المكان لا يضاف الى الجملة واحرر المحلوسه عن نحو حيث فانه مضاف
الى الجملة نحو حيث مام ربه وحشر ربه مام على مامضي وانما لم يصف
طوبى المكان الى الجملة لان طوبى الرومان اكثر استغناء فاسح منه فام تسبح
في المكان لعله اسعاه لان طوبى المكان في الجهات ادا اصف الى الجملة
كانت المعنى مضافه الى مضمون الجملة فمصر مضافه الى المعنى ولا يستقيم

هذا هو المقصود
من قوله افضل
رجل في هذا
افضل رجلين

ادلا على خفي علمك ومدام علمك خلاف الرومان فانه يصف اضافته الى المعاني
ولا يجوز اضافته المضاف الى المضاف الى سبعة معا من غير حمل عطف
نحو علام ربه على مرادنا اليها ولا تقدم المضاف اليه اي على المضاف اليه
الفصل في مطلقا اي بالظرف او بغيره اي في سعة الكلام وبغير الظرف
اي ولا يجوز الفصل بغير الظرف ضرورة السعد ونظم من هذا انه يجوز الفصل
اي بغيره بالظرف في صورته السعد نحو قوله في سعة لا تكون في سعة كما قد
نظمه بقسبيط والتفصيل بالعين المحلوسه كقوله العطار الذي تحس بها العطر
اي لا ينبغي ان يكون في مذكور كل من مذكور في مذكور في مذكور في مذكور
له من ولا يمكن له ذلك في اي اصلي ففصل المضاف والمضاف اليه
بالظرف وهو حالي في ضرورة السعد كقوله في النوم من لا يها اي در
من لا يها اما اضافته المضاف فاما لا يجوز لوجهين احدهما ان عام مرادنا
بالاضافة حلوا صنف من اخرى لزم ان يكون المضاف تاما بالاضافة اي
مرادنا عن تام كونه مضافا الى الثاني ايضا والثاني ان مرادنا اما ان يضاف الى
معرفة لم يفعل اضافته اخرى كونه كونه المعروف ان اصف اي معرفة
ما ان اضيف اخرى او يخصص المعروف ان اصف اي تكرر وان اصف مرادنا اي تكرر
فان اصف ايضا اي تكرر لزم حصول الحاصل لوجود التخصيص بالاضافة
الاولى وان اصف اي معرفة لهما مرادنا في التكره وانما لا تقدم
المضاف اليه على المضاف فاما لا يجوز لان المضاف اليه معاقب السون وحال
محله فكما لا تقدم السون لا تقدم المضاف اليه ولا المضاف اليه كما يجوز من
المضاف لا متراجعا كما لا تقدم حرف من الكلمة عليها لا تقدم المضاف
اليه ايضا واما الفصل بينهما فاما لا يجوز السعة لاجل المضاف والمضاف
اليه وامتزاجهما ولا يخل

هذا هو المقصود
من قوله افضل
رجل في هذا
افضل رجلين

اجتمع بينهما كما لا يخلل من الجورين من كلمة وكما لا يخلل من مرادنا وتونه
وانما حالي ضرورة الظروف لا ساعهم في الظروف عالا بسعون في غيرها
وذكرنا له بطاير نحو من ذراعي وجهه مرادنا على حذف المضاف اليه
من الاول وقيل مذهب معوية انه اي المضاف اليه محدود من الثاني
واجوز قول يكون كايض من هذا الراج وهو ان فصل بين ذراعي وجهه مرادنا
كالمس طرف وهو قوله وجهه فاحات عنه وجهين احدهما ان المضاف
اليه من مرادنا محدود والآخر من ذراعي وجهه مرادنا على
ما حلهما دالا على مرادنا العطف واحد والثاني وهو مذهب معوية عند
بعضهم ان المضاف اليه محدود الثاني والمذكور احدا هو المضاف اليه
للاول وانما اخر لكون اخر كالعوض من المضاف اليه الثاني اذ لو قدم
وقيل من ذراعي مرادنا وجهه لم يكن الثاني مضاف اليه لعلوا لا تقوم
بكون مقامه واجوز قول كالمقام معامه ومذخره اي مذهب معوية في ربه وعجز
فان على القس نعم ان قام حصر عن الثاني وحصر مرادنا محدود وهذا اشار
اي ان معوية خالف بين الصورين اذ كان فاسمه ان يكون خبرا عن مرادنا
وحدود الخبر عن الثاني كما ذكره في قوله من ذراعي وجهه مرادنا
اي المضاف اليه محدود من الثاني وعانه الفرق انه لو جعل الخبر الثاني
لكان خبر مرادنا محدود والخبر محدود فكثر بالقزينة محلا مرادنا فانه
لو جعل المحدود من مرادنا لم يكن المضاف اليه الاول مذكورا لفظا
ولما نعلم مقامه مضافا بخلاف العكس فانه لو جعل من الثاني كان
المذكور اخر مضاف اليه مرادنا وكما لا يجوز عن المضاف اليه في
الباي مضافا وكان المضاف اليه لهما مذكور نحو قول اولادهم شوكهم
حرسو كاهم ونصرو اولادهم

هذا هو المقصود
من قوله افضل
رجل في هذا
افضل رجلين

ولا يخفى ان المال لا يسمى بل قد يكون في غير اسم على ما يماضي فاما يدعي الى
فائدة المال التقدير وان لا يكون له بعد برسمه الفعل الى المسوق وانه
المحور فان المسوق قد تعرض له بخلاف ان يخلق المال ويراد البعض
والا ان يخلق اللغز على الصور ويراد العام معناه لا هو نفسه فانه اذا ابدى
العمد بعد براده المال والبعض واداءه على السلطان فيسقط ويراد به
خا صفت وجا شيم ونا بيه واما ليد رول التخوار ان اما رول مصمم لفظا للملك
واجب اليه فانه اذا ابدى على القوم كلهم زان به اراده كوز البعض واما الثاني فانه
اداءه على راد نفسه رال به محو اراده من يقوم معناه فانه اذا ازاله المحور
بعد التسليم اليه واليه رول واما لفظ رول فيشبهه صريحا وهو المسبق
بالمالك لفظي وتخوي في الفاظ كلها من رول محو رول في الفعل كمر صر
ومن الحزن كانه راد اقام ومن الجملة كمر ما م رول ما م رول ما م رول
واما بقوله اي بعد لفظ رول فيما يقتضاه وهو المعنى بالمالك المحو ويختص رول
دون الفعل باخر هذه الفاظ اي خصصنا هذه الفاظ في رول دون الفعل
اي المال المحو لا يكون في رول المحو ومن اى في الفاظ التي تتركب من النفس
والعين وتبينها كالفين والعين والحق كالا عين وراعيان في رول
وكذا وفوقه كوكبا وكذا وفوقه وكذا وفوقه وكذا وفوقه وكذا وفوقه
من المون المون وكذا وفوقه وكذا وفوقه وكذا وفوقه وكذا وفوقه
على كل وجه اي وهذه اللفظ من حرة اما على لا تخفى في رول على اى رول
غير صريح اي سمي المال كما هو معناه غير صريح ولا يتركب لفظ الا لفظي كوجاني
الربطان كلاهما والمراد ان لفظها وكذا وفوقه اي لا يتركب لفظا واجبا
اجزا فيقرا فيهما حسا او حكما كما هو معناه في قوله ايها عبد القومين كور
رول العم لهم هذا لما في
لؤلؤ دا اجزا مع انهما في

بل
هو
محل
كان

واشترى العبد كذا هذا مبال لما يقع اخترافا حكما وان المستر قد يكون نصف
العبد او كله او ربعه مع انما في هذه من حرا في الحكم اذ حرا ان يسرى حرا
دون حرا ولا يقول جائز في كذا لان احرا رول لا يقع اخترافا في سبعة المحر
العبد لا حسا ولا حكما وقوله كما هو معناه في سطر المحرك بالمالك المحو ان يكون
معناه على مدعى الصريح وهو ان يكون ناكرا للمركه اذ لا يرد حرا وحده
الصريح ان النكره شايعة فلا ينفرد اي ناكرا لان ناكرا مالا يعرف لا فاره منه والمالك
المالك يدل على الخصص والبعض النكره يدل على السبع والعم وكل واحد
منهما ما يخص صاحبه ومن الوجهين بطر اما رول فلا ملا منضاج على رول
المطلوب واما الثاني فلا يفسر ان المال يدل على العين لسا في المسوق بل يدل
على رول السبع او السمول وكما يرد في السبع او السمول في المعرفه حاران
يعد ايضا في النكره فالاولى المستل بالاسبق وهو انه لم يرد في كلام
المصنف والمالك المحو في غير المعرفه واما وجه الكونين وهو رول الساعه
فرد في النكره نوما اجحا فقدر رول البصر في السبع المحو فانه لا يعلم بين
العيني او لا وقد سلمه وهو ناد رول عدم الجوده والنفذ لا يتركب باللفظ
الوجهين اخذ في ان المطر يقبل بالمال على المعرف والمصنف غير مستعمل نفسه
بل قد حار في حان رول النكره النكره الفاسد والعرض من المال البات
والقدر فانه ناكرا كما هو رول ايج عرفا في البان وهو المطر اولى من المال
فانتمنا من المال بالمصنف رول رول لوله واما الثاني ان المال يقتضيه المحرك
هو المقصود بالسبع والمصنف عرف المعارف فلا صاحب ان يكون ما هو كلفه
اعرف ما هو المقصود والمصنف لا يتركب اي بالمطر والمصنف لا يتركب
المالكه وجود الماده ومن حقا اي ومن حقا المصنف اذ المصنف ان
يتركب من المصنف والمصنف

علاوة ذلك
ان المالك المحو
قد يكون
مطلوب
في رول
المطر

فان المالك محو مصوب والثاني مفصل مرفوع ومرد في رول متفصل
محور والثاني مفصل مرفوع بل لا يفسر باليد اي لو حوذا ناكرا للمصنف بالمصنف
وفعل رول اي العين بل ان ادلا نكره ان انا اي ناكرا كلف المرفوع للمفصل
فانه لا يفسر ان يكون رول ان الدل يستقو ان يكون رول ان لا يفسر
في المال كذا في الحاصل ان المصنف ان اما ان يكون مفصل محو ناكرا فيهما رفا
ونفسا كوما م رول وهو ما يصر ان انك واما المحر رول مفصل وان
كان مفصل او الثاني مفصلا فلا يمكن لانه اذا ابدى احدكم نقرا بصر رول في
ان يكون رول مفصلا والثاني مفصلا فمال المحر ان يكون الثاني مفصلا مرفوع
اذ لو كان مفصلا مفصلا العين باليد هذا اذا كان رول مفصلا مرفوعا او مفصلا
فاما اذا كان رول مفصلا محو رول محو رول ناكرا فانه اذا ابدى احدكم نقرا بصر رول
محور بالمصنف المفصل اذ لو ابدى رول ناكرا بالفتوهم ان يكون انفسا باليد الحار
والمحرر خلاف ما اذا ابدى فانه لا يكون رول لا لفظا ولا حكما اذ كان
اي المصنف الموكرا مفصلا مرفوعا والمالك احد لفظي النفس والعين فالواجب ان يتركب
اي حه ان سوسه بينهما اي بين الموكرا والموكرا في مفصل مرفوع محو رول انفسا
وكذا اصر رول مفصل كذا هه ناكرا ما هو كذا في رول مفصل مرفوع محو رول انفسا
المرفوع بعد فوسه مفصل مرفوع والمصنف المفصل كذا في من الفعل والنفس
والعين يستل ان لم ناكرا محو المستقل وهو النفس والضم فاستلهم لانه رولهم
ناكرا الفعل لا اسم لان الفصل المرفوع كذا في من الفعل ونقه بكرة العله وهو رول
كراهه ناكرا ما هو كذا في المستقل على اعتبار السوء المذكوره اذ لم يكن رول
مفصلا بل كان مفصلا لم يكن مع هذه الكراهه اذ لا يكون ناكرا لما هو كذا اذ
المصنف المفصل لا يكون كالمفصل في الجزه وكذا اذ لم يكن مرفوعا كوصفهم
انفسا محو رول انفسا

ناكرا ما هو كذا في المحر والمصنف والمحرر ليسا كذا في فصله وكذا اذ لم يكن
المالك لفظ النفس والضم بل كان لفظ كل واحده حوذا والمحرر رول كذا
لان مرفوع مفصل ولكن الثاني غير متعلق لان لم يرد في سعة الكلام مستل
الفعل لا يستل ان فلا يفسر ان السعه كما عليهم وراسر عليهم ومزرت عليهم فانه يمكن الثاني
مستل وكان الكراهه ناكرا ما كذا في المستقل ولم يرد في هذا الكراهه اذ لو كان
غير مستقل كونه حرا وانما في ايضا غير مستقل في السعه وكذا مستل في عدم مستل
فالحاصل ان الموكرا والموكرا اما ان يكونا مستقلين محو رول انفسا وهو حار لان
مرفوع مستل اذ ليس كذا في الثاني ايضا مستل اذ في لفظ النفس والعين
ومفصلا محو رول في السعه وكذا مستل في رول مستل واما ان يكونا غير
مستقلين حوذا عليهم وهو حار ايضا مستل كذا في عدم مستل اذ لو كان
كذا في الثاني لا يستل نفسه في السعه كما ذكرنا واما ان يكون رول مستل
والثاني غير مستل كما ذكرنا واما ان يكون رول غير مستل والثاني مستل
محور مستل وهو حار لان ناكرا ما هو كذا في المستقل والمالك فصله
فكوهوا ان يكون الفصل مستل وما هو المقصود غير مستل الثاني في الواجب
الصفه وكذا في رول على مفرد في متبوعه مطلقا والناح كذا في الواجب
لعله يدل على مفرد متبوعه عن سائر الواجب فان العطف كذا في ليس الثاني خلا
على مفرد في المتبوعه وكذا البطل وعطف البيان وكذا التاكيد وقسمه بطر لان بل
لا سكال حوذا يخفى رول علمه داخل في حد الضمه اذ يصره عليه انه ما في رول على
مفرد في سوسه مطلقا ولودل في الضمه ما يدل على ذات ومع في متبوعه
عنه الدل لان لم يدل على المحر لا على الدان وكذا اذ لم عليه المال المحو
جا العم عليهم فان الثاني يدل على محو السمول ولا حلة الحاصلان للمصنف

علاوة ذلك
ان المالك المحو
قد يكون
مطلوب
في رول
المطر

نظرة على ما في وقوعها بعد النفي وزيادته نحو جاني زيد لئلا يكون عوداً لم يجرى في قوله
عزوف لم يجرى جملة متعينة استدل بها الجملة النافية قبله فنقد عطف بها جملة
على جملة وتلك إذا وقع بعد النفي نحو ما جاني زيد لئلا يكون عوداً لم يجرى في قوله
بل حالاً لقوله بل حالاً كان كنهه أن يدرك بل لئلا يكون ذلك المقتضى
كون لئلا واقعاً بعد الجواب وبعد النفي ولعله أنما ذكر بل لئلا قد ذكر أنها
نظرة بل قد ذكر المقتضى بل لئلا بل لئلا كان مراداً أن يدرك لئلا يكون دون
بل لئلا هكذا وقع في التفسير نحو جاني الخول أي زيد ولا يترك التفسير
والجواب لئلا حال أي زيداً ومروءة يا حكي أي زيد عطف المفعول أي من عرف
التفسير دون العطف وهو ظاهر وقد عرفت بعضهم من حروف العطف نظراً أي أن
ما بعده يضار به ما قبله من الأعراب ويختلف باختلاف واختلاف أعراب النافع
بغير اختلاف أعراب المتبوع إذا كان بواسطة حرف يكون عطفها وهي محلي
المتبوع وإذا عطف على المفعول المرفوع المتبوع لا فصل إلا بالمتبوع نحو إذا
أنزلت ركوباً أو بالمتبوع لئلا يكون في الصورة عطف من اسم على الفعل لأن
المتبوع المرفوع كحرف من الفعل بخلاف ما إذا كان المعطوف عليه غير مرفوع
فصل نحو مرفوع زيداً ما جاني زيداً لئلا يكون المعطوف عليه غير مرفوع
من الفعل بخلاف ما إذا كان مرفوعاً منفصلاً نحو ما جاني زيداً لئلا يكون
المتبوع مستقلاً ليس كحرف بخلاف ما إذا عطف على مفعول لأن المفعول
مستقل بنفسه وقوله قلت إذا قلت في قوله ما جاني زيداً لئلا يكون الفاعل
المتبوع مرفوعاً واحداً كفاعل المفعول المستقل وخلافاً لوجه العطف على الفاعل
الجوهر دون إعادة الجار فلا يقال مرفوع بل زيداً جاني لئلا يكون الجوز كحرف
من الجار ولا يصح عطف من اسم على الجوز من الكلمة ولأن الجوز في شدة
انصاليه بالجار كما لتبين ذلك لا يصح

ترجاء

الزهر
المراد
بما في قوله
عزوف لم يجرى
جملة متعينة
استدل بها
الجملة النافية
قبله فنقد
عطف بها جملة
على جملة

العطف على التبيين لا يصح على المفعول المرفوع والجار مع عدم استقلال كل واحد
منها وقوله عزوف لم يجرى بالجار ما جاني زيداً لئلا يكون عوداً لم يجرى في قوله
تسألون عن غير عادة الجار وأما ما ليس بمتبوع لئلا يكون عوداً لم يجرى في قوله
والمتبوع من الجار ما جاني زيداً لئلا يكون عوداً لم يجرى في قوله
يا جاني زيداً لئلا يكون عوداً لم يجرى في قوله
لأن المعطوف على الجوز في حكم الجوز وكما لا يفصل بين الجار والجوز ولا يفصل
بين الجوز والمفعول عليه الجوز فلا يعتد بحدوثه من هذا الوجه بل يجرى عطفها
على إبراهيم فيكفله وهو أن أتى الأمرين بإبراهيم للذين أتوا وهذا الذي لا يوجد
الفاصل من حروف عن المعطوفين معها وتكميل المعطوف عليه فيما قبله ونسج ما إذا
وجد ضمير في مفعول عليه جاز أن يوجد ضمير المعطوف ولا أن يكون كحرف كحرف
في ما زيداً جاني زيداً لئلا يكون عوداً لم يجرى في قوله
ولا ذهب عزوف فلا يكون له وجه ذهب النفي على قائم ويكون التفسير وما زيداً ذهب
عزوف فيجوز جملة عن الضمير الحادي أي ما جاني زيداً لئلا يكون عوداً لم يجرى في قوله
استدل أيضاً بالنافع المتكسر فيتميم الرفع على أن يكون ذهب خبر متبوع بالجار
فيكون جملة معطوفة على جملة ولا مانع من هذا ما إذا قلنا ما زيداً جاني زيداً لئلا يكون
عزوف في ذلك ذهب لوجه أنه منضمه أما أن يكون على عطف ذهباً على قائم
فيجوز العطف عن الضمير وإما على أن يكون ذهباً خبره وعزوف اسم مرفوع
أيضاً لأن ما حالاً لا ينفصل لا يتقدم منصوبه على مرفوعه لئلا يتقدم مع إظهاره
معين رفعه عطف الجملة ولو كان بدل ما ليس خبر ليس زيداً جاني ولا ذهباً عزوف
جاء على أن يندرج ليس بكون المنصور خبراً منداً على مرفوعه وهو جاز في ليس
لأنه فعل يخلو ما حاله حروف وإما على سلب عطف المرفوع وهو ذهباً على قائم
فدع عنه في ليس ليس المنصور

الجوز

ان

احمد

عزوف

عن الضمير كما ذكرنا جازاً الذي يكسر فيضم زيداً الذي باب الحذف الفعل السببية
هذا السؤال والجواب أما السؤال فيكون بضمير زيداً معطوف على يكسر وفي ضمير
الذي في قوله ليس في يضمير زيداً وهو يكون التفسير بضمير زيداً الذي
فأجاب أن الفاعل ليس للضمير بل للسببية فلا بد من هذا الخلقه وليس جازاً لئلا
إذا قلنا زار من زيداً كما مر في قوله في قوله النافع الحذف فيضمير السببية
فالسببية لا ينافي العطف فيرد السؤال أيضاً بل الحقيقة أن يتقدم ويقول إنما جاز
لأنه يضمن الحادي الوصول من التفسير فيضمير زيداً سببية متعينة وكان الفاعل
دالاً على هذا الارتباط وجاز عطف بفتح أي عطف الفعل المضارع على اسم الفعل
وعلى العكس إذا وقع وقوله هذا مرفوع دالاً على أن الفعل المضارع واسم الفعل
يشتركان في الأعراب وفي الإزالة على الحال ولا يستقيم أن يشار إليهما مقاماً واحداً
فصح عطف أحدهما مرفوعاً على الآخر من خارج فلا يجوز سبباً وتبريداً
لأنه إما أن يكون على جملة من سبباً وتبريداً وهو متعينة لا يستلزم دخول الفعل
في اسم الفاعل وهو متعينة وإما أن يكون على جملة تورية سبباً وتبريداً وهو متعينة أيضاً لأن
النفوذ وهو ضاهر لا يستقيم أن الكلام فلا يجوز أن يقول ضاحكاً أي لئلا يكون عوداً لم يجرى
ولكن لا يصح من مبتدأ ولا ضمير آخر لأن اسم الفاعل إنما يكون إذا كان يندرج في النفي أو من إيجابهم
أو شرطاً أو غير ذلك ولو كان صفة للموصوف أو حالاً لئلا يكون حال أو خبراً للمبتدأ على ما
تبين في ما قبله فإن قلت جازاً أن يقال ضاحكاً زيداً لئلا يكون زيداً مبتدأ أو ضاحكاً خبر
وقد سبق من مقدم قلت ذلك لأن المرفوع أن يقع موقف سبباً وتبريداً ليس جازاً مقدماً
فلا يكون إيجاباً محضاً مقدماً بل يكون عاملاً بما بعده كما جعلت سبباً وتبريداً وهو
متعينة لقوات شرط على اسم الفاعل ولا يندرج بضاحكاً ولا جازاً ولا جازاً عطف
بجوز على ضاحكاً لا يستلزم دخول الباعلى الفعل بخلاف مرفوع بدل ما جاني

الان

على اضر
بغير زيداً
وغيره
بضمير زيداً
الذي في قوله
ليس في يضمير
زيداً وهو يكون
التفسير بضمير
زيداً الذي

موقع ضاحكاً لئلا يكون صفة لوجه ويصح أن يقال مرفوع بدل ما جاني زيداً لئلا يكون
أي عطف بفتح أو فاعل على المفعول لعدم اختيار أيهما فيما يشترط بهما اسم الفاعل والمفعول
المتكسر إذا وقع في الماضي من الحال لئلا يكون أم صحيح قد صحا ودارية فانه عطف دارية
على جازاً لئلا يكون من الحال بقوله فاعل عطف عليه اسم فاعل وقوله يا ليتني قد
زرت جازاً لئلا يكون أم ضحى العطف وخارجاً بالحال المهيمنة على التفسير الجوز وهو
أي التفسير في قوله جازاً لئلا يكون أم ضحى فوجاهة أو دارية أي أم ضحى صفة نحو على اسم أي
يزحف ولا يندرج في ضمير من وجه المصير تارة من ضمير جازاً لئلا يكون عطفاً لم يستقم قوله
فلا يندرج على العطف المشتمل أم ضحى مفعول زرت في قوله لا يجوز عطفه على
الماضي نظراً أن زيداً عطف بفتح أو فاعل على ما هو ظاهر الكلام لئلا يكون
الضمير جازاً لئلا يكون لئلا يكون ويصدق وخو الله الذي أرسل الرأى فتمت جازاً
قالوا لئلا يكون المبدأ لا يجوز عطف اسم الفاعل على الماضي وإن كان على خلاف
إظهاره من السبب لئلا يكون مفعولاً في مرفوع من غير تعريب الماضي بقوله وتقول
أن لم تفرق أفعالاً تدر بأن تحسن لأن كونك صانعاً مستقبلاً للدخول أن كان
عطف مستقبلاً على مستقبل ولو قلت وأحسن جازاً لئلا يكون كان ما ضحياً
مفعولاً وأن عاد بدخول أن على مفعول من استقبال فالتعريف لئلا كان ما ضحياً بدخول
لم عليه وتقول أن تفرق وتحسن على مفسر وأن تحسن ولو جازاً لئلا يكون
لا مستقبلات وتقول وأحسن لئلا يكون عطف ما ضحى على مضارع لئلا يكون
خلاً لئلا يكون فانه يجوز أن عطف أحسن على تفرق لأن أحسن فيضمير حكم
لا عليه والتعريف وأن أحسن فيضمير فيضمير المستقبل فكانه تفرق أن تفرق وتحسن
وهو ضعيف لأن أنصاب حكم العطف في حصة العطف وتلك ما في حصة العطف
فإن يصح عطف لئلا يكون مستقبلاً على تفرق مستقبلاً لا يصح عطفه وتوليه ولم
تزد من مستقبلان معناه أكره جازاً

حال

وغيره

وغيره

وغيره

وغيره

وغيره

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْحُرُوفَ عَلَى شَرْطَيْنِ عَامِلَةٌ عَمَلًا وَاحِدًا أَوْ عَامِلَةٌ عَمَلَيْنِ وَفَرْقُ الرَّأْيِ الْهَامِلَةِ
عَمَلًا وَاحِدًا أَوْ جَارَةً أَوْ تَصْنِيفًا لِلْغَايَةِ أَيْ الْعَامِلَةِ عَمَلَيْنِ أَمَّا نَاصِبَةٌ فَخَرَّجَتْهَا أَهْلُ
الْمَكْنِيِّ الْفَاعِلَةُ فِي الْفِعْلِ أَمَّا نَاصِبَةٌ أَوْ جَارِيَةٌ فَلَمْ تَسْعَ الْأَنْجَاعُ أَحَدًا مَا يَكُونُ عَامِلَةً
عَمَلًا وَاحِدًا وَهُوَ النَّصْبُ أَوَّلًا مَا يَكُونُ فِي الرَّسْمِ فَقَدْ تَصَنَّفَتْهَا الْأَخَاسِيسُ مَا يَكُونُ عَامِلَةً
فِي رِثْمِهَا نَصْبًا ثُمَّ رَفَعًا وَالسَّادِسُ مَا يَكُونُ فِي الْعَمَلِ فِي الْفِعْلِ نَصْبًا ثُمَّ رَفَعًا أَوْ نَاصِبًا
عَدَلًا أَوْ مَرْدَلًا أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ عَامِلًا عَمَلًا وَاحِدًا أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ أَمَّا وَقَدْ وَضَعْتُ
أَيْ الْإِجَارَةَ عَلَى أَنْ تَقْضِيَ بِهَا فِي رِثْمِهَا أَيْ فِي الْبَاقِي فِي الْبَاقِي أَنْ تَوْضِيعُ بِهَا فِي رِثْمِهَا أَيْ
رِثْمًا فَتَأْكُلُ أَذْهَبَتْ حُرُوفُهَا بِزَيْدٍ مَا يَصِلُ مَعَهُ الدَّوْرُ أَيْ زَيْدٌ بِرِثْمِهَا أَيْ الْبَاقِي فِي
التَّعْدِيَةِ وَهِيَ أَيْ فِي الْحُرُوفِ الْإِجَارَةُ مِنْ رِثْمِهَا أَيْ الْبَاقِي فِي الْبَاقِي الْمَكَانُ تَحْصُرُ مِنَ النَّصْبِ
وَحُجُوجًا نَاصِبًا وَتَكُونُ لِقَوْلِهِمْ جَعَلَ الْفِعْلُ فِي الْبَاقِي فِي الْبَاقِي عَمَلًا وَاحِدًا وَهُوَ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ
سُتَعَارَى أَيْ أَصْلُ وَضَعْتُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِلْمَعْنَى فِي الْمَكَانِ وَقَدْ وَرَدَ فِي الْبَيْتِ فِي لَرَابَةِ
عَلَى خَلْقٍ أَصْلُهُ أَيْ الْبَيْتِ فَلَمْ تَكُنْ تَكُونُ وَادْخُلْ عَلَى الْإِجَارَةِ فَقَدْ اسْتَوْلَتْ فِي نَفْسِ
الْمَكَانِ وَكَذَا فِي لَرَابَةِ وَهُوَ تَوَلَّى الْمَسْجِدَ اسْتَوْلَتْ عَلَى التَّغْوِيَةِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ عَمَلًا
أَنْ يَقُومَ فِيهِ فَلَمَّا جَاءَ مِنْ أَنْ اسْتَعْبَرُ مِنَ الْمَكَانِ فِي عَمَلِهِ الْمَعْنَى مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ نَصْبًا
فَيُؤْمَرُ عَلَى رِثْمِهَا اسْتَطَاعَ قَوْلُهُ وَخَوَّلَ أَنْ حُدِثَ مَعْنَى أَجْرِهِ قَوْلُهُ سُسْتَعَارَى وَكَذَا
لِلتَّبْقِيضِ مَعْنَى أَجْرِهِ قَوْلُهُ بِرِجْهِ الْبَيْتِ أَيْ كَوْنَهُ لِلتَّبْقِيضِ فِي أَحَدٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ
أَيْ بَعْضُ الدَّرَاهِمِ وَغَيْدَى عَمَلُونَ فِيهَا أَيْ الدَّرَاهِمُ وَالْبَيْتَيْنِ فِي نَحْوِ خَاتَمٍ
فَضَّةً أَوْ الْفَيْدَى خَاتَمٌ مَوْضُوعٌ فَضَّةً وَبِلْدَلٍ فِي أَرْضٍ مَبْنِيَّةٍ بِالْحَوِّ فِي أَرْضٍ مَبْنِيَّةٍ
أَيْ أَرْضٍ مَبْنِيَّةٍ بِالْحَوِّ فِي أَرْضٍ مَبْنِيَّةٍ بِالْحَوِّ فِي أَرْضٍ مَبْنِيَّةٍ بِالْحَوِّ فِي أَرْضٍ مَبْنِيَّةٍ
بِلْدَلٍ وَهُوَ اسْمٌ كَمَا نَهَى عَنْ الصِّفَاتِ مَرَّجِيٍّ وَلَا صَفْعَةً مَرَّجِيٍّ وَلَا صَفْعَةً مَرَّجِيٍّ
وَلَا مَسْتَوَاتٍ فِي مَا جَاءَ مِنْ أَحَدٍ بِرِجْهِ الْبَيْتِ أَيْ فِي رِثْمِهَا أَيْ التَّبْقِيضِ
فَلَمَّا كُنَّا أَذْهَبَتْ أَخَذَتْ مِنَ الدَّرَاهِمِ

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

استعمل في الرما
فاجاب عنها
ان من ص

معناه اخذ بعضها فلا يتكلم عن معنى لا بد ان على ان الواجب مبدأ اخذ
كما خرجت من البقرة لا بد يدل على ان البقرة مبدأ اخذ وكذا التبيين لقوله
ثاني فاجتبروا الرخص من الزمان يدل ايضا على ان مبدأ الرخص ثبوت
وكذا المفردة والزمر متفرقة راجعتان الى الزمان فانك اذا قلت ما جازي من اخذ
معناه من واحد اي اقصاه نقص على ذكر السبق في ولا لانه لا في الزمان
يجري مجرى اخذ فتركه فعل كما من رجل عند يسوع خلا لا يا خشن مجرى يسوع
ان زيادته في الزمان مجرى مجرى يفيد مخالفه التاكيد على ما ذكر من التاويل
وهو ان معناه من واحد اي اقصاه واما في الواجب فلا يفيد ذكره لانه
ان يقال جازي من رجل يرد من واحد الي اقصاه لان الزمان لواحد لا يوجب
الزمان للكل بخلاف النفي عن الواجب انه يستلزم النفي عن الكل مجرى رخص
قوله ثم يغفر لكم من ذنوبكم اذ المراد يغفر لكم ذنوبكم لعدوه ثم ان الله يغفر الذنوب
جميعا واولم تذكروا ان من طغوا في تد كان مطورا وجاهه ان من يزره التبيين
لانه لا يرد في قوم نوح عليهم واما في قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا فكل
ورد في هذه الزمره فكذا ان يغفر لقوم نوح بعض الذنوب ولهذا من جملة
والنفس ورد ما في الحق واحد لكن جاز ان غفران البعض ينصرف الى
من كان قتل على الظلم الباطل لا يغفر من رضاهم وغفران الجميع من
اي عن تنزه عن الظلم واما قوله تد كان يغفر جميعا انه على الحكاية
كان قالوا لا يغفر كل ذنوب مطر فاجاب يغفر تد كان من مطر واثاني وهو
لا يغفر ان على مخف التبيين اي تد كان من من مطر فكذا المتصور وانما
الصحة مقامه وتذكر ان اي من التبيين مستور لانه ومضمونها نحو من اي
لا فعل تد لم يحكمها ممنوعين بل من واختار ان على منقضي (ا) لو

من مصر ٩

ويعبر لهم
كانت متضمنة لحرل نون من كما يقال ان الله يحرك النون من حلقها متضمن
فانما يستبان يكون المكسورة من بين والضميمة من التي والي انهما ما هما
الغاية نحو حذو اي السون في الغاية الحسية وفيه اليك اي ما بين اليك والحال
كان متضمنا اليه باعتبار السون في الملل اليه ودونها لمصاحبة في وتلكا اي
امر لهم اي امرا له واجه اليهم اكلانها الغاية اي نصيبها ان اي يتفهم في قوله
والحقيق انه متضمن الغاية باعتبار التضمن اي لا يتفهم الا في اوله اليه امرا له
فان في بقية على موضوعه وحق في معناها اي في معنا اي لا ان يحركها اخبر
من الشيء او ما بين اي حركه تلك السكون حتى لا يسهما مثال لا ان الحركه واحد
جزء من الشيء اذ الياس ما يكون له السكون وبنت البارحة حتى الصياح في مثال
كان يحركه مثلا في الاخر الجرح وليس حركه فان الصياح ليس حركه من البارحة
وهذا بخلاف اي فانه لا يستلزم ان يكون حركه في الشيء اذ يقال اكلت
السكون اليه نصيبها اي التي لا يكون غلبه في النص وليس النص اكل السكون
ولا ما بين اي آخرها وان ما بعدها اي ولا ان ما بعدها اي ما بعد حتى تدخل فيها
قبلها اي في ما قبلها حتى سلك في البارحة فكل الناس في الصياح ولا يلزم ذلك
في اي كقولك اكل الصيام اي الليل فاني الليل ليس داخل في حكم ما قبلها
ولا تدخل اي ولا ان حتى لا تدخل المضرب فلا يقال حركه وحققا وهذا بخلاف
اي فانها تدخل المظن والضمير جميعا نحو اي زيد واليه اليه اي ولا يستعمل
في الاستفهام اي في حركه كان سير حتى ادخلها يعني ان حركه لا يكون مستغنى
فلا يتبع خبر المبتدأ بخلاف اي فانها كغير خبر السبب اي بعد اذ اي متضمن اليه
فان يقال حتى بعد اذ مع حركه كان سير حتى ادخلها ما انصت فان الجرح
والجرح ومنصور المحل هو المكان وهو جرح المبتدأ والآخر كان مرصلا
في سبب حتى ادخلها في حركه كان

حكم
الملك
لحم

هذا فرق آخر بين حقي وأبي تكون عاطفة أي ويران حتى تكون عاطفة نحو رابيت
القوم حتى يراي بخلاف أبي فأما لا تكون عاطفة فليست لها الكلمة هذا هو الفرق
حقي وأبي فال حتى يفتدأ بعدها الكلام نحو وحتى الجيا د ما يقدران بأسان
وأول من فتح مثل منهم أي حتى كذا الجيا د من تعب السيد وصفت وحتى
المن أن يقاد بالجيا أي أيضا والعاطفة مد يعين بعدد على مقدار كذا ذكرنا قد
يعطف جملة على جملة كحج البيت فليست قسيمة للأخاف بل في قسمها ثلاث
عاطفة لأن عاطفة لما دخل عليها أو العطف بالبرق أو بالبال لسان أو ما حمله
للفعل نحو مدرت بريرة إذ معنى المرور وهو الجاوة يقتضي متعلقا قالوا تكبر
لذلك المعنى بخلاف التقدير على ما سأل في نحو جرت زيد فان معنى الجري لا يقتضي
متعلق بل حصل اقتضاه المطلق نحو الجري فكل هي العملية فان الجري بنفسه
لا يقتضي متعلقا ولا به أي التصق به أو آخر هذا مثال لما كان الفعل فيه
مقدرا ويران زيد فقال لما كان الفعل فيه مكنوفا ومثلا كسكت بالله نحو رابيت
أي قسم أو استيعافا فالقول قسم والثاني استيعافا فالاستيعاف حتى تكون
ما بعد القسم أمرا ولا يكون مستقرا لأن تكون خبر معنى هذا الكلام على ما هو
الظاهر أن إلى لسان قسيمة مع الجوز لا يكون مستقرا على التقدير المذكور
قبل وهذا أن يكون متعلقا بالجاء والمجوز من لرفع العامة كالحصول ويكون
ولا يكون مذكورا لفظا لأن يكون الكلام خبرا احترازا عن لسان يعني الجوز
مستقرا حيث يكون الكلام خبرا لا انشراحه نظرا لانه إذا حاز به أو
والطرف مستقرا لانها في حد المستقر عليه فلا ما في يكون الكلام انشراحا
بأن هل به أو أن أراج أنه لا يكون مستقرا لرا إذا كان خبرا للبدن أو اللفظ
نافع عنه إن قوله لأن يكون الكلام خبرا لا يفيد ذلك لإل تحصيل الكلام
على غير ذلك اللفظ في عرفة

خلاص
 الى نانه اليتيم
 عليها السلام
 ان قلت حتى التي
 لا اعلمها السلام
 عا طقة
 ذوالقعدة
 مقتني سلمنا
 السلام

ونحوها ما يلزم فيه الفا اذا وقعت حرفا فكان يلزم ان لا يجوز ان
 طالع ان دخلت النار كما لا يجوز ان يقال ان حدثت النار انما طالت
 من غير ان يكون اى ويلزم بعد ان اضرب غلامه ان تضرب زيدا لان
 الصلة غلامه لا هو اى زيد وهو وان كان موخا لفظا مقدم من حيث
 الشرط مقدم في الزمنة والجزا فتعذر فهو نحو ضرب غلامه زيد وان كان
 في حكم المعلق في الاحكام وهذا كانه جواب عن سوال فذكر وهو ان قال
 ان يقول ان كان المقدم كلما واردا على سبيل الاخبار وليس جوا للشرط بل
 الجزا مقدم بعد الشرط فاذا قال ان طالع ان دخلت فكان يلزم ان يحكم
 بدخوله المطلق لانه ذكره جزءا من عند تعلقه فيه فكاه قال اسد على سبيل
 والحدود ان طالع كاه بالجزا ان دخلت النار ان طالع ولو صرح به هكذا
 فكان حكمه ان يواخذ بالحكم لروا وبالفعل الثاني ان كاه الجزا
 عنه بان مضمون العاين ذلك لان العالم اعطاه حكم المعلق ولم يحكم
 المطلق عليه حرما لما عرفت من رسله ان لسان كلما اجنبيا مطلقا
 مسقطا ليعلم ان هو عدل على الجزا المجدوف فكاه جزا في الحكم وان لم يكن
 جزا في اللفظ والسوال في عام العروة والتخلص عنه عسر ولو لم يكن
 تصرف اقرب لم يكن باي المقتضى نصيبته لان مجهول معنى الشرط والجزا اسد بها
 فكما لا يعدم نفس معنى الشرط والجزا عليه اى على حذف الشرط لا يتقدم موهوبا
 ايضا عليه لان المجهول بمع العام ولا كساي ويجوز نصيبه بالفعل لروا وهو
 الشرط كما هو بعدم مجهول ان الناصبة عليها على ما مر بخواريد زيد ان يصير
 ويجوز ان كساي والغدا نصيبه بالفعل الثاني وهو فعل الجزا لتمام اللفظ
 والتقدم اى بعد كان فعل الجزا مع ما مر من غير ان يلزم ان يصر
 كانه وهذا تقدير فاسد لان التقدم

فكانه قال ان
ثبت العقل
ثبت اصولنا
وهو ثبت صح

الفصل

خذوا ناتي يوم الجمعة اكله وغير طوف حوان بمصره ريدا اصره واخذهم
 واجبه بالانفاق بين الجميع لان اذا كان متعلقا بالشرق ولم يكن بالاصلا بالانفاق
 اعلمهم بما يتعلق به فلا فصل في الخليفة **الح** من اى النوع الحسن
 من العوامل ما يتصل به يرتفع وهن سبعة مرتبة تسهم المشاهدة بالفضل وجهه
 شهها بالفضل انما مفتوحة لآخرها بالفضل الماضي وانما يتنضي لراسه ويلزمه كما
 ان الفضل يتنضي لراسه وانتمسكون الزيادة كما يتصل بالفضل الماضي وهو ان
 المسورة لتوكيد مفهوم الجملة وان بالخير في تبيين وتبين عن تلك الجملة
 عينها وقوله ان بالخير مبتدا خبره ومنها اي مثلا ان في توكيد مفهوم الجملة
 في قوله مفهوم الجملة اي معنى ما هو حكم المفرد وهو الحاصل من اضافة مصدر
 متحرك من معنى خبر الجملة واصفها اذا كان موطا اي اسمها انما قال اي معنى ما هو
 حكم المفرد ولم يقل من قلبه مفهوم الجملة اي مفرد لان المفهوم وهو الخبر
 اي المعنى لا باللفظ وقوله وهو اي معنى ما هو في حكم المفرد الحاصل من مصدر
 متحرك من معنى خبر الجملة مضاف الى اسم الجملة وهو زيد في خواصه زيد
 بصره اي المحيى بصره زيد في المفرد هو الحاصل من اضافة المصدر المتحرك
 معنى يثبت الذي هو خبر الجملة اي اسم الجملة وقد حصل من اضافة مصدر
 متحرك معنى وصف خبر الجملة نحو كذا ما هم قوم لا يفتقون اي انتم انهم لان
 قوم خبر موطا والمقصود وهو وصفه باثنا عشرة مصدر متحرك من صفة القوم
 مضاف الى اسم وقوله اي اسمها يتعلق بالاضافة والضمير اليه يوجه الى الجملة
 بدل اي اسم الحاصل في الجملة ولذا اي لكون المسورة بمثابة لمفهوم الجملة والصفة
 مغيرة لمفهومها تكتسب في مكان الجملة كالزيادة او قوله تعالى ان الله ملائكة
 يصلون على النبي وما يد الال ان في جميع تصاريقه فلا خوفه ان قالهم
 واسم الفاعل انما قابل ان قالهم واسم

على
متفق

این صفت

مکتبہ

آن

لكن الفتحة جوة في العرب فانه في الحرف بهم مبدئي وهو لا يجزئ لغيره
 وتبين من اللغة ان لا يلزم منه وبلي ايجاب لما بعد التي خيرا او استثنى ما قبلها
 لم يفرق بين قليل على اي شيء في كلامه فذكر في قوله في السند بكونه ثانيا على
 لوقيل نعم لكان قولهم كذا لا يكون معناه ليست تزيينا ومعنى بلي وهو لا
 اي بلي ان يزيى واحل وجب وان تصديق لا يجزئ هذا على مع ذلك الجهور
 وهو انه لا يستعمل هذه اللفظ بل في الجوز ولا يفتح جوابا من استفهام
 عند بعضهم ويقال جبر لا فعلين يعني ذهب بعضهم الى ان جبر قد يكون اسما
 بمعنى حقا اي حقا لا فعلين واي ليس الهمزة انما كانت بعد من استفهام ولا يفتل
 من اوجه القسم قوله نعم ويستثنى كذا حرف هو قل اي وزيى وعند بعضهم
 انها تصديق الجبر ومنها اي ومن الجوز في العرف اللوحي بايا نحو اياه
 انما انماكم وان اي الواجب بان من الاستثنا انتم نق وكذا الكافي في
 ذال وجهه والبيان بمعنى اشرف من جوارحه بالفتح اذا اشرفه وسبقت
 وزيى وانما بلي وسبق في اختلاف في اللوحين بايا وانما لا يحمل لها
 من مرار بلي كما هو من الحليل ومنها حروف الصلة بكون ما تجزئها
 جاز من الحرف فان صلة وان كانت جارة وانما اخرجه لان الحرف في حروف
 الخبر العاملة وهي اي حروف الصلة ان نحو ما ان رايه خلا في اللوحين
 ان تراج بعد ما الثانية فليكن النقي فتحي ما ان رايه رايته وقال القدر
 انها حرفي تراج فالفراد في حرفي الثانية ان رايه القام وهو ضعيف
 وانما جاز الجرح بين حرفي الثانية اذا وقع بينهما فاما اجتمعا عتبه من على
 فصل فلم يفرق في النظر في ما ان حملن الثاني اجمالا اي تراج ان بعد
 المصدر بالاجزاء اي استوف في هذه جرس الفاضي ويندرجه زمان

معجم

العاملة

فصل

وان اي ومن حروف الزيادة ان بالفتح نحو ان جالسا ما كانا وما قبلها
 اي فوجها واذا ما انزلت من او احد انزل سورة وقول الشاعري سلك ما وقيله
 عشرا ما عمل ما عالت اليه والبيت لا يمتد من اي الصلة زاد ما قبله
 مواضع ومن اليه ومعناه على ما ذكرنا قال في سنة حرم وما كان في على الحرف
 جحون ما يفرق بين عليه من التبعيم في قوله ون في اذناها المصلحة والضم
 ضربان من التبعير يكونان بها في جيل وعن يشعلون فيه النار ويشجون بالزعم
 والتضريح وكانا ينفون ذكره في اشباب البكيات اي السنة الحادية حملت
 البقر من الصلح والضم ما انقلها والبيوت اسم جمع البقر ونحو ذلك قوله ايها
 تجلس اجلس وتولي مع عما قليل وايها لاجلين تصيبه ولا من حروف الصلة
 لا في ليل يعلم ولا اقسام على من عرف اذ الحرف اقسام ومنه من قال انما غير زائدة
 بل في ذلك كلام مقدر كما هم قالوا انما مقدر على الله في ذكره فقال لا ثم قال انهم
 موافق الحوم وقيل انها لفي القسم وما جازي زيد والآخر فيهم مذكورة في
 بين من قبلها نفي في تذكره ذكر النفي وبيانه انه لو لم يذكر في الثاني في الجح
 عنها وعن كل واحد منها فاما اعيد ذكره في الجح منفي عن الثاني ايضا
 بالاشتغال وقد يورد عليه بان اذا افاد فائدة زائدة لا يفرق زائدة وجوابه
 انه قد يفرق زائدة مؤكدة في الجح من التبعيض على نفي الجح عن كل واحد منهما
 وافادة التاكيد لاني في في كونه زائدة في هذا الحرف ان المصدر بان وحماها
 نحو ما ويجوز ان يوجهها ولا خفي في قوله كما جازي يستعمل ان يوجه اليها
 عايد بها وقد صلت له في اي الجح اسم مكي في قوله المصدر وقد قد قوله
 بلزم استحقاق العذاب بقلوب الكفرة من قوله كما جازي يفرق ولا يفرق
 لان المقتر مفعول مطلق لا مفعول في اي يرد بعضهم قوله لا خفي بان ما لو
 كما اذا ما ملها به

سنة

لا حله

ذكر

النفي

لا يلزم ما في جرح عليهم لان فينا مستان لا يتعلق بتزعين بل الذي سبنا
 ثاب من بعض رخصه وفيما غيره اي انت رخصه حاصلة فينا والجملة مرفوعة
 التحل خبر البند من قول وجعلوا عليهم اي على كون الذي مفعول المصدر قوله تبع
 كما في كذا لان المعز وخضم خوصا كخضم وخضم والخا هرفيه انه موصول
 في التبعير خضم خوصا كخوص الذي خاضه والخا هرفيه المصدر في كذا الذي
 يضر زيدا فاما على ان الذي مصدر يضره في كذا فاما على ما
 كفوا الذي من حروف المصدر لانها كليتها مع عن المصدر فكل في صلته
 كما حكم من مذهب لا خفي في ما يعني لا يلزم من كون المصدر مفعول منه ان يكون
 الذي حرفا مصدرية بل جازي لم يوصل قوله ان المصدر بان يفرق بوصفه
 مصدر او في صلته فخير رجح اي الموصول الكلي بعن المصدر كما كانت ضربة
 الضرب الذي فاعله فان الذي في المعز عبارة عن المصدر وهو الضرب
 انه اسم موصول يقتضي صلة وعابا كما ذكره من خفي قيل ذكره ما في الذي
 تضر زيدا الضرب الذي تضر به زيدا ويحتمل ان يكون ان فينا الذي تزعين
 هذه المأنة وهو ان الذي موصول حذف بوصفه وهو الرغبة والطلب
 ان طلبه وعينه الذي تزعينه كاي في الذي موصول اي تزعين موصوف
 فلا يكون الذي حرفا مصدرية والذين اجازوا الفاعل الموصول في قوله
 بالذي القام اخوه بالجر جرح القام على زيادة الذي التبعير من القام
 فيكون الذي زائدة متمسكين بقوله من القام الذي الذي اذاهم بالاليام
 حاكم البار فمفعول على زيادة الذي من اي تسلكوا بالبيت على زيادة الذي
 التبعير من القام الذي اذ تفعولهم فمفعولهم على ان تفعولهم مفسد الفعل المحذوف
 اي الذي اذ تفعولهم حلقه البار خاف اليام في فلا يفرق من مذهبهم ان جعلوه
 حقا قوله فلا يبعد خبر البند

فيما

اي القام

في

عن

عن

عن المصدر لكان قوله ولم عذاب اليه كما كانوا يذكرون في تقدير تذكيرهم القليل
 لا يوجب استحقاق العذاب لان التذير الكليل حقا فاما المصنف وقار
 لا يلزم لان التذير عند رخصه كما كانوا يذكرونه والضرب المصدر الكلي عنه
 وهو مفعول مطلق يعني تذكيرا اي لم عذاب اليه تذكير كما كانوا يذكرونه وهو
 راجع الى المصدر فالتذكير مصدر التذكير لا مفعول به يلزم تذكير التذكير
 وان سوى ما تدخل المضارع لا لا تستعمل لان الذي تدخل المضارع
 للاستقبال عامل وحقق في الحروف العاملة وقد لا يعمل فيه اي قد لا يعمل
 ان في الفعل المضارع تشبه كما اي تشبه لان ما في كونه مصدرية لانها صيغة
 نحو ان تقدر ان على انها في كلامه وان لا تستعمل احدا فان من روي في البيت
 مصدرية لانها صيغة لوجود الفون وقيل ما صا حبي قد نفسى توكيدا وتخيلا
 كما لا يفتقر ان تقضي حاجته في حق فعلها تستوجبها من عند بها
 ويدان ان تقدر ان البيت وقوله ان تقدر ان اما نصف يدان حاجته او فرح
 على خبر مبتدأ محذوف اي جرح ان تقدر ان السلام على هذه المرأة وبعضهم
 اجازوا في الذي ان يكون مع الفعل مفعول المصدر نحو ان تقدر ان تزعين
 فالذي تزعين مفعول المصدر اي فينا ويحتمل ولا يصح موصولا فاعله ولا
 يلزم انما يفرق العايد ويمنع تقديم ما في جرح الصلة اي لا ان يقول الذي في
 المثال موصول ما بعد صلة ولا اي وان صلة موصول يلزم امور اخرها
 ان يكون الذي موصلا لا نهجوا ان يقال ان الذي تزعين ولا يجوز ان الذي
 والناحية ان يلزم عايد من الصلة الذي وليس فيها وانما ان لو كان موصولا
 لا يمنع تقديم ما في جرح الصلة عليها لكن قوله فينا يتعلق بتزعين
 فهو من جرح الصلة فمفعول تفعولهم على الموصول وعلى تقدير المصدرية

وتذكر

ايضا

الظاهر

عن

ان وكذا التبيين ودر صاف لا ندخل ان ان هذا يوجب ان لا يعمل المصدر بالاعتد
على الحلة المذكورة ولا الفصل بينه وبين المصدر
وهي صليقة اي من ما يخلق بها جوارح في اجزائها
اليوم عند كونه ان تجلج اليوم متعلقا بالجبني وغيره من صليقة المصدر لان
اليوم قد يكون اجنبيا عن المصدر ومجولة وهو عند لا نه متعلق بالجبني
والفصل بينهما بالجبني غير جاري ولا تليق بمصوب اي ولا يوجب تقدم منصوب
المصدر على المرفوع في تقدير نحو جيت من ضربك او ضربك اياك وهو
المختار قوله تقدير يتعلق بالمرفوع اي على ما يفتح تقدير لا لفظا فان
اذا قلت جيت من ضربك زيد جاز تقدم المنصوب على المرفوع مع انه
فاعل المصدر فلا تقدم المنصوب وهو المكان عليها فلا يقار جيت من ضربك
انا لا يمكن ان يكون المصدر المتصل مقدما على المنصوب فلا يوجب موقعا
عن المنصوب منفصلا لانه لا يوجب ان يفصل مع القدرة على ان يفصل نفسه
وهو المختار ان ما في ما قال ان اشارة الى انه اذا اجمع ضمير ان واحدهما
اعرف وقد منه فكر الجار في الثاني اي يجوز ان ياتي بالثاني متصلا
كالمثل لا رادى وهو ضربك ومنفصلا كالمثل الثاني وهو ضربك اياك وبين
ان المختار هو ان يفصل وعلى التقديرين فلا يجوز تقدم هذا المنصوب
متصلا او منفصلا على المتكلم الذي هو مرفوع تقدير فان كان مفعولا
مطلقا مقابل لفظة اذا لم يكن مفعولا مطلقا اي اذا لم يكن المصدر مفعولا
مطلقا فالجمل للمصدر وان كان مفعولا مطلقا فاما ان يكون من الفعل
او لا فلا فان لم يكن بدلا عن الفعل اي لا يلزم ان يفصل الفعل نحو ضربا
زيد فاعل للفعل لان الفعل في حكم المتكلم فان كان بدلا منه ففعلان
كسقي زيد او نحو من

اصل
لانه مرفوع
الخطا لا يقدرا
واما بالبدل
المتاخرين فهو
مرفوع ص

بدلا

المصدر الذي التزم حذف افعاله فاقبال يقول الفعل ايضا لا رادى
وانما التزم حذفه وقابل يقول الفعل لما حذفه واخرجه والتزم حذفه بضم
المصدر بدلا عنه والاعتبار بما وجد ذلك على لا رادى وهو المصدر والفعل
المصدر وقسمه اي ومن العامل اسم الفاعل فهو اسم المشتق لانه مشتق من
لا يوجب اسم الفعل فان لم يكن في فعله معنى لا يوجب اسم الزمان والمكان ايضا
لانك ليس باعتبار ان يكون اسم الفعل فوله معنى الحدث بخبر الصفة
المشبهة فان معناها التثبوت لا الحدث وكان سرور في الحدان بذكر
ما يحكي اسم التفضيل فان فذكر اعلم بصدق عليه انه اسم مشتق وهو
من قام به الفعل معنى الحدث ولكنه للتفضيل لم يوضح الجرح من قام
به التفضيل وصيغة اي وصيغة اسم الفاعل من الفعل من الظللي المجرى
على فاعلي ومن غير الظللي المجرى من الارباع مجرودا او مزيدا او مشتق
الظلي المجرى يد فيه على صيغة المصدر في معنى مضمومة وكسر ما قبل لا يحكي
وهذا يتم جميع الصور نحو مدحى وصيغته و مدحى و يمدحى و يمدحى
يعمل من فعله اي يعمل الفعل المبني للفاعل من ذكر الفعل الذي اشتق
منه مفعودا كان كضارب او متى كضاربان او مدحى و يمدحى و يمدحى
كضاربين او كضارب كضاربين او مدحى و يمدحى و يمدحى
نحو انا زيدا ضارب في مرفوع على ضد يمدحى اي انا ضارب في مرفوع
مقدما كما ذكرنا او مفعودا نحو انا زيدا ضارب في مرفوع على الجار او لا
فان سرور ان لا يعمل اسم فاعل اسم الفاعل لكونه مشابها لفعل المستقبل
في الحركات والسكان والادالة على الجار ولا يستحق ان يكون فعل اذا كان
مفعولا الماضي وراعى ان على صاحبه اي ويشترط لاعتقاد على صاحبه يعني
ان اسم الفاعل لا يمكن ان

المصدر
الخطا لا يقدرا
واما بالبدل
المتاخرين فهو
مرفوع ص

لان ما في خبر الموصول لا يتقدم عليه واللام في قوله وكانا فيه من الزاهدين
عند اخرين بل المجدول مدلول علم به هذا اشارة الى سوال وهو ان فيه
يتعلق بالمتعلقين بالزاهدين اي كانا من الذين زهدوا فيهم من حيث الصلة
ويجوز الجمله تنتج تقدمه على الموصول فاجاب بوجهين احدهما ان اللام
ليست بمعنى الذي عند بعضهم بل اللام ليست موصولة كلام الرجل اي المجرى التبعي
وليست موصولة والمبايغ ان الصلة المتقدمة وهو فيه ليست متعلقة بالزاهدين
بل متعلقة بمجذوف مدلول عليه بالزاهدين اي كانا من الزاهدين فكان
سبلا سلا وقال زهدوا في اي شيء فقال فيه اي زهدا فيه هو متعلق بزهدوا
وحذف بدلالة الزاهدين عليه ثم قال وهذا اي الوجه الثاني اولي من الاول لما
ضمينه سلاول من تقديم الصلة للمجرى وحكي الجار لان القابل يردل بسم
ان فيه يتعلق بالزاهدين ومنه كون اللام موصولة فقال له هب ان اللام غير
موصولة لكن المايز ان الزاهدين مجرور ومجول المجرور لا يتقدم على الجار
والوجه سلاول ضعيف ايضا لان اللام في المشتقات بمعنى الموصول قطعا
بخلاف الدجل والفرس وكل ما كان غير مشتق فانه لا يصح تقديره بموصولة
لعدم ما يقوم مقام الفعل بخلاف المشتقات وجاز حذف نون التثنية والجمع
من غير اضافة لفعل الشلح الى فاعلا عورة العشرة لا يابهم من و انهم وكلت ان دون
كما في جازع الذي اي لما وقع صلة للموصول جوي فيه هذا التخييف لحذف
النون لان الموصول خطا بصلته حذف كما حذف في نحو كالذي خاصوا واصله
كالذيون خاصوا فحذف نون وقرأ من قرأ الا بقوا العذاب لهم بالنصب
ولا يجوز عليها اي لا يجوز ان يكون عليه فانه حذف نون الجمع من غير اضافة ومن
عبر وقعه صلة للام وحكي ما جاء منه اي من اسم الفاعل كضارب وفعل

عطف على قوله
الخطا لا يقدرا
واما بالبدل
المتاخرين فهو
مرفوع ص

الناصبين

بل كما لا بد ما يحكي عليه من مبتدأ او موصوف او ذي الحال او موصول
فالا اعتداد على المشا يجوز زيد ضارب عمدا ولا اعتداد على الموصوف نحو كذا رجل
ضارب عمدا ولا اعتداد على ذي الحال نحو كذا زيد ضارب عمدا فالاعتداد على
الموصوف نحو كذا الضارب زيدا والمتممة اي ويشترط الاعتداد على المتممة
نحو اقليم الزيد ان اذما التافية نحو فاعلم الزيد ان واما يشترط الاعتداد ان اسم
الفاعل في خبر الفعل فاشترط فيه سره عتاد ولم يجز اعماله ابدا نحو ضارب زيدا
نفسها على الخطا رتبة الفروع عن سرصول فان كان اي فان كان اسم الفاعل
الماضي وازيد ذكر مفعولا وجيت صرافة خلافا للكتابي فانه يعمل اسم الفاعل
معنى الماضي ورافة مفعولة لا شرط صرافة الفعلية ان يضاف الصفة الى
مجهولها واذ كان معنى الماضي لم يكن بعدها مفعولا فليكون صرافة مفعولة فان
كان مفعولا لغير جواز مفعول خلاصه درهما امس فلا يمكن اضافته المجهولين
معا فيفعل مقدر اي فيكون انتصاب المجهول مرفوع بفعل مقدر اي اعطاء
ونحو كونه باسطا راعية انا جاز اعماله من غير اضافة مع ان اسم الفاعل يعني
الماضي على مرادة حكاية الحال الماضية فكانه معنى العمل باعتبار الحكاية
فلا يوجب نحو المضارب عمدا امس حكمه الذي ضرب اي اسم الفاعل اذا
وقع صلة للام يعمل مطلقا سواء كان الجار او لا يستعمل او الماضي لا يبرز
تدبره بفعل لاقتضا الموصول ذكر فاذا اريد معنى الماضي فكانه فعل ماضي
وهو معنى قوله حكمه حكم الذي ضرب اي اسم الفاعل اذا وقع عليه الاء بعد
مطلقا سواء كان الجار او لا يستعمل او الماضي لا يلزم تدبره ففعل اقتضار
الموصول فاذا اريد معنى الماضي وكان فعل ما صن وهو معنى قوله حكمه
حكم الذي ضرب ومن ثم اي ومن جهة كون في حكم الموصول امتنع
التقديم فلا يقل عمدا المضارب

لانه مرفوع
الخطا لا يقدرا
واما بالبدل
المتاخرين فهو
مرفوع ص

والرابعة ان يقال هاتان مصروفان تصريفان في التنبيه هما ليا كذا ما وهاتان
كرا ما وفي الموضع هاتان مصروفان في التنبيه هما ليا كذا ما وهاتان
استعمالان يريد بالاستعمال تصريفان باعتبار احوال الكاف وغيرهما كما كانا
كجمل الزيد مثلا اخر اسم الفعل معن لزم المتعدي ومعناه وفيه اي وجعل
لغات جمل بالثنتين وجعل بالالف وجعل بلسم اللام وجعل بلسم الهمزة
وفي اللام وجعل اخره ذكره غير مبين وما ما قبله فقد ذكرها مبين وبذلك
زيد معني انزل زيدا بله ما كان في معني المصدر اي في ما كان في معني
المصدر وهو بلسم زيد مضافا اي ترك زيد وفعل اي في معني لزم عطف
على زيدا ايضا كنز المعنى انزل ونزل المعنى انزل ذلك مائة كذا لزم
والثاني معني وفي اي وفعل قياس من لزم الثلاثية عند مبين كعطف
فعل المعنى اخره فاعمل في الراجحة لغيره فاعمل في امر السحاب يا سحاب
لم يحد احد رفع صوتته فاعمل في امره فاعمل في امره فاعمل في امره
وعلى زيدا اي الزم او به اي يقال عليه ومعناه اعطى زيدا وعلى زيدا
اي ان لم يرفع صوتته مع ود وكرهه اي خذ وعطى خذ اي الزم
وذكر زيدا اي الزم او به اي يقال عليه ومعناه اعطى زيدا وعلى زيدا
اي خذ وعلى زيدا اي سجد وعلى زيدا اي خذ وعلى زيدا اي خذ وعلى زيدا
اللام وخذ وعلى زيدا اي سجد وعلى زيدا اي خذ وعلى زيدا اي خذ وعلى زيدا
لغات في الثلاثية اهل الحجاز ولسمها لغة فيهم واسمهم من العرب
تصريفها في الثلاثية على الف واللام والهمزة من يستعملها ومن يجهلها
نونا كجملهم وقد سئل بها هاتان حواشيها وتساوي زيدا وعمرها
زيد وعمرها بزيادة ما اي افرقا وتباينا وتوحيشا ان هاتان اليزيدان

وعلى

في الزيد اياه لاصح لان فاعله ينبغي ان يكون متعديا وما مفرد ولم يستعمله
بعض العلماء عن القياس لان يستأن لاجل ان الزيد بن يزيد بن قيس
متعديا واخره بزيد سلم وزيد بن حاتم وسرعان ذاك الحالة مثل واصله
ان رجلا ما لم ينجح عينا وكان يحتاجها يسيل من مخزها ففعلها ففعلها
يا هذا الذي يسيل ففعلها ففعلها ففعلها ففعلها ففعلها ففعلها ففعلها
ايها الذي على الخا او القير يضرب لمن يجرب بليونة البقي قيل وقتة وشكان
ذخر وكما اي سرع وشكر وفيها اي وفي اسما لافعال من المبالغة ما ليس
في مسما ما لا يستعمل في المبالغة فوف ما يستعمل نفس مسما ما فيها وحكمها
اي حكم اسما لافعال امتناع لعدم مجولها حكم المصدر اي لا يتقدم مجولها
عليها خلافا للكوفيين فلما يقول زيدا وريد لزيد عليك ونحوها حجة البصريين
انها ضعيفة لان منها الظروف والمجاز والمجوز ولا يتقدم عليها مجولها
لصحتها ولذا لا يتقدم المعالج عليه فذكر اذا نقلت الي اسم الفعل وكذا ما ليس
بظرف الخطاط درجة عن درجة الفعل حجة الكوفيين السماع والقياس
اما السماع فقولهم كتاب الله عليهم اي الزم الكتاب الله وقول السماعي
يا هذا المسارح دولي دولي واخره اي وحديث الناس بمحمد وكذا قول
علي دولي مع انه اسم الفعل واما القياس فليس اسم الفاعل في قوة الفعل لقدرته
التي هي عن الثاني من بوجز المارة وهو ان اسم الفاعل في قوة الفعل لقدرته
شبهه به لفظا ومعنى بخلاف اسم الفعل واما جواز السماع فهو ما ذكره
حيث قال وانما كتاب الله عليهم ليس بليكم والافعال من باب المصدر
المكرر لنفسه ولذا قوله يا ايها المسارح دولي دولي في قوله ما مرفوع
بانعجب منه لاجل محذوف او منصوب بفعل مقدر وبانه ان كتاب الله

هكذا

لا

في لزمه مصدر موكك من معني قوله خرمتم عليهم لان قوله خرمتم يدل
على انه مكتوب فكذا في كتاب الله ذكره عليهم لكتاب ليس منصوبا بليكم
واما البيت ففعل وجعل احدهما ان دولي منصوب بفعل مقدر وهو
خذ لاله ونكا والثاني ان يلزم دولي خبر مبتدأ محذوف اي هذه
دولي ويجوز ان يكون دولي مبتدأ ودونك خبره اي دولي خذها
فيكون من باب زيد اضربه على التاويل المشهور وهو زيد يقول في حقه
اضرب والمجاز ينطقين من تحت الذي يقول البير فيلوا الدلو وكذا اذا
قل الما وكلمته اي ومن اسم الفاعل لزم اسم المضاف كقولنا مريد لانه ليا به
عن حرف الجر تحت المضاف اليه لان المعنى غلام لزيد فيمن يركى الهل
اي المضاف واما من يركى الهل الحرف المقتدر فليس من هذا الباب وفيه
اسم الزم اما بالتشوين نحو را فود خلا او بفون التثنية نحو عنوان سمنا
او بالنون الذي يشبه نون الحرف نحو عنوان سمنا او بالاضافة نحو ملان
علا لانه ينصب القير على ما قد سئل ومنه لزم اسم المضمضة المعنى لانها
تكون المضاف وهي لزم اسم المضمضة نحو ما تصنع اصنع وينصب على
المزبد فيقول القيرها ايلا يلا في لفظان من جنس واحد كقولهم على زيدا
من القولين وهو مصدر الخليل والقول من خوان مع اسم الفعل وما في
الشرطية وقد يستعمل اي في الظروف نحو ما تصنع افقا من بارق نصير
واوله قد اورد على ما في صا دة اي او يبتن الفاقة معني جعلت يا بني
كل ما يكثرها في صا دة اي عطشى مما تصبى رفا في افق في جهة
ونا حية من الجمل في صا دة اي بارق من صا دة اي تفرق اي
سكانه اين تفرق والبارق السحاب ذ والبرق في البيت ظرف الهن
الفعل بعد تسلط

على مفعوله فلا يتسلط عليه تسلط على المفعول به لانه لا يتعدى الى واحد
فقد طوى اي في اي جهة نصب وفي التصارب اتفاقا حذرا من كون من يبتد
يتم اي طوى فانه اسم بهين بالاضافة اليه فلهذا يضاف اليه لا تصارب
اي ويحذف اليه الرفع والي مكان كجملهم في قوله وفي الزمان
كجملهم في قوله وفي الزمان كجملهم في قوله وفي الزمان
الظرفية لالتصارب الظرفية من المضاف اليه كما ذكرنا كجملهم في قوله وفي الزمان
اضف اليه الظرفية ليشمل ظرف الزمان والمكان كما ذكرنا من المضافين واذا
وجعل مفعولين بما عن رضاه ورواؤه وهو اذ للزمان والثاني وهو
حرف المكان ولزمهما النصير يعني ان اذ لا حيف لا يكونان من منصوبين
على الظرف وان تضمن معنى الظرف اذ ما للمجازاة في قوله الشاعر
اذا ما اتيت علي الرسول فقل له حقا عليه اذا الجان الجليل وهي عند
مبنيوه حرف موضوع للدلالة على الظرف في المستقبل وليست اذا الزمانية
لانها قد دخل عليها انقضاء من لزمه اي الحرفية وتغيرت دلالتها على
الماضي الى المستقبل واذا كان حرفا لم يكن لها موضع من مرار وتكرار
انه اسم ودخل ما عليها لاجل انها عن لزمه لفظا وحرفا في الجازات
نحو حيفا قلن ان وفي التمر بل وجعل لقم قولا وجوهل مشقة فيجعل
الفعل جوابا يدل على الجزم عند مدحها ومعني واين ومثلها اي مثل اذما
وجعلها لا يلزمها ما نحو معي ثانيا لئلا يفتن بدارنا تجد كرها خرا وما لا
بالجمل فخواين تضرر بنا القفا تجونا نضرر العيش بدنها للثاني واذا
اذا اتصل بها ما فاجزم ظاهرا كقولها تباي ايها لولا فتم وجه الله ويقول
الشاعر معي ما يلقني فد بين ترجعت لوانك البشير وتستكحل واني

او

او

هو فاصحة انما تليق بها واخرى كلما كبرها تحت وجعلها جازية
 عن ثباتها على طرفة عين وبما تليق بها فاصلة وشبهه عن وقوفه في مقصده وادوية
 شديدة تعسر التخلص عنها أي كلما موكب المقصود من قدامه وخلقه وبقيته
 البديهة وهو فان يتقدم تفتش عنها مقلدا كبرها وان اخبرنا فان لكل فاضل
 لكل كسباً يوضح على فعل البعير ثم يركب ويتوق به العرق فاجازي
 ما لا اكن ان يتقدم بغيره وان يتأخر على الكليل وسقط عن ظهرها تشبهاً
 بالمعطلة يتوق بها اذا ركبها الواكبة وحيلة أي محل أي التفتت على الحال
 يحول وتقبل على الظروف خواص وفيه وقد جازي بغيره اصنع وهو
 ضعيف وتبراه الكوفون قياسا كلف عند البصرين لا يجازي بها لان لا
 يفتت بها عياناً في كلام الفصحى واجازة الكوفون بها لما ورد من قوله يلى
 تصنع اصنع بالجرم وقد استعمله سيبويه والخليل ولا يجوز الجرم اذا
 رافق ضرورة الشعر لما فيه من التفتت المباني للامام الدارم للشعر يعني
 ان الظروف يلزم من افعالهم نحو ما تصنع اصنع ومن تعذيب اضرب وايضا
 تجلس اجلس واذا وضع لثاقبنا الفعل والتأنيث بنا في افعالهم واد التفتت
 لازم الشعر وهو لازم افعالهم التفتت الشعر الذي انما هو في الشعر
 استعمل ما اعتاد بالفتى واذا تصبغت فجعل وتقول الفرزدق ترفح
 في جندك والله ترفح في نار اذا اجرت نيد التفتت والفتى لم يوجد
 مذكوراً مقابلة بغيره المصنف وقد يوجد في بعض النسخ قوله
 للامام الدارم للشعر ونحو ترفح في جندك والله ترفح في نار
 اذا ما حلفت نبياً لم تفتت قليل والظمان الحاق والصفير اذا
 اخذت لان اذا بدون ما هو البحث واما ما يجوز الجرم به فلما
 يكون مستلزماً لان اذا ما جاز الجرم بها فاد افعالها اجاز

تقول كبر
 انشئت خاص
 معقود المعصية
 من قدامه وظن
 تليق بها ولا
 مخلص
 اسقط

لقد قلنا عن بعضهم انه يجوز الجرم باذا مكثفة بما وانشيد البيت الفرزدق
 وكان اذا ما تسلى يضره وعن منه في الرواية فيها تسلى لما فرغ من
 العواجل اللطيفة شريح في العواجل المعقودة فقال واما الباطل المحكي
 فانه ضيقان احدهما معنى فاجوز ماخوذ من غير أي من غير الفعل للال
 اوعليه فانه يوجب اذا كان الماخوذ فيه جملة طرفة عين بشرط ان اعتاد على ما يشترط
 اعتاد الصفة عليه والموصوف عنه سبويه اذا لم يكن الواقع بعده حدثاً
 لفظاً او تعديلاً او مطلقاً عند الخليل ومن غير شرط من اعتاد مطلقاً عند
 الراغب لسم العامل أي ضيقان احدهما ان يكون العامل معنى فعل ماخوذاً
 من غير الفعل للدلالة عليه يعني ان معنى الفعل اما ان يكون ماخوذاً من ظرف
 او من غير ظرف فان كان الماخوذ منه ظرفاً فقيه لانه مذكور احدها
 مذهب سيبويه وجوابه اما ان يكون الواقع بعد الظروف حدثاً لفظاً نحو اليوم
 الجزم او حدثاً تعديلاً نحو قوله ومن اياته ان تقوم السماء وارض باقرا
 وهو يتقدم بحدث أي ومن اياته قيام السماء وارض باقرا ولا يلزم
 الواقع بعده حدثاً نحو عندي ما فان لم يكن الواقع بعده حدثاً فاما
 بطل الظروف في الواقع بعده بشرط ان يعتاد على ما يشترط اعتاد الصفة
 عليه من كونه خبر المبتدأ نحو زيد في الدار او بعد هذه من رستهم
 نحو في الدار زيد او بعد حرف النفي نحو ما في الدار زيد او بشرط ان يعتاد
 على الموصول الواقع بعده خبر حدثاً نحو فلما يهل الظروف في الواقع بعده
 عند سيبويه وان كان الواقع بعده خبر حدثاً نحو اليوم الجزم او تعديلاً
 نحو قوله ومن اياته ان تقوم بغير فعل الظروف مطلقاً من غير شرط اعتاد
 والمذهب الثاني وهو مذهب الخليل ان الظروف بطل بشرط اعتاد
 على احد المذكورات لكل مطلقاً

المعقود
 نفى
 اذ لا يربط
 حال وقوعه في زيد
 في الدار او بعد

أي لا فرق بين ان يكون الواقع بعده حدثاً او غير حدث وهو معنى قوله مطلقاً
 عند الخليل والمذهب الثالث قد ذهب الراغبين وهو ان الظروف بطل من غير
 شرط الاعتاد مطلقاً الواقع بعده حدثاً او غير حدث هذا كل المذهب واما
 حجة المذهب فحج سبويه انه اذا لم يوجد الاعتاد مع الظروف لا يكون عملاً
 فلو ان زيد لم يكن خبراً بل يكون المظروف عاملاً لزم من افعالهم
 قبل الذكر فانه قلنا فاد او بعد الاعتاد نحو اى داره زيد يعني ان لا يجوز
 ايضا لا اذ اى الاضمار قبل الذكر مع انه منقطع على حوازه قلنا اذا كان
 مستلزماً لزم فانه اذا وجد الاعتاد بطل الظروف مطلقاً على المذهب
 بخلاف ما اذا لم يوجد الاعتاد فانه لا يزل عند سيبويه ولا يلزم من افعالهم
 قبل الذكر ولزم من افعالهم كون الظروف عاملاً والفرق بين ما
 اذا كان الواقع بعد الظروف حدثاً او غير حدث مشكل غاية تدبره انه
 اذا حدث كان اولى على افعال الفعل لان الحدث من حيث انه حدث يكون جازياً
 للفعل بخلاف ما اذا كان الواقع اسماً جازياً فانه لا يدل على الفعل ولا فرق
 ان القياس مذهب الخليل فانه اذا لم يوجد الاعتاد لا يدل كسائر الصفات
 فاد وجد على كسائر الصفات ولا فرق بين الواقع بعد الظروف حدثاً او غير
 حدث واما حجة الراغبين فهو ان الظروف بشرط من لفظ الفعل فلا يشترط
 قيم الاعتاد كالفعل وهو انه الخطا رتبة الظروف عن الفعل لانه مشبه
 به فلا يكون مساوياً له لان المساهة الخطا رتبة الفروع من اصول وان
 لم يكن ظرفاً أي ان لم يكن الماخوذ منه معنى الفعل ظرفاً نحو هذا وكان وليت
 ولعل جاز على معنى الفعل لم يزل في الحار نحو هذا يعني هذا ونظائره
 او الظروف أي وفي الظروف نحو هذا في الدار زيد على ان الظروف يتعلق معنى
 اسم لا شارة أي المشار اليه

كان
 وقع

في الدار زيد والواقع معاً نحو تحسبك وزيدا درهم فبين كم جعل الواو عاملاً
 فانه اذا جعل الواو عاملاً تكون الواو لفظاً وهو الخبر لا معنواً وكذا المفعول
 المطلق أي كذا يصير معنى الفعل المفعول المطلق فبين لا يربط الحدث في مثل
 لم يعلج الف درهم عزقاً فان العامل في عزقاً معنى الفعل الماخوذ من كذا على
 الف درهم واما من ثل العامل بعد وقت وهو عزقاً فلا يكون من هذا الباب
 وكذا في كذا له صوت صوت فان العامل معنى الفعل الماخوذ من له صوت
 فاما من جعل العامل الفعل الماخوذ وهو بصوت فلا يكون من هذا الباب
 والصفحة الثاني من العامل المعقود ما ليس بمعنى الفعل وانما كان عند سيبويه
 ولما ذهب الراغبين احداهما ان الواقع للمبتدأ والخبر وقد ذهب
 جمهور البصريين ان الخبر عن العواجل اللطيفة لا يستلزم العامل في المبتدأ
 والخبر لانه معنى تقاويم واحداً اذا مر حذراً لا يلقى بعد المبتدأ والمبتدأ
 اليه كما ان التشبيه في كان لما انضمت مشبهاً ومشبهاً به كان عاملاً فيها وقيل
 انهما مترافقان لان كل واحد منهما يقتضي الآخر وفيه اقوال اخر لا يلائم خبر ذكرها
 بل التحقق مذهب البصريين والثاني ما ليس بمعنى الفعل رافع الفعل المضارع
 وهو وقوعه بحيث يصح وقوعه في موقعه عند ما أي عند سيبويه ولا يخفى
 نحو زيد يكتسب فاصح وقوعه في موقعه الا ان يقول يصور الابدان في
 ما يشبهه ولا ان الفعل التقيام مقام وقع في افعال احواله فاعني ان كان
 الحركات وهو الرفع ومعنى وقوعه موقعه في افعال احواله فاعني ان كان
 لان يقع موقعه يصح وقوعه في موقعه الا ان يقول يصور الابدان في
 ولا يصح وقوعه اسم الفاعل بها هنا خصوصاً زيدان لكونه غير معتاد وانما
 الرافع ها هنا لوقوعه ابتداءً من مكان صحة وقوعه من مكان رافع
 أي افعال الفعل المضارع عند الكوفيين

تساوي
 وانشاء
 الوقوف
 لا يربط
 لا يربط
 لا يربط
 لا يربط

لا يقتضي وقوع تلك المخالفة لان ايقاع المخالفة انما يحصل اليه حيف
الشبه توبا لكونه مشابها في اللط من كونه ثانيا متبعا على الفتح وفي
المعنى لكونه متضمنا لمعنى الفعل واما ما ولا فتشبهها بليس من وجه
واحد وهو المعنوي لكون ما لنفي الحال وكون لا للنفي مثله فلما كان الشبه
ضيقا كان درجتها متخفطين الراضل بنفسها من غير احتياج الى وجه
آخر تحقق المخالفة فالشبه القوي يقتضي مخالفة قوية والشبه الضعيف
يحتاج الى وجه من الوجوه واما انتصاب الحال فلما كانا لكونها فمقتضى
بهم الكلام بدوها وانما هما ان ولما ان الحال مفعول فيها اذ هو كذا مضرب
راكبا مثله مضرب حال الركوب فهو في المعنى ظرف فلذلك اشتهر المفعول
لاسيما الظرف مكن تقدير هذا الكلام لوجوبين اول ان لو ان الحال مفعول
فيها وجب الشبه مطلق المفعول من حيث ان المفعول فيه مفعول
ايضا لاسيما الظرف فان الحال اشدها به لنفسها وبما في كونه مفعول
فيها اذ الفعل كما يقع في الزمان والمكان يقع في الحال ايضا والثاني ان يراى
لاسيما اذ كان الحال ظرفا فيه ان اشدها بالمفعول فيه لكونه ظرفا موصوفا
ايضا واليهما ان وانتصاب التهمة ايضا لاسيما المفعول كما وقع في امثله
التي موصوفا بالمفعول من نحو ضرب زيد عدا وهما ضاربان خالدا وهما
ضاربون بكذا وكجبت من ضرب زيد عدا فان طاب زيد نفسا نحو ضرب
زيد عدا وطل زيدا نحو ضرب عدا من حيث انه منصوب ليدعون
ومنوا منهما نحو ضاربان خالدا وعشرون دهما نحو ضاربون
بكذا وما في السها موصوفا لوجه كجبت من ضرب زيد عدا والمسمى
اي وانتصاب المسمى المنصور حشا بمقتضى المفعول ايضا لكونه موصوفا

ولكون العامل بتوسط حرف وهو حرف لا سلكنا كالاولخوة كالمفعول
 معه فان الفعل ايضا ينصبه بتوسط حرف وهو الواو بمعنى مع واللام
 والخبر باب كان وان اي واتصاب من اسم في باب ان والخبر باب كان
 لما ان عاملها وهو ان وكان الانصباء شقين معنى وفيها المسند والمفعول
 اشبه المتعلق من الفعل لانضائية فاعلا ومفعولا فان زيدا فاعله نظير ضرب
 زيد اعدت وكان زيدا فاعلا نظير زيد عدا والمفعول اي وانصب
 المنصوب بلا التي تلحق الجنس نحو غلام رجل طريق والاشهر من زيد عدا
 اشبه المفعول لما انما اي لان الجموع علم ان المثنى ذكرنا ولا فرغ وي
 نسخة ولا فرغ ليمضاف اليه اذ لم يجر بجر بالاضافة يعني انه ان كان في
 اصل وفروغ وكذا المنصوب وليس الجور فالحق به لان كل مجرور نحو
 بالاضافة لا بالاجاز لان كل مجرور ويجوز بالاضافة فلا فرق له وهو ظاهر
 واما النواع فهي داخله كالحركات المنوعة والاعمال فيها هو العامل
 في انما يعي ان عمل العامل في ان ينصب لنفسه واخره هذا على مذهب
 من لا يوجب وهو ان العامل في التابع والمنوع واحد وفيها ما اختلفوا في
 العامل فيها علمها كذكر وهي مشهورة وانما بقى من اسمين ان راصل في
 ان اسمها راعوب علمي ما ذكرنا فانما بقى منها ما سيجي انما لفتان المقتض
 التركيب كالمعدود من غير استناد فانها مبنيته لعدم المقتض
 اذ لا راعوب انما يستحق به التركيب فحق لا تركيب فلا اعراب واما لوجه
 المانع وهو ما سبقه غير المتكلم وهو الماضي وفعل لا امر والجرع علمي ما
 اؤمر اليه في بيان المنفات من قبل واما المقتضى لارباب الفعل المضارع
 علة ان فلو متعارفة لاسم الفاعل ايضا ومعنى واستعمالا اما راول وهو

ایضا
وزیر صدارت
عشق

المضارع إياه أي اسم الفاعل في الحركات والسكنات أخ المضارع فيه حركة
وسكون وحركات قلدة يضرب وأما الثاني وهو المضارعة عن المعنى فلتدخل
كل واحد منهما أي من الفعل المضارع واسم الفاعل الشيء والخصوص
وبما ذكره وهو فيه أي في كل واحد منهما عند التجدد من القارئ إلى الحاكم
بإيانه أن الاسم أن لم يكن معه الاسم شايخ نحو رجل وتخص إذا دخلته الاسم
نحو الرجل كذا الفعل المضارع نحو يضرب فانه شايخ كمثل الحاكم ولا يستقبل
وتخص بدخول حرف كالمبين وسوف للاستقبال ودخول الاسم الحاكم ليضرب
أيضا المضارع واسم الفاعل إذا تجدد من القارئ المعنى كذا الزمان
يتبادر إلى الحاكم هذا أحد وجهي فهمه والخيار أن لا يشترط أن يكون
الحاكم ولا يستقبل فعلى هذا الأسلوب انه يتبادر من اللفظ عند التجدد من
القرينة أو من شأن الحركة أن لا يعم تعيين أحد مستقبله عند التجدد
من القرينة وأما الثالث وهو المضارعة في الاستقبال فلو وقع أي فلو وقع
المضارع صفة نحو أخ رجل يضرب كما يقع اسم الفاعل صفة نحو أخ رجل ضارب
ودخول لام لا تبدأ عليه أي على المضارع نحو أن أخ رجل يضرب كما يقال
أن زيدا مضارب وقوله عندنا إشارة إلى الاختلاف إذ ذهب البصريون
إلى أن المضارع إنما عرّب لشيء منته لام الفاعل كما بينا وذهب اللغويون
إلى أن أعرابه لا زالة البس كما في أخ كما يقال ما باله حاجة فيقول
فانه ليس اديعلا من نصبه في الظلم ومن رفعه أنت الظلم فالأعراب
بروح اللبس كما في أخ ونظيره لا يؤحم الله زيدا فده يدل على الخبر
ووجهه يدل على النكاح فوجب لأعراب لا زالة البس وجوابه ما ذكرنا
من قبل ثم شرع في بيان سبب اختلاف الرفع والنصب الحزم
فقال ثم ان وقوعه أي وقوع

و حوتان
بحر
بحر
اي المال
المفقود
النفوس

أي وهو في المضارع أي أقوى مراتب المضارعة وهو وقوعه بنفسه من
غير حرفي ثمة أي التثنية راسية نحو زيد يضر أقتضى أي المضارع يقتض
أقوى وجوه العرب وهو الرفع أي ببيان سبب اعراب المضارع هو وقوعه
موقع لا راسم فإذا كان وقوعه موقع لا راسم فإذا كان وقوعه موقعه بنفسه
من غير أحياي أي حرف جعله في تثنية راسم كان أقوى مما يوقع وقوعه
موقع لا راسم أي حرف ولما كان السيف أقوى استحقت لا راسم في قوله وهو
الرفع لما ثبتا وقوعه أي دان ودوع المضارع موقع لا يصلح لا راسم أصلا
نحو يضر يضر أي أي المضارع اعرابا لا يقع في لا راسم راسا وهو الجزم
أي ما ثبت أن المضارع معرب فثبتا منه اسم الفاعل لفظا ومعنى وأفعالا
ولم يكن واقعا موقع لا يصلح لا راسم فلم يستحق نفعا من أنواع اعراب لا راسم
لا أن أنواع لا اعراب متحصنة في الرفع والنصب الجر فالجزم يقع موقع
لا راسم لم يستحق اعراب لا راسم لأن كان في مقامها لا راسم ونفكر المضارعة اقتضت
أن يكون له اعراب ما قابل بالجزم مكان الجزم ليكون له اعراب ما نظرا أي أصل
المضارعة ولا يكون له خصوص أنواع اعراب لا راسم لعدم وقوعه موقع لا راسم
وأجيب في هذا الكلام أن الجزم لا يصلح أن يكون في لا راسم فكاربنا به ثمانية
أي لما أن الجزم لا يناسب لا راسم حيث يقتضي هذا أن في لا راسم وجوده أي
وجود الجزم أي عدم مخالفا معناه أنه لو جزم لا راسم والمخالفة للجزم فيه
تكوين وهو لو ن سألته فلو دخله الجزم وسكن آخر لا راسم لأجفح سألته
الشونين وأخر لا راسم الساكن فيجوز أي تحريكه لئلا يجفح سألته فيؤدي
إشغال السكينة أي عدمه فكان ممتمعا وأما في غالبا آخر لا راسم
الذي لا تنوين فيعلم أنه لا يأتي فيه هذا التثنية ووقعه أي دان ودوع
المضارع موقع لا يصلح

1

